الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

الآراء اللغوية لابن قيم الجوزية في كتابه "بدائع الفوائد"

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

الشعبة: .لغة وأدب عربي

التخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب(ة):

* سماح مرغيد .

إشراف الأستاذ(ة):

الجيلالي جقال

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والديّ العزيزين أدامهما الله لي

إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء إخوتي: برهان الدين، حسام الدين، وضياء الدين

وأختي: إكرام ونسرين

إلى زوجي حسام الدين رعاه الله

إلى صديقتي الوفية: إيمان

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني في إنجاز هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث وفي تذليل ما واجهته من صعوبات وأخص بالذكر أستاذي الفاضل "جيلالي جقال" الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا العمل.

ولا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة معهد الآداب واللغات الذين كانوا لي عونا في سنوات الجامعة.

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يعد كتاب "بدائع الفوائد" للعلامة "ابن قيم الجوزية " من أعظم كتب ابن القيم فائدة، يغلب عليه التحقيقات اللغوية وفيه معارف دقيقة في التفسير لكتاب الله تعالى، لبيان منهج الأسلوب القرآني في البيان، وفي نطاق العقيدة أبان رحمه الله وحسم الموقف في كثير من المشكلات، مثل "هل الاسم هو عين المسمى"، وفي الفقه تعرض لكثير من الأحكام الدقيقة المطولة، مثل "فرضية الحج العينية"، وحسم الكلام في قضايا أصولية، مثل "ورود الخبر بمعنى الأمر". وفي الجملة هذا الكتاب هو من أنفس الكتب وأرقاها في المستوى اللغوي والعلمي، فيه بحق فوائد جسام وبدائع الدرر وحكم تشريعية عميقة الفهم وصائبة الهدف.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تجمع الآراء اللغوية المتفرقة في كتاب "بدائع الفوائد"، التي تظهر جهود ابن القيم في علوم العربية، والتي غطت عليها شهرته في علم الأصول.

لهذا جاءت هذه الدراسة لتظهر هذه القضايا، التي تبين أن ابن القيم يتحلى بعقل نابغ وفكر عميق وصفاء في البصر والبصيرة، وهذا ما جعله من أبرز الشخصيات البارزة في سماء العلم ومحيط المعرفة.

وقد حاولت أن أجمع هذه الموضوعات اللغوية التي وردت في الكتاب واتبعت في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وكانت خطة البحث كالتالي:

مدخل: عرفت فيه ابن القيم والعصر الذي عاش فيه وختمته بتعريف بسيط للكتاب.

الفصل الأول: كان بعنوان: المستوى النحوي، تناولت فيه أهم المسائل النحوية التي عالجها ابن القيم، وكانت أول مسالة هي السبب في اختصاص الإعراب بالأواخر ثم فائدة التنوين لانتقل إلى أهم مسالة وهي الجملة، التي تناولها ابن القيم من خلال عنصرين: الأول هو المبتدأ والخبر والثاني هو الشرط، ثم الأفعال والضمائر والوصلات الخمسة.

الفصل الثاني: كان بعنوان: المستوى الصرفي، وقد أوردت فيه آراء ابن القيم الصرفية من بينها: المؤنث والمذكر، ثم مسـالة المفرد والمثنى والجمع، وانتقلت إلى قضـية المعرفة والنكرة التي اسـتخلصـتها من خلال موقف ابن القيم في تحليل نصـوص قرآنية كثيرة. ثم مسـالة الاشـتقاق، والفرق بين المصدر واسم المصدر.

أما **الفصـل الثالث:** وجاء بعنوان: المسـتوى الدلالي، وقد حاولت من خلاله أن أجمع آراء ابن القيم المتنوعـة في مجـال علم الـدلالـة، ومن بين هـذه الآراء، حـديثـه عن الفرق بين الـدلالـة والاسـتدلال، ثم شـروط المجاز التي وضـعها في البدائع، وتناولت أيضـا مسـالة الدال والمدلول، والتي نبين من خلالها أن ابن القيم قد فرق بين الاسم والمسمى، وغيرها من القضـايا التي كانت آخرها قضـية "المعنى" الذي يهتم به ابن القيم كثيرا، ويحاول الوصـول إليه من خلال التحليل اللغوي.

وكان **الفصـل الرابع** ، فكان للمسـائل الخلافية، وهي القضـايا التي يذكر فيها ابن القيم لآراء العلماء من البصـرة والكوفى، وكيف نراه يوافق البصـريين تارة والكوفيين تارة أخرى، وكيف ينفرد برأي خاص به تارة ثالثة ، ومن بينها: مسـالة "إما" التي لا تكون من حروف العطف عند ابن القيم، ومسالة "المستثنى" إذا جعل تابعا لما قبله، وكذلك مسالة اتصال "لولا" بالضمائر، وغيرها من المسائل.

وأنهيت البحث **بخاتمة**، تحمل أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الفصول الأربعة.

وأما الصـعوبات التي واجهتني كانت خلال مرحلة تجميع المصـادر والمراجع، فلم تكن متوفرة بالقدر الكافي، لأن الدراسات حول " البدائع" قليلة جدا.

وفي الأخير أتقدم بالشـكر الخالص لأسـتاذي الفاضـل، جيلالي جقال، لما قدمه من إرشادات وتوجيهات خلال انجاز البحث.

هذا وإن وفقت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي.

مدخل

مدخل: ابن القيم وكتابه بدائع الفوائد

I- حياة ابن القيم

- **الخصائص العلمية لعصره**
- **معاهد الدرس**
- **شيوخه**
- **ثقافته**
- **تلاميذه**
- **منهجه**
- **أسلوبه**
- **وفاته**
- **آثاره**

II- كتاب بدائع الفوائد

مدخل: ابن قيم الجوزية وكتابه بدائع الفوائد

تمهيد

ابن القيم هو إمام مشـــهور بين أئمة الإســـلام، ويعد بحر من العلم، وله العديد من المؤلفات والكتب النافعة والقيمة، وهو أيضـــا معلم لكثير من طلبة العلم ، وللتعرف عليه أكثر ، ســـنحاول الإجابة على هذه الأســـئلة: من هو ابن القيم؟ وأين ولد؟ وكيف عاش؟ وماهي الخصائص التي تميز بها منهجه؟

I- حياة ابن القيم:

يشتهر ابن القيم بكونه فقيها أصوليا مجتهدا، وهي صفاته التي ينعت بها في معظم تراجمه، وقد نتج عن ذلك ضمور شهرته نحويا ولغويا، صاحب موهبة متميزة في دراسة اللغة، وإن كانت بعض التراجم لا تغفل نعته بأنه نحوي[1]، على حين تجمع كلها على تفوقه وتبحره في جميع علوم الدين واللغة.

وابن القيم هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن سعد بن جرير الزرعي الدمشقي، ويشتهر بابن القيم أو ابن القيم الجوزية، والجوزية اسم مدرسة بدمشق كان أبوه قائما عليها.

عاش ابن القيم في الفترة ما بين عام 691 هـ - 751 هـ، التي توافق (1292 - 1351م)، أي أن زهرة حياته كانت في النصف الأوّل من القرن الثامن الهجري[2].

ويبدو أنه قضى معظم حياته بالشام، وقد ارتحل عنها للحج مرات كثيرة، وجاور بمكة فترة من الزمن[3] كما انتقل إلى القاهرة في بعض الأحيان[4] والمحقق أنّه مات ودُفن بدمشق.

([1])-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العباد المكتب التجاري للطباعة، بيروت، ج6 - ص168.

([2])-ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، دار الجامعات المصرية، ص 11.

([3])-شذرات الذهب، ابن العباد، 16l6.

([4])-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثمانية، ابن حجر، ت محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة،ج4، ص31.

وكانت الشام في ذلك العصر المعروف بعصر السلاطين المماليك (656هـ – 833 هـ) تابعة لمصر، وكان يحكمها نائب من قبل السلطان بالقاهرة، يعرف بنائب الشام. وقد امتد ذلك العصر قرابة ثلاثة قرون تبتدئ بسقوط بغداد على أيدي التتار وانتصار المماليك عليهم في "عين جالوت " و" بنسان " وتنتهي بدخول السلطان سليم إلى الشام ومصر عامي 922 و923 هـ.

تميز العصر بانتقال مركز الثقل في العالم الإسلامي عسكريا وثقافيا وحضاريا إلى القطرين (مصر والشام) وأحلت القاهرة منزلة بغداد على عهد العباسيين.

- **الخصائص العلمية للعصر:**

تميّز العصر بكثرة مؤلفاته التي اتسم كثير منها بالموسوعية، ذلك بأنّ العلماء كانوا يحسون بعد الخراب الذي حلّ ببغداد أن عليهم واجب إحياء علوم اللغة والدين، ومحاولة سدّ ما حدث بها من نقص، وقد أنتج العصر آلاف الكتب والرسائل، وعُرف كثير من رجاله بكثرة التأليف، فابن تيمية – مثلا – وهو أستاذ ابن القيم أربت مؤلفاته على خمسمائة، وابن حجر العسقلاني وهو من علماء القرن الثامن الهجري، زادت مؤلفاته على مائة وخمسين، فيها مؤلفات مطوّلة، كشرحه المشهور على البخاري والمعروف بـ: " فتح الباري "، ولو لم يؤلف غيره لكفاه[1].

لقد اشتمل التأليف لذلك العصر على جميع الأشكال الممكنة، ما بين متن نثري وشرح له وحاشية على الشرح، ومنظومة شعرية وشرح لها وموشح بالإضافة إلى الكتب التي توضع مبسوطة فلا تحتاج إلى شروح، أو لا تُشرح لقلة عناية الدارسين بها... إلى آخر هذه الأشكال التصنيفية[2].

ولعلّ طابع الزخرفة والتنسيق الذي ظهر في فنون العصر وغلب عليها وأثر في الشعر والنثر فصبغه بصيغة لفظية متكلفة في الغالب، هذا الطابع ظهر أثره في المؤلفات العلمية وفي طريقة وضعها وتصنيفها، بحيث نجد اهتمام المؤلف الأوّل منصرفا إلى التنظيم والتبويب في

(1)_ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي،طاهر سليمان العودة،ص12

(2)– المرجع نفسه، ص13

مصنفه، وهو يحاول جاهدا يبتكر في التنسيق والشكل ما لم يسبق إليه لأن الابتكار في جوهر العلم غدا عسيرا بعد أن كثرت المؤلفات وكثر التناقل وغلب طابع التقليد.

- **معاهد الدرس:**

تميّز العصر بكثرة معاهد الدرس، فهناك المساجد التي درج كبار العلماء على أن يلقوا في حلقاتها دروسهم المتخصصة، بالإضافة إلى المدارس التي كانت تلحق بالمساجد في أحيان كثيرة، وكانت لها أوقاف يُنفق منها على عمارتها وشيوخها وطلبتها، كذلك وُجدت الزوايا والخوافق التي قد يقيم فيها جماعات من الصوفية الذين ينقطعون للعبادة والعلم، وتجري عليهم الأرزاق من أوقافها، وقد اشتهر منها بالقاهرة – على سبيل المثال لا الحصر – مدرسة السلطان حسن، التي أشاد المؤرخون والرحالة الأجانب بعظمتها، ولا تزال رسومها شاهدة على ذلك[1].

وكان يُعيّن لكل مدرسة شيخ يقرره السلطان بالقاهرة أو من ينوب عنه في المدن الأخرى، ويكون الشيخ مشرفا على أوقافها وأوجه نشاطها ويراقب النواحي العلمية والإدارية والمالية، والمدرسة الجوزية بدمشق تُعدّ مثالا للمدارس التي نتحدث عنها، وقد كان القيّم عليها أبو بكر بن أيوب والد عالمنا الذي نتحدث عنه، وقد غلب عليه نعته الوظيفي فعُرِف بالقيم ومن ثم عُرف ولده بابن القيم[2].

(1)–ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، ظاهر سليمان حمودة، ص13.

(2)– المرجع نفسه، ص14.

- **حياة ابن القيم وثقافته:**

تُجمع كتب التراجم على أنّ مولد ابن القيم كان في السابع من صفر عام (691هـ) الموافق لعام (1292م)، ويُكنى بأبي عبد الله ويلقب بشمس الدين، واسمه محمد واسم أبيه أبو بكر، وهو الذي كان قيّما على المدرسة الجوزية، وكان أبوه فقيها أخذ عنه ابنه علم الفرائض[1].

- **شيوخه:**

نشأ ابن القيم بدمشق، وبها العديد من المدارس، من بينها الصدرية والجوزية اللتان له صلة بهما، ولمّا كان أبوه فقيها حنبليا بارعا في الفرائض أخذ عنه ابنه هذا النوع من فروع الفقه، وذلك بعد حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة وطرف من العلوم الأوّلية.

وقد درس أيضا على أيدي أبي بكر بن عبد الدائم، وابن الشيرازي، وإسماعيل بن مكتوم، وقرأ العربية على ابن أبي الفتح والمجد الأولي، وقرأ على المجد الحراني وابن تيمية.

كما سمع من الشهاب النابلسي، وقرأ الأصول على الصفي الهندي وابن تيمية[2] ومن بين شيوخه أبو محمد بن تيمية شقيق أبي العباس، وقد أشار إليه في كتبه ونعته بقوله (شيخنا).

بيد أن أكثر شيوخ ابن القيم أثرا فيه هو تقي الدين أبو العباس بن تيمية، وقد لازمه تلميذه أطول مدة ممكنة وتعلق به حتى وُصف بأنه قد غلب عليه حب ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله بل ينتصر له في جميع ذلك وهو الذي هذب كتبه ونشر عليه، واعتقل مع ابن تيمية بالقلعة (دمشق)، وكانت مدة ملازمته لابن تيمية منذ عاد من مصر سنة (713 هـ) إلى أن مات[3] أي أن هذه الملازمة استمرت إلى عام (728 هـ) أي نحو ستة عشر عاما.

([1])–الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني 4l21، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، مطبعة السعادة، القاهرة، 1348 هـ، ج2، ص143.

([2])– شذرات الذهب، ابن العباد،168/6

([3])–الدرر الكامنة، ابن حجر،124/4

- **ثقافة ابن القيم:**

كان ابن القيم فقيها حنبليا ينتصر لمذهبه الفقهي، وهو الذي جمع فتاوى الإمام أحمد، فبلغت عنده أكثر من ثلاثين سفرا، وهو تلميذ ابن تيمية –كما سبق الذكر– وهو محب له ومعجب بمواقفه مدافع عن آرائه في أغلب الأحيان، وقد شاركه بنفسه سراء حياته [1].

أتم ابن القيم دراسته في وقت مبكر، وتفقه على المذهب الحنبلي وبرع وأفتى في حياة شيخه ابن تيمية وبلغ مبلغا كبيرا في حياة كثير من شيوخه، وقد وصفه تلميذه ابن رجب بأنه : ((كان عارفا بالتفسير لا يماري فيه وبأصول الدين، وإليه فيه المنتهى، وبالحديث ومعانيه وفقهه ودقائق الاستنباط منه لا يلحق في ذلك، وبالفقه وأصوله والعربية ولد فيها اليد الطولي، ويعلم الكلام وغير ذلك، وعالما بعلم السلوك وكلام أهل التصوف وإشاراتهم، ومتونه وبعض رجاله.....وما رأيت أوسع منه علما ولا أعرف معاني القرآن والحديث والسنة وحقائق الإيمان منه، وليس هو بالمعصوم، ولكن لم أر في معناه مثله))[2].

تصدر ابن القيم للتدريس ونشر العلم فدرس بالصدرية، وأم بالجوزية مدة طويلة، وكان شديد المحبة للعلم وكتابته ومطالعته، واقتناء كتبه، واقتنى من الكتب ما لم يحصل لغيره. وما لا يحصل، حتى ((كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهرا طويلا سوى ما اصطفوه لأنفسهم منها))[3].

و قد أخذ العلم عنه خلق كثير، من حياة شيخه وإلى أن مات، وانتفعوا به، وكان الفضلاء يعظمونه يسلمون له كابن عبد الهادي وغيره [4].

([1])– ابن القيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص41.

([2])– شذرات الذهب، ابن العباد، 168/6

([3])– البدر الطالع، الشوكاني،143/2

([4])– شذرات الذهب، ابن العباد، 169/6

- **تلاميذه:**

أشهر من تتلمذ على يديه، الحافظ زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب، صاحب طبقات الحنابلة، فقد ذكر أنّه لازم مجالسه قبل موته أكثر من سنة، كما سمع عليه قصيدته النونية في السنة، وأشياء من تصانيفه[1] كما تتلمذ عليه شمس الدين محمد بن عبد القادر النابلسي صاحب مختصر طبقات الحنابلة، وابن كثير صاحب "البداية والنهاية" وقد أثنى ابن كثير على شيخه ونقل ذلك عنه أصحاب التراجم، ومن تلاميذه ابن عبد الهادي الذي وصفه ابن رجب بأنه أحد الفضلاء العلماء الذين كانوا يسلمون له ويأخذون عنه، كما تتلمذ عليه ابنه عبد الله الذي تولى منصب التدريس بالصدرية بعد موت أبيه[2].

- **منهجه:**

نتناول هنا خصائص المنهج وأسسه بصفة عامّة أي ما يميز بحثه ودرسه في سائر كتبه على اختلاف منازعها وميادينها، فالمنهج الفكري العام للباحث الأصيل ينعكس على جميع ما يكتب على اختلاف أنواع المكتوب.

والصفة التي نعرفها لابن القيم أنه فقيه حنبلي، ومن هذا المنطلق، سنمسك بأوّل خيوط منهجه... فهو لم يكن يتعصب لمذهبه الحنبلي بل كان يذم التقليد والتعصب المذهبي ويرى أن المنهج الصائب للفقيه أن يتتبع الأدلة الصحيحة لا أن يقلد المذاهب والرجال دون دليل، وكان مسلكه العملي مصدقا لقوله النظري، وقد أجاد الشوكاني حين وصفه بأنّه ((ليس له على غير الدليل معول في الغالب وقد يميل نادرا إلى المذهب الذي نشأ عليه، ولكن لا يتجاسر على الدفع في وجوه الأدلة بالمحامل الباردة، كما يفعل غيره من المتهذبين، بل لا بد له من مستند في ذلك، وغالب أبحاثه الإنصاف والمصلحة مع الدليل حيث مال وعدم التعويل على القيل والقال)) [3].

([1])- شذرات الذهب، ابن العباد، 169/6

([2])- البداية والنهاية، ابن كثير، مطبعة السعادة، القاهرة،1932م، ط14،235/1

([3])- البدر الطالع،الشوكاني،144/2_145

هذه الصفات تعد معالم على طريق تحديدنا لمنهج ابن القيم الذي استوضحت من خلال مصنفاته المتنوعة فحنبليته تجذبه إلى العناية بالنصوص الشرعية من قرآن وسنة وأقول صحابة غاية العناية، فهو يعتمد على النصوص ويوردها في أبحاثه ويعني باستقصائها وتتبعها، وهو يخالف بذلك فقهاء عصره الذين استهوتهم الأدلة المنطقية والمناقشات الجدلية، فابتعدوا عن النصوص واعتمدوا على الآراء المختلفة مرجحين بينها بمنطوق الفعل، ولا يعني ذلك إغفال ابن القيم للأدلة العقلية ولا إغفال غيره للنصوص تماما ولكن نقصد ما يغلب على الطرفين ويميز بين الفريقين [1].

و مع عنايته بالنصوص الشرعية وبحثها واستقصائها يجعل الحكم المستنبط خاضعا لهذه النصوص، ويرجع بينها إذا تعارضت، ويقوي الجانب الذي تؤيده نصوص أكثر أو أقطع في الدلالة، ويورد بالإضافة إلى ذلك كثيرا من الأدلة العقلية التي يأتي بها لمساندة الأدلة النقلية وتوضيح ما تفيده النقول الشرعية، فالدليل العقلي عنده ليس مستقلا بذاته، بل لا بد من اعتماده – في الأغلب – على الدليل النقلي، أي أن النقل تابع للنص الشرعي وليس العكس [2].

و في ثنايا المباحث الفقهية لابن القيم يورد آراء الفقهاء السابقين، ولا يعول على هده الآراء إلا إذا كانت الأدلة مؤيدة لها، وهو في ذلك لا يتعصب لحنبليته ولا لشيخه إلا إذا اقتنع بما قالوا بواسطة الأدلة المعتبرة، أي اقتناعا تسوق إليه الأدلة لا التقليد[3].

لقد ذم التقليد في أكثر من موضع وحمل علية حملة قاسية فلا بد أن يكون تطبيقه العملي مصدقا لقوله النظري، وكذلك فعل، ومثال ما خلق فيه مذهب –وهو كثير–أجازته شهادة الأصول للفروع والفروع للأصول وقد هاجم موقف المانعين وبين ضعفه والمذهب الحنبلي والشافعي لا يجيزان ذلك[4].

([1])– ابن القيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص53

([2])– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

([3])– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

([4])–إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، ت محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1955م، ج1، ص111

هذا المنهج الذي اتبعه ابن القيم منهج مطرد في سائر فروع البحث الأخرى بنفس المميزات والخصائص وسنرى أنه في البحث اللغوي يسير على نفس هذا المنهج مع اختلاف تقتضيه طبيعة كل ميدان، فأدلة الفقه تتمثل في النص الشرعي كتابا أو سنة يقابلها في البحث اللغوي ما صح من مادة لغوية معتمدة في الاحتجاج قرآنا أو شعرا أو نثرا صدر عن العرب وفق حدود زمانية ومكانية معروفة، إلى غير ذلك مما تقتضيه طبيعة البحث في كل ميدان لكن روح المنهج في إيراد الأدلة واستدل منها مباشرة، والترجيح بينها والاعتماد على النص والتحرر من التقليد إلى غير ذلك من خصائص منهجه المميزة له سنجدها مطردة في بحثه اللغوي، ولا يفتأ ابن القيم يدعو إلى العناية بالنصوص، وينبغي على فقهاء عصره الذين قنعوا بتقليد من اختصر لهم بعض المختصرات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن الرسول صلى الله عليه وسلم[1].

- **أسلوبه:**

و نتناوله إكمالا لحديثنا عن منهجه لارتباط الأسلوب بمنهج صاحبه، فهو طريقة صاحبه في التعبير والتفكير، وله دلالة على بعض خصائص المنهج، وللخصائص المنهجية أثر في الأسلوب، فيسبب ذمة للتقليد واعتماده على الأدلة مباشرة ودفاعه عن آرائه مخالفا بذلك معاصريه، كان محتاجا إلى بيان قوي وأسلوب مقنع واضح يبين به رأيه ويدافع به عن فكرته، ويدحض آراء خصومه وهذه السمة وهي وضوح العبارة وتأكيدها أهم ما يميز أسلوبه، وقد دفعته رغبة في الإيضاح إلى الإسهاب والإطناب، والعزوف غالبا عن الإيجار وعن الموهم أو المبهم من العبارات ولذا وصفه ابن حجر في مصنفاته بأنه ((طويل فيها، يتفانى الإيضاح جهده فيسهب جدا ومعظمها من كلام شيخه بتصرف في ذلك، وله في ذلك مسلكة قوية، ولايزال يدندن حول مفرداته وينصرها ويحتج لها))[2].

(1)- إعلام الموقعين، ابن القيم،170/4

(2)- الدرر الكامنة ،ابن حجر،22/4

وأضاف إليه الشوكاني أن ((له من حسن التصرف مع العذوبة الزائدة وحسن السياق مالا يقدر عليه غالب المصنفين بحيث تعشق الإفهام كلامه، وتميل إليه الأذهان، وتحبه القلوب)) [1].

و إذا كان عصر ابن القيم قد عنى بالمحسنات اللفظية وجعل لها اعتبارا كبيرا، فقد ظهر ذلك في أسلوبه، ففيه السجع والتقسيم وسائر المحسنات، لكن ذلك بقدر، كما أنه لا يكون منه في كل حال، وإنما في مقام مخصوص، وهو بصورة واضحة لا يلجأ إلى الأسلوب الحافل بالمحسنات إلا في مقدمات كتبه أو مقدمات بعض أبحاثه، وتبدو هذه المحسنات في معظمها غير متكلفة أو معيبة وقد تكسب بيانه جمالا، وإذا مثلنا لذلك بمقدمة كتابه " زاد الميعاد" وجدنا المقدمة جميلة رشيقة مناسبة للمقام الذي وضعت فيه، ففي لفظها عناية بالمعنى لا تقل عن العناية باللفظ واختياره [2].

على أن ابن القيم يتحرر من أسلوبه تماما من قيود الصناعة اللفظية حين يناقش المسائل العلمية، أو يتناول له الموضوع، وتسيطر الجملة في أسلوبه العلمي ويغلب عليه أن تكون قصيرة قوية في مقام الإقناع حين يدافع عن وجهة نظره التي يخالف بها بعض معاصريه[3].

و يبدو في أسلوبه أثر ثقافته الواسعة، وتدل اقتباساته على محفوظاته الكثيرة، فهو يقتبس من القرآن الكريم ومن الشعر والأمثال السائرة والأقوال المأثورة دون أن يشعر القارئ باضطراب في الأسلوب أو قلق في العبارة. ومن أمثلة اقتباسه من القرآن الكريم، قوله في معرض الحديث عن الذين تلقوا العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ومن بعدهم: ((ثم سلك تابعو التابعين هذا المسلك الرشيد، وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد، وكانوا بالنسبة إلى من قبلهم كما قال أصدق القائلين، ((ثلة من الأولين وقليل من الآخرين))[4].فقد تضمنت عبارته آيتين كريمتين اقتبس الأولى وتمثل بالثانية .

([1])- البدر الطالع ،الشوكاني،144/2

([2])-زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم ،المطبعة المصرية، القاهرة،ج1، ص3

([3])- ابن القيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة ، ص 59.

([4])-إعلام الموقعين، ابن القيم،6/1

و يستشهد ابن القيم بالشعر في كلامه كثيرا، ويبدو موفقا في استشهاده وقد يقتبسه أحيانا، ومن أمثلة اقتباسه الشعري قوله في وصف" الرعيل الأول " الذي حمل عن الصحابة علوم الدين: ((يسيرون مع الحق أين سارت ركائبه ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربه، إذا بدا لهم الدليل يأخذنه، طاروا إليه زرافات ووحدانا، وإذا دعاهم الرسول إلى أمر انتدبوا إليه ولا يسألونه عما قال برهانا)). فهذه العبارة فضلا عما فيها من عناية بالمحسنات اللفظية والإشعارات، فيها اقتبس من الشعر من قول الحماسي:

قوم إذا الشر أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافات ووحـدانـــا.

لا يسألون أخاهم حين يندبهم في النائبات على ما قال برهانا.

وبالجملة تبدو عبارة ابن القيم جزلة قوية تمتاز بالوضوح والبعد عن الغرابة ويتميز بطول النفس والمقدرة الفائقة في الحجاج والرد والإقناع، وإذا تناول مسألة يخالف فيها غيره بدأ بعرض وجهة نظر الخصم وحججهم وأدلتهم ثم كر عليها بالتنفيذ والإبطال مسألة مسألة وحجة تلو الحجة دون ملل أو سآمة بصورة تكشف عن مقدرته العلمية الفائقة وطول نفسه وبراعته في الجدل (....) وتمثل جملته – لاسيما في مقام الجدل والإقناع – إلى القصر، وتكون بذلك أوقع في النفس وأبلغ، وفي غير هذا المقام تتردد بين الطول والقصر[1].

- **وفاته:**

بعد حياة حافلة بالجد والنشاط العلمي الواسع وافته المنية في الثالث عشر من رجب عام (751هـ) الموافق لـ : 1350 م .

كانت وفاته وقت العشاء، وبذلك يكون قد عاش ستين عاما هجريا وشهرا وبضعة أيام، وقد ذكر أن جنازته كانت حافلة جدا[2]. وهذا الاحتفال بالجنازة يدل على حسن اعتقاد العامة فيه وحبهم له، وهو يذكرنا بجنازة شيخه ابن تيمية (....) وقد صلى عليه من الغد بالجامع الأموي

([1])– ابن القيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي ،طاهر سليمان حمودة، ص63.

([2])– الدرر الكامنة، ابن حجر،23/4

عقب صلاة الظهر ثم بجامع جراخ، ودفن بمقبرة الباب الصغير[1] وقد ذكرت تراجمه أين كان قد رأى قبل موته في منامه شيخه تقي الدين ابن تيمية وسأله عن منزلته فأشار إلى علوها فوق بعض الأكابر، ثم قال له: وأنت كدت تلحق بنا ولكن أنت الآن في طبقة ابن خزيمة[2]، والاحتفال بجنائز هؤلاء الأئمة يدل على ما كان أهم في نفوس الناس من سلطان قوي وأثر بالغ، ويدل على ما كانوا عليه من إخلاص في دعوتهم وأنهم كانوا مثلا طيبة للناس، وأن ما ذكر عنهم من خير في سيرهم وتراحمهم كان معروفا للناس في حياتهم .

- **آثاره :**

يعد ابن القيم من المكثرين في التأليف، فكتبه كثيرة، وجانب غير قليل منها مبسوط ضخم الحجم، ولكن لم يبلغ مبلغ شيخه ابن تيمية في كثرة التأليف، فقد بلغ ابن تيمية في ذلك مبلغا كبيرا، لا يكاد يصل إلى طبقته في المؤلفين الإسلاميين جميعا إلا عدد قليل لا يجاوز أصابع اليد الواحدة[3].

صنف ابن القيم في الميادين التي بينها دراسته لها وكانت غالب عنايته منصرفة إلى الفقه وأصوله والتصوف وما يتصل بالتوحيد، وعلم الكلام، كما ألف في السير مصنفا ممتازا غلب عليه الطابع الفقهي وسلك فيه منهجا لم يسبق إليه، ومعظم كتابه ((بدائع الفوائد)) متصل بالدرس اللغوي .

و قد أورد له ابن حجر على سبيل التمثيل لا الحصر ثلاثة عشر مصنفا وذكر الشوكاني أسماء ستة عشر، أما ابن العماد فقد أحصى ثلاثة وأربعين مصنفا له، وصرح بأن له غيرها، فكأنه – برغم ذلك – لم يحصرها حصرا شاملا وقد اقتصرت دائرة المعارف الإسلامية على ذكر ستة عشر مصنفا مما طبع من كتبه[4].

و النظرة العابرة في أسماء مصنفاته تدل على الميادين الكثيرة المتنوعة التي أستطاع أن يخوضها ومقدار الجهود التي بذلها .

([1])- شذرات الذهب، ابن العباد، 170/6

([2])- البدر الطالع،الشوكاني،145/2

([3])- ابن القيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي ،طاهر سليمان حمودة، ص42

([4])- المرجع نفسه، ص43

وهذه قائمة ببعض مصنفاته، منها ما أثبتت طبعته ومنها ما ذكر في كتب التراجم والفهارس .

1- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو الفرقة الجهمية (طبع بالهند)
2- إعلام الموقعين عن رب العالمين (طبع أكثر من طبعة).
3- إغاثة اللهفان في حكم طلاق الغضبان (طبع بالقاهرة) .
4- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان (المطبعة اليمنية بالقاهرة).
5- أمثال القرآن (ذكره ابن العماد ولم يذكره غيره) .
6-بدائع الفوائد (أربعة أجزاء في مجلدين- طبع بالقاهرة) .
7- جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام (القاهرة) .
8- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (طبع بالقاهرة) .
9- الداء والدواء (ذكر ابن العماد أنه مجلد وذكره الشوكاني) .
10- زاد المعاد في هدي خير العباد (طبع أكثر من مرة) .
11- الشافعية الكافية في الانتصار للفرقة الناجية (مكتبة المنار، القاهرة) .
12- نور المؤمن وحياته (ذكر ابن العماد أنه مجلد) .
13- مسائل ابن تيمية التي جمعها ابن القيم (مكتبة المنار، القاهرة) .
14- مدارج السالكين في منازل إياك نعبد وإياك نستعين (القاهرة) .
15- طريق الهجرتين وباب السعادتين (القاهرة) .
16- الطاعون (ذكر ابن العماد أنه مجلد لطيف) .
17- الطب النبوي (المطبعة العلمية) .
18- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (طبع أكثر من مرة).
19- شرح أسماء الكتاب العزيز (ذكر ابن العماد أنه مجلد) .
20- الطريق الحكيمة في السياسة الشرعية (مطبع المؤيد، القاهرة)

II-كتاب بدائع الفوائد:

يحتوي هذا الكتاب على أربعة أجزاء في مجلدين كبيرين، بسط قيمها ابن القيم فوائد كثيرة في علوم مختلفة (كالنحو، والفقه، وأصوله، والتفسير والعقيدة) وغيرها من العلوم الأخرى. وقد حظى علم النحو باهتمام الشيخ، حيث بسط كثيرا من مسائله توجيها وتعليقا وشرحا، فكان حظ علم النحو من هذه الفوائد أنه احتل أكثر من نصف الكتاب، وغالبا أنه لم تخل فائدة من فوائده في شتى العلوم الأخرى إلا وجعل الضوابط النحوية وسيلة إلى بسطها[1].

و هذه الفوائد التي عرضها في كتابه من يقرؤها يجد فيها جديدا بأسلوب مبسوط، نابع من عقل واسع الفكر والمعرفة وبخاصة في علم النحو الذي أطلعنا فيه على فوائد كثيرة .

و في الكتاب إشارات وتوجيهات تفسيرية وبلاغية نفيسة، لها أثرها المثمر عند المفسر والبلاغي. مما دفع البرهان البقاعي أن يثبت شهادته في تفسيره المبني على التناسب بين الأبيات، حيث يقول : ((وأبدى الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية الدمشقي الحنبلي في كتاب له سماه " بدائع الفوائد " سرا غريبا في ابتداء القرآن بقوله : (ألم) ....) وقد سجلت هذه الشهادة على غلاف كتاب (بدائع الفوائد)[2] .

([1])- التوجيهات النحوية لابن قيم الجوزية من كتابه بدائع الفوائد ،فؤاد علي مخيمر، مجمع البحوث الإسلامية، باكستان،1985م،ص69

([2])- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الأول: المسائل النحوية

- **السبب في اختصاص الإعراب بالأواخر**
- **تعليله لحركات الإعراب**
- **فائدة التنوين في الكلمة**
- **الجملة:**

أ- المبتدأ والخبر

ب- الشرط

- **الأفعال**
- **الضمائر**
- **الحروف**
- **الوصلات الخمسة**

الفصل الأول: المسائل النحوية

تمهيد:

معلوم أن ابن القيم اشتهر بالعلم في الفقه والدين، إلا انه يعد من جملة العلماء الذين كانت لهم جهود كبيرة في التصنيف في الدراسات النحوية، واشتهر كتاب بدائع الفوائد بأنه من أهم مصادر الدراسات النحوية، وامتاز بأسلوبه المنفرد ومادته الثرية، وقد تناول فيه ابن القيم الكثير من المسائل النحوية والتعليلات النفيسة التي لا يتسع المقام لاستيفائها وعرضها جميعا، وقد وقع الاختيار على ذكر بعض منها، وهي:

- **السبب في اختصاص الإعراب بالأواخر:**

يحدد النحاة معنى الإعراب بقولهم: "أثر ظاهر يجلبه العامل في آخره"[1].

ونجد ذلك أيضا عند بعض النحويين حيث قالوا: "الإعراب يدخل في الاسم لمعنى فوجب أن يلفظ بكامله، ثم يؤتى بالإعراب في آخره"[2].

أما ابن القيم فيقول: "اختص الإعراب بالأواخر، لأنه دليل على المعاني اللاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله، وحصول المعلم بحقيقته، فوجب أن يترتب الإعراب بعده، كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب.

وقولهم – أي النحاة: حرف متحرك وتحركت الواو، ونحو ذلك: تساهل منهم، فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز إلى حيز، والحرف جزء من المصوت، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عرض، والحركة لا تقوم بالعرض وإنما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف[3].

---

[1]– شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ت محمد خير طعمه حلبي، دار المعرفة، بيروت، ص12

[2]– الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص97

[3]– بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، ت صلاح الدين محمود السعيد، دار البيان العربي، الأزهر، ج1، ص38 _39

- **تعليله لحركات الإعراب:**

بدأ بالضمة فقال: الضمة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة أو نصبة وإن مُدت كانت ألفا وإن قصرت فهي فتحة، وكذلك القول في الكسرة.

والسكون وهو عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك أي ينقطع، فلذلك سُمّي جزما، اعتبارا بانجزام الصوت، وهو انقطاعه، وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن[1].

فقولهم فتح وضم وكسر هو صفة العضو، وإذا سُميت ذلك رفعا ونصبا وجزما وجرا فهي من صفة الصوت لأنه يرفع عندهم ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما، ولهذا عبّروا عنه بالرفع والنصب والجر عن حركات الإعراب. إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب كما أنّ هذه الصفات التي تضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما تكون بسبب وهو حركة العضو واقتضت الحكمة اللفظية أن يعبر بما يكون عن سبب عمّا يكون من سبب وهو الإعراب وأن يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء، فإن البناء لا يكون بسبب، وأعني بالسبب العامل [2].

فاقتضت الحكمة أن يعبّر عن تلك الأحوال بما يكون وُجُوده تغيرا لها، الحركات الموجودة في العضو لا تكون إلا بآلة كما تكون الصفات المضافة إلى الموصوف وعندي أن هذا ليس باستدراك على النحاة، فإن الحرف وإن كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله، فإن الأعراض وإن لم تتحرك بأنفسها فيه تتحرك بحركة محالها، وعلى هذا فقد اندفع الإشكال جملة[3].

وقد بيّن سيبويه مجاري الكلم في العربية وجعلها ثمان مجاري بقوله" و(هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم ،39/1

[2]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– المصدر نفسه، ص40

والكسر، والوقف وهي المجاري يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف)[1].

وأما المناسبة إلى ذكرها في اختصاص الألقاب فحسنة، غير أن كثيرا من النّحاة يطلقون كلا منها على الآخر، ولهذا يقولون في "قام زيدٌ" مرفوع وعلامة رفعه ضمة آخره ولا يقولون: رفعه آخره، فدل على إطلاق كل منهما على الآخر[2].

هذا تعليل وتوجيه لا يصدر إلا من خبير بهذه الصناعة، فقد رأيناه يعلل حركات الإعراب، ويوجه القول فيها، ثم يعود ليربط بين قوله وما قرره النّحاة بأسلوب منطقي دقيق له أصالته في المحيط النحوي، ومن استعمال الحركات الإعرابية قد ينشأ التنوين، فتراه يبرز أهميته.

- **فائدة التنوين في الكلمة:**

لقد عد سيبويه التنوين عاملا من عوامل الخفة، إذ يقول :"اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء ،لان الأسماء هي الأولى وهي اشد تمكنا ،فمن ثم يلحقها تنوين" [3].

أمّا ابن القيم فيرى أن: "التنوين فائدته التفرقة بين فصل الكلمة ووصلها، فلا تدخل في الاسم إلا علامة على انفصاله عمّا بعده، ولهذا كثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلّ من الكلام لاستغنائها في الأكثر على زيادة تخصيصها[4].

وما لا يتصور فيه الإضافة بحال كالمضر والمبهم لا ينوب بحال، وكذلك المعرف باللام وهذه علة عدم التنوين وقفا إذ الموقوف عليه لا يضاف.

---

[1]- الكتاب، سيبويه، ت محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ت، ج1،ص13

[2]- الكتاب، سيبويه،20/1

[3]- بدائع الفوائد، ابن القيم،40/1

[4]- المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

واختصت النون الساكنة بالدلالة على هذا المعنى، لأن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء أن تكون بحروف المد واللين وأبعاضها، وهي الحركات الثلاث، فمتى قُدِر عليها فهي الأصل، فإن تعذرت فأقرب شبها بها، وآخر الأسماء المعربة قد لحقها حركات الإعراب فلم يبق لدخول حركة أخرى عليها سبيل، ولا لحروف المد واللين، لأنها مشبعة من تلك الحركات ولأنها +عرضة الإعلال والتغير، فأشبه شيء بها النون الساكنة لخفائها، وسكونها، وأنها من حروف الزيادة، وأنها من علامات الإعراب، ولهذه العلة لا ينون الفعل لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده[1].

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم،1 /40

- **الجملة:**

لكل لغة من اللغات خصائص تميزها في تأليف الألفاظ والربط بينها بأنواع العلاقات المختلفة التي تقتضيها أنواع التراكيب للتعبير عن معنى من المعاني أو الدلالات، وهذا أمر يلاحظه من يمارس الترجمة، وعقليات ناطقي اللغة تتأثر بطرائقها في نظم الجمل، ومن ثم تصدق عبارة "فندريس: "نحن نفكر بجمل"[1].

والبحث في التراكيب وما يتصل بها من أحكام وخصائص يطلق عليه حديثا علم النظم Syntax أو النحو، عند من يرى النحو قسيما للصرف (المورفولوجيا) لا محتويا عليه[2].

لقد عنى ابن القيم ببعض أبواب النحو التي تدرس الجملة وتركيبها، واتجهت عنايته في ذلك إلى ما يخدم المعنى، ويعين على تحديده وبيانه في الغالب ولذلك لم يتناول جميع الأبواب التي درج به الذي يتميز بتناول جوانب أهملها السابقون أو لم يعطوها حقها من الكفاية، كما أنه يصل النحو بالبيان وصلا مفيدا، ويعنى كثيرا بما يتصل بالنظم القرآني وما يكشف عن أسرار التعبير فيه وما يبين أحكامه وبلاغته [3].

وسنحاول أن نبين دور ابن القيم من خلال مثالين هامين يتصلان بدراسة الجملة همل: المبتدأ والخبر، والشرط.

ا-المبتدأ والخبر:

عرض ابن القيم لبعض الملاحظات الهامة التي تتصل بمبحث الابتداء صدد تحليله (سلام عليكم ورحمة الله) [4] تحليلا رائعا استخدم فيه معظم فروع الدرس اللغوي وصنفه في ثمان وعشرين مسألة.

---

[1]- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار المعارف، الإسكندرية، 1963، ص244

[2]- ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، . ص121

[3]- المصدر نفسه الصفحة نفسها.

[4]- بدائع الفوائد، ابن القيم،370/2

وهذه المسألة دعته إلى بحث سبب الابتداء بالنكرة في هذا الموضع مع أن الأصل تقديم الخبر عليها في هذه الحالة باعتباره مسوغا للابتداء بالنكرة المحضة، وقد أورد إجابة النحاة على ذلك بأن النكرة في الدعاء يبتدأ بها [1] مثل سلام لك، وويل له لأن الدعاء معنى من معاني الكلام، ومن ثم تخصيص النكرة بنوع من التخصيص فجاز الابتداء بها.

وقد استحسن ابن القيم مذهب سيبويه الذي يجعل مناط الابتداء بالنكرة كونها مفيدة، فإذا افادت جاز الابتداء بها من غير تقييد بضابط ولا حصر بعدد، ووصف هذا المسلك بأنه الحق الذي لا يثبت عند النظر سواه وكل من تكلف ضابطا فإنه ترد عليه ألفاظ خارجة عنه فإما أن يتحمل لردها إلى ذلك الضابط وإمّا أن يفردها بضوابط أخرى، حتى آل الأمر ببعض النحاة إلى أن جعل في الباب ثلاثين ضابطا، وربما زاد غيره عليها، وكل هذا تكلف لا حاجة إليه [2]

ويحاول ابن القيم أن يضع قاعدة جامعة في مسألة التعريف والتنكير، وما يسوغ الابتداء بالنكرة فيقول: أصل المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصا بصرب من ضروب التخصيص بوجه تحصل الفائدة من الإخبار عنه، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجرورا مفيدا معرفة مقدما عليه بهذه الشروط لأنه إذا تقدم وكان معرفة صار كأن الحديث عنه، وكأن المبتدأ المؤخر خبر عنه [3].

ومثال ذلك إذا قلت: (على زيد دين) فإنك تجد هذا الكلام في قرة قولك زيد مديان أو مدين، فمحط الفائدة هو الدين وهو المستفاد من الإخبار، فلا تنحس في قيود الأوضاع. وتقول: على زيد جار ومجرور، فكيف يكون مبتدأ؟ فأنت تراه هو المخبر عنه في الحقيقة وليس المقصود الإخبار عن الدين، بل عن زيد بأنه مديان، وإن كثف ذهنك عن هذا فراجع شروط المبتدأ وشروط الخبر وإن لم يكن الخبر مفيدا، لم تفد المسألة شيئا، وكان لا فرق بين تقديم الخبر وتأخيره كما

[1]–تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ت محمد كامل بركات، دار الكتب العربي، القاهرة،1968، ص46

[2]– بدائع الفوائد، ابن القيم،371/2.

[3]– المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

إذا قلت: (في الدار رجل) كان في عدم الفائدة، بمنزلة قولك (رجل في الدنيا) فهنا لم تمتنع الفائدة بتقديم أو تأخير، وإنما امتنعت من كون الخبر غير مفيد [1].

ثم يقدم ابن القيم مثالا آخر فيقول: ومثل هذا قولك: (في الدار امرأة) فإنه كلام مفيد، لأنه بمنزلة قولك: (الدار فيها امرأة) فأخبر عن الدار بحصول المرأة فيها في اللفظ والمعنى، فإنك لم ترد الإخبار عن المرأة بأنها في الدار، ولو أردت ذلك لحصلت حقيقة المخبر عنه أولا، ثم اسندت إليه الخبر، وإنما مقصودك الإخبار عن الدار بأنها مشغولة بامرأة، وأنها اشتملت على امرأة، فهذا القدر هو حسن الإخبار عنه النكرة هاهنا، فإنها ليست خبرا في الحقيقة، وإنما هي خبر عن المعرفة المتقدمة، فهذا حقيقة الكلام، وأما تقديره الإعرابي النحوي فهو أن المجرور خبر مقدم والنكرة مرفوعة بالابتداء[2].

ويشترط ابن القيم للابتداء بالنكرة أن تكون موصوفة، ويوضح ذلك في قوله: فإن قلت: فمن أين امتنع تقديم المبتدأ في اللفظ؟ فلا تقول: (امرأة في الدار، ودين على زيد)، قلت: لأن النكرة تطلب الوصف طلبا حثيثا، فيسبق الوهم إلى أن الجار والمجرور وصف لها لا خبر عنها إذ ليس من عادتها الإخبار عنها إلا بعد الوصف لها فيبقى الذهن متطلعا إلى ورود الخبر عليه، وقد سبق إلى سمعه، ولكن لم يتيقن أنه الخبر، بل يجوز أن يكون وصفا فلا تحصل به الفائدة، بل يبقى في ألم الانتظار للخبر والترقب له، فإذا قدمت الجار والمجرور عليها استحال أن يكون وصفا لها لأنه لا يتقدم على موصوفه، فذهب وهمه إلى أن الاسم المجرور المقدم هو الخبر، والحديث عن النكرة وهو محط الفائدة[3].

ثم يعقب على هذا بقوله: إذا عرفت هذا فمن التخصصات المسوغة للابتداء بها أن تكون موصوفة نحو: * وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ * [البقرة 221] أو عامة نحو: (ما أحد خير من رسول الله)، و(حل أحد عندك).

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم،371/2.

[2]– المصدر نفسه، ص372 .

[3]– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

ومن ذلك ألا تقع في سياق التفضيل نحو قول عمر: (تمرة خير من جرادة) فإن التفضيل نوع من التخصيص بالعموم، إذ ليس المراد واحدة غير معينة من الجنس، بل المراد أن هذا الجنس خير من هذا الجنس، وأتى بالتاء الدالة على الواحدة إيذانا بأن هذا التفضيل ثابت لكل فرد من أفراد الجنس [1].

وقد ذكر الزمخشري ذلك في المفصل، فقال: (المبتدأ يكون معرفة وهو القياس، ونكرة، إما موصوفة، أو غير موصوفة) [2].

وأما ابن مالك فقد ذكر عددا من المسوغات في الخلاصة الألفية [3] فقال:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفِد كعند زيدٍ نمرة

ب – الشرط:

تناول ابن القيم مبحث الشرط بإسهاب لاتصاله بالمعنى وتحديده، وما يترتب على ذلك من أحكام شرعية يعنى بها الفقهاء لضرورتها في تنظيم حياة الناس وبيان شؤون معاشهم ومعادهم.

قدم لدراسة أسلوب الشرط بيان أنواع الروابط التي تربط بين الجملتين وكيفية ربط كل جملة بالأخرى، وهو يبين لنا عقلية ابن القيم التي تدرك الصلة بين الموضوعات التي تتصل بدراسة الجملة وكيف تعين على فهم النص وتحديد المعنى الذي هو غاية جميع الدراسات النحوية إذ أن المعنى في التركيب غير المعنى في الإفراد، والروابط بين الجملتين عند ابن القيم ((هي الأدوات التي تجعل بينهما تلازما لم يُفهم قبل دخولها)) [4].

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم،373/2.

[2]– المفصل في علم اللغة، الزمخشري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ص24.

[3]– الخلاصة الألفية، ابن مالك، ت: سليمان العيوني، ص202.

[4]– بدائع الفوائد، ابن القيم،48/1.

وقد عرّف أبو حيان أدوات الشرط بقوله: (أدوات الشرط هي كلمات وُضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببا والثانية متسببا، لذلك يجب استقبال الفعلين بعدها، لأن أدوات الشرط من شأنها أن تنقل الماضي إلى الاستقبال، وتخلص المضارع له) [1].

وقسم ابن القيم الروابط –وهي المعروفة بأدوات الشرط–إلى أربعة أقسام:

أحدها: ما يوجب تلازما مطلقا بين الجملتين، إما بين ثبوت وثبوت، أو بين نفي ونفي، أو بين نفي وثبوت، وعكسه في المستقبل خاصة، وهو حرف الشرط البسيط كـ (إن) فإنها تلازم بين هذه الصور كلها، تقول: (إن اتقيت الله أفلحت، وإن لم تتق الله لم تفلح، وإن أطعت الله لم تخب وإن لم تطع الله خسرت) ولهذا كانت أم الباب وأعم أدواته تصرفا [2].

القسم الثاني: أداة تلازم بين هذه الأقسام الأربعة، تكون في الماضي خاصة وهي (لما)، تقول: (لما قام أكرمته) وكثير من النحاة يجعلها ظرف زمان، وتقول إذا دخلت على الفعل الماضي فهي اسم، وإن دخلت على المستقبل فهي حرف، ونص سيبويه على خلاف ذلك وجعلها على أقسام الحروف التي تربط بين الجملتين، ومثال على الأقسام الأربعة: (لما قام أكرمته، ولما لم ينم لم أكرمه، ولما لم يقم أكرمته، ولما قام لم أكرمه) [3].

القسم الثالث: أداة تلازم بين امتناع الشيء لامتناع غيره، وهي: (لو)، نحو: (لم أسلم الكافر نجا من عذاب الله).

القسم الرابع: أداة تلازم بين امتناع الشيء ووجود غيره، وهي: (لولا)، نحو: (لولا هدانا الله لضللنا)[4].

والنحاة في العادة يعنون في بحث الشرط ما يتصل بالإعراب وكثيرا ما يبحثونه ضمن عوامل الجزم، فيبدأون بعوامل الجزم التي تجزم فعلا واحدا، ثم يتناولون أدوات الشرط ثم يكملون

---

[1]–ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م، ج4، ص1862.

[2]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 48/1.

[3]– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[4]– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

بالأدوات غير الجازمة [1]، وتتصرف همتهم إلى حص الأدوات وبيان نوع كل أداة، ومواضع الجزم أو الاقتران بالفاء أو الرفع ونحو ذلك مما يتصل بضبط الفعل، ولا يعنون إلا قليلا بما يتصل بالوسائل التي تعين على تحديد المعنى وضبطه.

أما ابن القيم فقد انصرفت عنايته إلى هذه الوسائل المتصلة بالدلالة فابتدأ بحث الشرط بالحديث عن زمنه، ويقول: المشهور أن الشرط والجزاء لا يتعلقان إلا بالمستقبل، فإن كان ماضي اللفظ كان مستقبل المعنى، كقولك: (إن مِتُ على الإسلام دخلت الجنة) ثم للنحاة فيه تقديران:

أحدهما: أن الفعل ذو تغير في اللفظ، وكان الأصل: إن مت مسلما تدخل الجنة، فغُير لفظ المضارع إلى الماضي تنزيلا له منزلة المحقق [2].

والثاني: وأنه ذو تغير في المعنى، وأن حرف الشرط لمّا دخل عليه قُلِبَ معناه إلى الاستقبال، وبقي لفظه على حاله [3].

والتقدير الأول يرجحه ابن القيم لأنه يوافق تصرف العرب في إقامتها الماضي مقام المستقبل وتنزيلها المنتظر منزلة الواقع اليقين، نحو: * أَتَى أَمْرُ اللَّهِ * [النحل 1] و* وَنُفِخَ فِي الصُّورِ * [يس 99] ونظائره.

ونتيجة لما اشتهر عند النحاة من وقوع الشرط والجزاء بعد (إن) في المستقبل اضطربوا في تخريج قوله تعالى * إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ * [المائدة 116] وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأم المؤمنين عائشة: (أن كنت ألممتِ بذنب فاستغفري الله وتوبي إليه)، لأن فعل الشرط هنا ماضي اللفظ والمعنى، والقول باستقباله يُخل بالمقصود، وقد راعى ابن القيم المعنى، وحاول أن يستثمره في تحديد التخريج النحوي المتفق مع المعنى المراد لا المخل به، فمعنى الحديث: إذا كان صدر منك ذنب في الماضي فاستقبليه بالتوبة، ومن التعسف تأويل الماضي بفعل مستقبل

---

[1]– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، 1961، ج2، ص285 وما بعدها.

[2]– بدائع الفوائد، ابن القيم ،49/1.

[3]– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

تقديره: إن ثبت على المستقبل أنك أذنبت في الماضي لأنه أيضا مخل بالمعنى، وما يصدق على الحديث يصدق على الآية، وقد تأولها ابن السراج وكثير من النحاة بقولهم (إن ثبت في المستقبل أني قتلته في الماضي يثبت أنك علمته، وكل شيء تقرر في الماضي كان ثبوته في المستقبل، فيحسن التعليق عليه، وهذا الجواب أيضا ضعيف جدا، ولا ينبئ عنه اللفظ[1].

وقد خلص ابن القيم إلى أن: (جملة الشرط والجزاء تارة تكون تعليقا محضا غير متضمن جوابا لسائل: هل كان كذا؟ ولا يتضمن لنفي قول من قال: قد كان كذا، فهذا يقتضي الاستقبال، وتارة يكون مقصوده ومضمنه جواب سائل، هل وقع كذا؟ أو رد قوله: قد وقع كذا فإذا علق الجواب هنا على شرط لم يلزم أن يكون مستقبلا لا لفظا ولا معنى، بل لا يصح فيه الاستقبال بحال كمن يقول لرجل: (هل أعتقت عبدك؟ فيقول: إن كنت قد أعتقته قد أعتقه الله)، فما للاستقبال هنا معنى، وكذلك إذا قُلت لمن قال: (صحبت فلانا؟ فيقول: إن صحبته فقد أصبحت بصحبته خيرا) وكذلك إذا قلت له: (هل أذنبت؟ فيقول: إن كنت قد أذنبت فإني قد تُبتُ إلى الله واستغفرته) [2].

ويمضي ابن القيم متناولا أسلوب الشرط وهمته منصرفة إلى ما يتصل بالمعنى وضبطه وتحديده، فيفرق بين معاني أدوات الشرط من حيث تحقق وقوع ما يعلق عليها أو احتماله، وهو متصل بمسألة الزمن فيذكر أن المشهور عند النحاة والأصوليين والفقهاء أن أداة (إنّ) لا يعلق عليها إلا محتمل الوجود والعدم، كقولك: (إن تأتني أكرمك) ولا يعلق عليها محقق الوجود فلا تقول: (إذا طلعت الشمس أتيتك) بل تقول: (إن طلعت الشمس أتيتك) و(إذا) يعلق عليها الوجهان[3].

---

[1]- بدائع الفوائد، ابن القيم ،49/1.

[2]- المصدر نفسه، ص50.

[3]- المصدر نفسه، ص51.

ويؤكد ابن القيم هذا المفهوم فيقول: إن الواقع ولا أن يعلق بأن، وأما ما يجوز أن لا يقع فهو الذي يعلق بها وإن كان بعد وقوعه متعين الوقوع، واذا عرفت هذا فتدبر قوله تعالى: * وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ * [الشورى 48].

ثم يطرح ابن القيم عدة تساؤلات: كيف أتى في تعليق الرحمة المحققة أصابتها من الله تعالى ب (إذا) ؟و أتى في إصابة السيئة ب (إن)؟ فإن ما يعفو الله تعالى عنه أكثر وأتى في الرحمة بالفعل الماضي الدال على تحقيق الوقوع؟ وفي حصول السيئة بالمستقبل الدال على أنه غير محقق ولابد وكيف أتى في وصول الرحمة بفعل الاذاقة الدال على مباشرة الرحمة لهم؟ وأنها مذوقة لهم والذوق هو أخص أنواع الملابسة وأشدها؟ وكيف أتى في الرحمة بحرف ابتداء الغاية مضافة إليه؟[1] فابن القيم هنا يدعو القارئ إلى التأمل في لأسرار التعبير القرآني وفائدة وضع كل أداة في موضعها.

وقد عنى ابن القيم مما يتناوله الاصوليون مسألة دخول الشرط على الشرط، فيقول: في دخول الشرط على الشرط نذكر فيه ضابطا مزيلا للأشكال إن شاء الله فنقول: الشرط تارة يكون معطوفا على الأول وتارة لا يكون. والمعطوف تارة يكون معطوفا على فعل الشرط وحده، تارة يعطف على الفعل مع أداة، فمثال غير المعطوف: (إن قمت إن قعدت فأنت طالق)، ومثال المعطوف على فعل الشرط (إن قمت وقعدت) ومثال المعطوف على مع أداة (إن قمت وإن قعدت)[2] وقد حصر هذه الأقسام الثلاثة في عشر صور وبين حكم كل صورة من حيث المعنى وما يترتب عليه من حكم شرعي إذا كانت العبارة متصلة بأمر شرعي نذكر على سبيل التوضيح صورة منها: وهي التاسعة: أن يعطف الشرط الثاني بالفاء نحو قوله تعالى: * فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى* (البقرة–38) فالجواب المذكور جواب الشرط الثاني. وهو جوابه جواب الأول، فإذا قيل: (إن خرجت، فإن كلمت أحدا فأنت طالق) لم تطلق حتى تخرج وتكلم أحدا[3].

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 51/1.

[2]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 1/ 62.

[3]– المصدر نفسه، ص 63.

وقد خاض النحاة في هذه المسألة، فأبو حيان مثلا يرى أنه إذا توالى شرطان بغير عاطف نحو: " من أجابني إن دعوته أحسنت إليه" فالجواب للأول منهما، ويحذف جواب الثاني، ويحسن أن يكون ما حذف جوابه–وهو الثاني – بصيغة الماضي أو مضارعا مجزوما ب (لم) لأنه لا يحذف الشرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضيا [1].

- **الأفعال:**

لا شك أن أفعال الزمن العقلية هي الماضي والحاضر والمستقبل، وتختلف اللغات في التعبير في التعبير عن الزمن ففي الفرنسية كما يقول فندريس: (سلم من الأزمان المتنوعة لا تعبر فقط عن أقسام الزمن الثلاثة من ماضي وحاضر ومستقبل، بل أيضا عن الفروق النسبية للزمن، إذا لدينا الوسيلة للتعبير عن المستقبل في الماضي والماضي في المستقبل، ولا توجد إلا لغات قليلة لها ثروة الفرنسية في هذا الصدد) [2].

والتقسيم الثلاثي للفعل في العربية لا يطابق التقسيم الزماني للواقع، فصيغتنا الأمر والمضارع تشتركان في إمكانية دلالة كل منهما على الحال والاستقبال [3].

وفي حديث ابن القيم عن الأفعال نجده يتحدث عنها كما تحدث غيره من النحاة، فيذكر أن الأفعال ماض ومضارع وأمر [4].

- **الفعل الأمر:**

ذكر ابن القيم أن: الأمر لا يكون إلا للاستقبال، ولذلك فلا يقترن به ما يجعله لغيره وأما وروده لمن هو ملتبس بالفعل فلا يكون المطلوب منه إلا أمرا متجددا، وهو إما الاستدامة، وإما تكميل المأمور به نحو: *يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا آَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ* (النساء–136) [5].

---

[1]– ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ت مصطفى أحمد النحاس، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ج4: 1884–1885.

[2]– اللغة، فندريس ص135.

[3]/ بدائع الفوائد، ابن القيم، 524/4.

[4]/ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[5]/ المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

وفعل الأمر يعرف بدلالته على الطلب، مع قبوله ياء المخاطبة وبناؤه على السكون كـ (اضرب): إلا المعتل حذف آخره ك (أغز) [1].

- **الفعل الماضي:**

يرى ابن القيم أن الفعل الماضي: يصرف إلى الاستقبال بعد أدوات الشرط وفي الوعد والانشاء.... ونحوه، لا في الخبر، كقوله تعالى: * إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ* (يوسف–26). * وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ * (يوسف–27) وكقوله: * إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ * (المائدة –116) [(2)].

أولا: انصراف الماضي للاستقبال:

في مثل تولهم: إن قمت أكرمتك، فهذا ماضي اللفظ، مستقبل المعنى وللنحاة هنا مسلكان:

أحدهما: أن التعبير وقع في لفظ الفعل، وكان الموضع للمستقبل، فغير إلى لفظ الماضي، والأداة هي التي تصرفت في تغييره، وهذا اختيار أبي العباس المبرد.

والثاني: أن التغيير إنما هو في المعنى والأداة وردت على فعل ماض، فغيرت معناه إلى الاستقبال، وهذا هو الصواب لأن الأدوات المغيرة للكلم إنما تغيره معانيها دون ألفاظها، كالاستفهام المغير لمعنى ما بعده من الخبر إلى الطلب وكالتمني والترجي والطلب والنفي... ونظائره.

وجاء في كتاب الصاحبي: باب ما يأتي بلفظ الماضي وهو راهن أو مستقبل وبلفظ المستقبل وهو ماض [(3)].

---

[1]/ شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ص23

[2]/ بدائع الفوائد، ابن القيم، 524/4.

[3]/ الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، ت: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه، القاهرة، ص 364، 365.

وذكر ابن القيم أن انصراف الماضي إلى الحال يكون ب: قرينة الإنشاء كتزوجتك وبعتك وطلقتك [1].

وينصرف الماضي إلى الاستقبال بـ:

1-الطلب والدعاء كقولك: غفر الله لك وأدخلك الجنة وأعاذك من النار.

2-الوعد، نحو: قوله تعالى: * إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * (الكوثر-01).

3-بعطفه على ما علم استقباله، كقوله تعالى: * وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ* (النمل-87).

4-بالنفي ب: لا وإن بعد القسم، كقوله تعالى: وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ * (فاطر-41) [3].

ثانيا: احتمال الفعل الماضي والاستقبال:

ذكر ابن القيم أنه: يحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو: سواء علي أقمت أم قعدت والصواب أن المراد هنا المصدر المدلول بالفعل، وهو أعم من الحال والاستقبال، فلم يجيء الاحتمال من جهة الهمزة، بل من جهة القصد إلى المصدر [2].

- **الفعل المضارع:**

لقد بين ابن القيم أن في اقتران الفعل المضارع ر (لا) مذهبين للنحاة، فمنهم من يرى احتمال الفعل للحال والاستقبال كما ذكر ابن مالك ، ومنهم من يذهب إلى أن (لا) تخلص العمل للاستقبال، وهو رأي الزمخشري، وابن القيم يؤيد الرأي الأول، وينقض رأي الزمخشري وقرائن الزمن المستقبل التي ذكرها ابن القيم هي نفسها التي أوردها ابن مالك، وقد لخصها ابن القيم في عشر قرائن، ذكر منها سبعة وهي: (حرف تسويف، أو مصاحبة ناصب، أو أداة ترج أو اشفاق

[1]/ بدائع الفوائد، ابن القيم، 4/ 525.

[3]/ المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[2]/ المصدر نفسه، 526

كلعل، أو مجازاة، أو نوني التوكيد، أو لو المصدرية كقوله تعالى: * وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ * (القلم-09). ومثال الاشفاق قول الشاعر:

فأما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بي حمق لئيم [1]

ويتعين الفعل المضارع للدلالة على الاستقبال مع أدوات النصب: أن، لن، كي، إذن، قال سيبويه (اعلم أن هذه الأفعال لها حروف فتنصبها) [2].

- **الضمائر:**

الضمائر في لغة محدودة لا يصعب إحصائها، وتتبع أدوارها في تطويراتها وتبديلاتها، ويمكن أن تتخذ موضوعا من موضوعات من المقارنة بين أقدم اللغات وأحدثها [3].

ويهمنا أن نشير إلى أن تناول ابن القيم للضمائر مختلف عن تناول النحاة، فقد درج النحاة على تناولها من حيث تقسيمها إلى قسمين، ضمائر حضور وتشمل المتكلمين والمخاطبين، وضمائر غائبين، ثم يقسمون الضمير إلى بارز ومستتر، والبارز إلى متصل ومنفصل إلى غير ذلك مما هو معروف في كتب النحو بالإضافة إلى أحكام كل ضمير وكيفية اتصاله وانفصاله [4].

أما ابن القيم فقد بدأ بحث الضمائر بتقدير عددها في اللغة، وأنها تبلغ على اختلافها ستين ضميرا. وتفيد عباراته: (وأحوالها معلومة) لكن ننتبه على أسرارها من أحكام المضمرات) أنه لن يخوض فيما خاض فيه النحاة وفصلوه، وكذلك فعل، وإمنا يتجه بحثه إلى ما لم يذهبوا اليه.

حاول ابن القيم أن يعلل-تعليلا صوتيا في الغالب-وضع كل ضمير للشخص الدال عليه، فيحاول أن يجد مناسبة بين الصوت أي اللفظ وبين المعنى وما يمكن أن يحدث من مشاكلة

---

[1]/ بدائع الفوائد، ابن القيم، 4/ 530.

[2] /الكتاب، سيبويه، 35/1.

[3]/ ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص 117.

[4]/ المفصل في علم اللغة ، الزمخشري ، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة، ج2، ص19.

يستدل عليها، بمعرفة مخارج الحرف وخصائص الصوت، فهو يرى مثلا: (أن المتكلم لما استغنى عن اسم الظاهر في حال الاخبار لدلالة المشاهدة عليه جعل مكانه لفظا يومئ به إليه، وذلك اللفظ مؤلف من همزة ونون، أما الهمزة فإن مخرجها من الصدر، وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم. إذ المتكلم في الحقيقة محله وراء حبل الوريد[1] قال تعالى:* وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ * (ق–16) ألا تراه يقول: * مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ * (ق–18)، يعني ما يلفظ المتكلم فدل على أن المتكلم أقرب شيء إلى حبل الوريد، فإذا كان المتكلم على الحقيقة محله هناك، وأردت من الحروف ما يكون عبارة عنه، فأولاها بذلك ما كان من جهته وأقرب المواضع إلى محله وليس إلا الهمزة أو الهاء، والهمزة أحق بالمتكلم لقوتها بالجهر والشدة وضعف الهاء بالخفاء، فكان ما هو أجهر أقوى، وأولى بالتعبير عن اسم المتكلم الذي الكلام صفة له وهو الأحق بالاتصاف به، وأما اتصاله بالهاء مع النون، فلما كانت الهمزة بانفرادها لا تكون اسما منفصلا كان أولى ما وصلت به النون أو بحرف المد واللين، إذ هي أمهات الزوائد ولم يكن حروف المد مع الهمزة لذهابها عند التقاء الساكنين نحو: (أنا الرجل) فلو حذف الحرف الثاني لبقيت الهمزة في أكثر الكلام منفردة مع لام التعريف فتلتبس بالألف التي هي أخت اللام فيختلّ أكثر الكلام فكان أولى ما قرن به النون لقربها من حرف المدّ واللين[2].

ويحاول ابن القيم أن يجد مناسبة صوتية لوضع كل ضمير لشخصه الذي وضع له في اللغة، فيرى مثلا أن: (الأصل في التاء للمخاطب وإنما المتكلم دخيل عليه، ولمّا كان دخيلا عليه خصوه بالضم لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس في الفتحة، وخصوا المخاطب بالفتح لانّ في الفتحة من الإشارة إليه ما ليس في الضمة، وهذا معلوم في الحس)[3].

حاول ابن القيم في بحث الضمائر أن يستنبط من أوضاعها اللغوية وجوه الحكمة، وأن يبين العلاقة بين اللفظ والمعنى، مقررا أن: ضمير الغائب المنفصل فهاء بعدها واو لأن الغائب لما كان مذكورا بالقلب واستغنى عن اسمه الظاهر بتقدمه، كانت الهاء التي مخرجها من الصدر

---

[1]/ بدائع الفوائد، ابن القيم، 178/1.

[2]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

[3]– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

قريبا من محل الذكر أولى بأن تكون عبارة على مذكور القلب، ولم تكن الهمزة لأنها مجهورة شديدة، فكانت أولى بالمتكلم، الذي هو أظهر، والهاء لخفائها أولى بالغائب الذي هو أخفى وأبطن، ثم وصلت بالواو، لأنه لفظ يرمز به إلى المخاطب ليعلم ما في النفس من المذكور، والرمز بالشفتين والواو مخرجها من هناك، فخُصتْ بذلك[1].

[1]/ بدائع الفوائد، ابن القيم، 4/ 180.

- **الحروف:**

يقول ابن القيم: أصل الحروف أن تكون عاملة، لأنه ليس لها معانٍ في أنفسها، وإنّما معانيها في غيرها، وأمّا الذي معناه في غيره وهو الاسم، فأصله أن لا يعمل في غيره، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه، لأنّ اقتضاءه معنى، فيقتضيه عملا، لأنّ الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف عمّا دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظا، وذلك هو العمل، فأصل الحرف أن يكون عاملا.

ثم قسّم الحروف إلى قسمين: أحدهما يعمل، والثاني لا يعمل. مثل: (هل والهمزة)، وعرض نماذج من الحروف العاملة وغير العاملة، وعلل ذلكم تعليلا دقيقا، وبخاصة عندما وفق مع بعض حروف النفي، وحرف، والاستثناء، وحروف العطف وغيرها [1].

- **بعض الأدوات والحروف التي ذكرها ابن القيم في البدائع:**

أي: هي راجعة في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره، فمنه: أياة الشمس لضوئها، لأنه يبينها ويميزها من غيره. ومنه: الآية العلامة، ومنه: خرج القوم بأيهم أي بجماعتهم التي يتميزون بها عن غيرهم، ومنه تأييت بالمكان أي تثبت لتبيين شيء أو تمييزه ومن كل امرئ القيس:

قف بالديار وقوف حابِسْ وتأيَّ غير يائِسْ [2]

السين المفردة:

السين تشبه حروف المضارعة، وهي مع الفعل فاصلة للمستقبل عن الحال، فصارت مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة دالة على فعل الاستقبال، وهذا المعنى موجود في (سوف) أيضا، فاختصاص الحرف شرط عمله ونزوله منزلة الجزء مانع عن العمل[3].

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 35/1.

[2]– المصدر نفسه، ص160.

[3]– المصدر نفسه، ص94.

كل:

لفظ دال على الإحاطة بالشيء وكأنه من لفظ الإكليل، والكلالة والكلة مما هو في معنى الإحاطة بالشيء، وهو اسم واحد في لفظه جمع في معناه، ولو لم يكن معناه معنى الجمع، لما جاز أن يؤكد به الجمع، لأنّ التوكيد تكرار للمؤكد، فلا يكون إلا مثله، إن كان جمعا فجمع، وإن كان واحدا فواحد وحقّه أن يكون مضافا إلى اسم منكر شائع في الجنس[1].

لام (كي) ولام (الجحود):

لام كي والجحود: حرفان ماضيان بإضمار (أن)، إلا أنّ لام كي هي لام العلة، فلا يقع فيها إلا فعل يكون علة لما بعدها، فإن كان ذلك الفعل منفيا لم يخرجها عن أن تكون لا كي، كما ذهب إليه الصيمري، لأنّ معنى العلة فيها باق، وإنما الفرق بين لام الجحود ولام كي وذلك في ستة أوجه:

– لام الجحود يكون قبلها كون منفي بشرط المضي إمّا ما كان، أو لم يكن لا مستقبلا، فنقول: (ما أكون لأزورك) وتكون زمانية ناقصة لا تامة، ولا يقع بعد اسمها ظرف ولا مجرور، لا تقول (ما كان زيد عندك ليذهب ولا أمس ليخرج) فهذه أربعة فروق، وأما الفرق الخامس بين اللامين فهو أن الفعل بعد لام الجحود لا يكون فاعله إلا عائدا على اسم كان، لأن الفعل بعدها في موضع الخبر، والفرق السادس جواز إظهار (أن) بعد لام (كي)، ولا يجوز إظهارها بعد لام الجحود[2].

حتى:

حتى موضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حده، لذلك كان لفظها كلفظ الحد، فإنها حاء قبل تائين، كما أن الحد جاء قبل دالين، والدال كالتاء في المخرج والصفة إلا في الجهر فكانت لجهرها أولى بالاسم لقوله والتاء لهمسها أولى بالحرف لضعفه، ومن

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 210/1

[2]– المصدر نفسه، ص35.

حيث كانت (حتى) للغاية خفضوا بها، كما يخفضون ب(إلى) التي للغاية، والفرق بينهما أن (حتى) غاية لما قبلها وهو منه، وما بعد (إلى) ليس مما قبلها بل عنده، انتهى ما قبل الحرف، ولذلك فارقتها في أكثر أحكامها، ولم تكن (إلى) عاطفة لانقطاع ما بعدها عما قبلها بخلاف (حتى) [1] .

أو:

(أو) وضعت لدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها، ولذلك وقعت في الخبر المشكوك فيه، من حيث كان الشك ترددا بين أمرين من غير ترجيح لأحدهما على الآخر، لا أنها وضعت للشك، فقد تكون في الخبر الذي لا شك فيه إذ أبهمت المخاطب، ولم تقصد أن تبين له، كقوله تعالى: * إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * (الصافات-147)، أي أنهم من الكثرة بحيث يقال هم مائة ألف أو يزيدون، ف (أو) دالة على أحد الشيئين إما مائة ألف بمجردها وإما مائة ألف مع زيادة، والمخبر في كل هذا لا يشك[2]. وذكر الزمخشري أنها في الخبر وفي الأمر للتخيير والإباحة [3]، وهذا هو التحقيق الذي قال به المتقدمون كما يذكر ابن هشام، وأنها لأحد الشيئين أو الأشياء تكون مفيدة بعد الطلب: التخيير أو الإباحة، وبعد الخبر للشك أو التشكيك [4].

إنما:

(إنما) تكون للنفي والإثبات، فإذا قلت: (إنما يأكل زيد الخبز) فحققت ما يتصل، ومحقت ما ينفصل، هذه عبارة بعض النحاة، وهي عبارة أهل "سمرقند"، يقولون في (إنما): وضعت لتحقيق المتصل وتمحيق المنفصل، وتلخيص هذا الكلام: أنها لنفي وإثبات، فأثبتت لزيد أكل

[1]- بدائع الفوائد، ابن القيم، 197/1.

[2]- المصدر نفسه، ص198.

3_المفصل، الزمخشري، ص405

4_شرح قطر الندى، ابن هشام، ص263

الخبز: المتصل به في الذكر، ونفت ما عداه، فمعناه: ما يأكل زيد إلا الخبز، فإن قدمت المفعول فقلت: إنما يأكل الخبز زيد انعكس المعنى والقصد [1].

ثم:

(ثم) حرف عطف، ولفظها كلفظ (الثم) وهو زم الشيء بعضه إلى بعض، كما قال: كنا أهل ثمة ورمة، وأصله ثممت البيت إذا كان فيه فرج فسدد بالثمام، والمعنى الذي في (ثم) العاطفة قريب من هذا، لأنه ضم شيء إلى شيء بينهما مهلة، كما أن ثم البيت ضم بين شيئين بينهما فرجة، ومن تأمل هذا المعنى في الحروف والأسماء المضارعة لها، ألفاه كثيرا[2].

كأن:

تختلف كأن عن أخواتها من جهة أنها تدل على التشبيه، وهو معنى في نفس المتكلم واضح على الاسم الذي بعدها، فكأنك تخبر عن الاسم أنه يشبه غيره، فصار معنى التشبيه مسندا إلى الاسم بعدها كما أن معاني الأفعال مسندة إلى الاسماء بعدها فمن ثم عملت في الحال والظرف، تقول (كأن زيدا يوم الجمعة أمير) فيعمل التشبيه في الظرف، ومن ثم وقعت في موضع الحال والنعت كما تقع الأفعال المخبر بها عن الأسماء(....) وليس ذلك في أخواتها[3]

- **الوصلات الخمسة:**

المراد بالوصلات عند النحاة: هي التي وضعوها للتوصل بها إلى غيرها، وقد حصرها ابن القيم في خمسة أقسام[4].

أحدهما: حروف الجر التي وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها.

---

[1] - بدائع الفوائد، ابن القيم، 130/1

[2] – المصدر نفسه ص95

[3] – المصدر نفسه،2 /294_295.

[4] – المصدر نفسه، 131/1.

الثاني: حرف (ها) التي للتنبيه، وضعت ليتوصل بها إلى نداء ذي الألف واللام.

الثالث: (ذو) وضعوها وصلة إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة، كرجل ذي مال.

الرابع: (الذي) وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ولولا لها لما جرت صفاتها عليها.

الخامس: (الضمير) الذي جعل وصلة إلى ارتباط الجمل بالمفردات، (خبرا، وصفة وحالا، وصلة) فأتوا بالضمير وصلة إلى جريان الجمل على هذه المفردات أحوالا وأخبارا وصفات وصلات. ولم يصفوا المعرفة بالجملة مع وجود هذه الوصلة المصححة، كما وصفوا بها النكرة لوجهين:

أحدهما: أن النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين فعلم أن الجملة بعدها مبينة لها ومكملة لفائدتها.

و الثاني: أن الجملة تتنزل منزلة النكرة، لأنها خبر، ولا يخبر المخاطب إلا بما يجهله، لا بما يعرفه، فصلح أن يوصف بها النكرة بخلاف المعرفة[1].

ومن هذا العرض نرى أن ابن القيم قد جمع الوصلات المبثوثة في ابواب متفرقة، وأحسن استعمالها وتوجيه القول فيها، فيكون بذلك قد قدم خدمة جليلة في ميدان علم النحو.

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 131/1.

الفصل الثاني: المسائل الصرفية

- المؤنث والمذكر
- المفرد والمثنى والجمع
- النكرة والمعرفة
- الاشتقاق
- المصدر
- المصدر واسم المصدر

الفصل الثاني: المسائل الصرفية:

تمهيد:

لقد اعتنى العلماء القدامى بدراسة الظواهر الصرفية المتعددة باعتبارها أساس الدرس النحوي، وذلك أثناء بحثهم فيما يطرأ على الأسماء من التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والتعريف والتنكير، وغيرها. وقد تناول ابن القيم هذه الظواهر في بدائعه، وقد وقع اختباري على المسائل التالية:

- **المؤنث والمذكر:**

يختلف الجنس اللغوي عن الجنس في الواقع الطبيعي، بمعنى أنّه لا يوافقه في جميع جوانبه وإنما يخالفه في كثير من الجوانب والأفراد، وغالبا اللغات الهندية الأوروبية تقسم الجنس إلى ثلاثة أقسام: مذكر، مؤنث، ومحايد، ويرى بعض الباحثين أنّ هذه القسمة الثلاثية تحمل خطأ عقليا لأن التقسيم الصحيح يحتوي على قسمين فقط هما المذكر والمؤنث، وليس هناك جنس ثالث، بل هناك أشياء لا جنس لها أصلا، يستعار لها الجنس على سبيل المجاز، فتلحق بالمذكر أو المؤنث على حسب المناسبة عند وضعها[1].

وتبدو هذه المخالفة للواقع الطبيعي بالنسبة للعربية فيما سماه النحاة بالمؤنث المجازي، أي ما ليس تمييز الجنس فيه أمرا طبيعيا، وذلك من غير أفراد المملكة الحيوانية حيث لا تكون هناك علة مقنعة لتذكير اسم أو تأنيثه، فما الذي أنّث والأرض والسماء، وذكّر القمر والنجم والهواء؟

إن لهجتي تميم والحجاز تختلفان في كثير من ألفاظ هذا القسم، فالطريق والصراط والسبيل والسوق والزقاق والكلا وهو سوق البصرة، ألفاظ مؤنثة عند الحجازيين مذكرة عند التميميين[2]

([1])-أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، 1963م، ص72-73.

([2])-المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، ت، محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج2، 225.

ولفظ ((الهدى)) المذكر في معظم اللهجات العربية، يؤنثه بعض بني أسد كما نقل عن الفراء، فيقولون: هذه هذى حسنة[1].

وبعض أسماء أعضاء الإنسان كاللسان والإبط والعنق والعاتق والمتن والضرس والذراع والعضد والإصبع، يجيز فيها اللغويون والتذكير والتأنيث تبعا لاختلاف اللهجات[2].

وعلامة جمع المذكر: (الواو والنون) بالرغم من كونها لجمع كل اسم مذكر عاقل لا تدل دائما على كون الاسم المجموع بها مذكرا، فهناك أسماء كثيرة مؤنثة في اللغة العربية جُمِعَت بهذه العلامة مثل (أرض) التي تُجمع على (أرضين).

وعلامة جمع التأنيث (الألف والتاء) لا تميز الجنس دائما، فبعض الأسماء المذكرة ما يجمع بها ويعامل بعد الجمع معاملة المؤنث وبعض هذه الصيغ تستخدمها اللغة بديلا عن صيغ جمع التكسير كما في (سرادقات وحمامات وإوانات ومنهم قولهم جملٌ سبحلٌ وجمالٌ سبحلات، وربحلات وجمال سبطرات)[3].

ومن ثم يتبقى اللغة علامات قليلة لتمييز الجنس وهي:

الإسناد والصفة والضمير العائد والإشارة وعن طريق هذه العلامات تحدد الجنس ونوعية معاملته.

وقد اعتبر نحاة العربية أنّ الأصل في الأسماء التذكير، وأن التأنيث فرعٌ عليه، ولهذا القول دلالة هامة يصدقها للواقع اللغوي وهي أنّ الاسم المذكر ليس في حاجة إلى علامة تدل على تذكيره، وأنّ المؤنث هو الذي تلاحقه علامة تأنيث، قد تكون ألفا ممدودة أو مقصورة كما في سمراء وحبلى) أو هاء (تاء مربوطة) كما في (ثمرة وكلمة)، أو تاء مفتوحة كما في (بنت) أو التاء التي تلحق لفظتي (أب) و(أم) في حال النداء، فيقال: (يا أبت) و(يا أمت) [4].

([1])–الجامع لأحكام القرآن، القرطبي،دار الكتب المصرية، القاهرة، 1952، ط2، ج1، ص160.

([2])– المزهر في علوم اللغة ، السيوطي، 225/2.

([3])– الكتاب، سيبويه،3/ 615.

([4])– ابن القيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص85.

ومن هذا المنطلق اعتبر ابن جني أنّ (تذكير المؤنث واسع جدا لأنه ردُ فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب) [1].

و "الحق" أن ابن القيم لم يُفرد دراسة مستقلة لهذه القضية، لكن موقفه منها نستخلصه في تناوله بالتحليل اللغوي المفصل قوله تعالى: (إنّ رحمة الله قريب من المحسنين) [2].

وكيف أخبر عن الرحمة وهي مؤنثة بالتاء بقوله (قريب) وهو مذكر، وفي موضع آخر تناول أحكام إلحاق تاء التأنيث بالفعل وتجرده منها.

لقد استقصى ابن القيم جميع تخريجات اللغويين لمجيء لفظ (قريب) المذكر خبرا للفظ مؤنث، وعرض هذه التخريجات في اثني عشر مسلكا، تبين سعة اطلاعه ومقدرته الفائقة على البحث والاستقصاء، وسردها في أسلوب واضح شيق كعادته، بيد أنه كان يُضعف أو يُنكر ما لا يراه منها مستندا إلى أدلة قوية مهما كانت شهرة قائليه أو كثرتهم وفي هذا العرض تبرز شخصيته واضحة، إذ ينتهي بعد مناقشة جميع الآراء إلى رأي حاسم يختار فيه وجها يعد أصح الوجوه وهو (المسلك المركب من السادس والسابع وباقيها ضعيف وواهٍ ومحتمل) [3].

عرض المسلك الأوّل لأقوى الوجوه التي ذكرها النّحاة، ويتمثل في أن فعيلا (يأتي بمعنى مفعول كقتيل وجريح، وكف خصيب وطرف كحيل وشعر دهين، كله بمعنى مفعول (...) فلا يخلو إمّا أن يكون يصحب الموصوف كرجل قتيل وامرأة قتيل، أو يفرد عنه، فإن صحب الموصوف استوى فيه المؤنث والمذكر كرجل قتيل وامرأة قتيل، وإن لم يَصَحَبْ الموصوف فإنه يؤنث إذا جرى على المؤنث نحو قتيله بني فلان.

أما إذا بمعنى فاعل، (فقياسه أن يجري مجراه في إلحاق التاء به مع المؤنث دون المذكر كجميل وجميلة وشريف وشريفة...) ولمّا كان فعيل أخف استغنى به عن فاعل في المضاعف

(1)- الخصائص، ابن جني، ت محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1955، ج2، ص415.

(2)- بدائع الفوائد، ابن القيم، 90/3.

(3)- المصدر نفسه، ص106.

كجليل وعزيز وذليل كراهية منهم لثقل التضعيف إذ قالوا جالل وعازر وذالل، فأتوا بفعيل مفصولا فيه بين المثلين بالياء الساكنة، ولما يأتوا في هذا بمفعولا لأن فعيلا أخف منه[1].

ونظيره قوله تعالى: (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) [يس– 78] فحمل رميما ومي بمعنى فاعل امرأة قتيل [2].

وعلى الرغم من أنّ هذا التخريج أقوى تخريجات النّحاة كما صرّح بذلك ابن القيم وبعد عرضه بإسهاب كرّ عليه مبطلا وواجهه باعتراضات ثلاثة:

أحدهما: أنّ ذلك يستلزم التسوية بين اللازم والمتعدي فإنّ فعيلا بمعنى مفعول بابه الفعل المتعدي، وفعيلا بمعنى فاعل بابه الفعل اللازم، لأنه غالبا ما يأتي من فعل المضموم العين، فلو جرى على أحدهما حكم الآخر لكان ذلك تسوية بن اللازم والمتعدي وهو ممتنع.

والثاني: إنّ هذا إن ادعى على وجه العموم فباطل، وإن ادعى على سبيل الخصوص فما الضابط وما الفرق بين ما يسوغ فيه هذا الاستعمال، وما لا يسوغ؟

والثالث: أنّ العرب قد نطقت في فعيل بالتاء وهو بمعنى مفعول وجردته من التاء وهو بمعنى فاعل[3].

ثم أورد ابن القيم عددا من شواهد ذلك، ثم يبين أن قوله تعالى: (مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) ليست نظيرا لآية (إن رحمت الله قريب) وإنما تجري (على وفق قياس العربية، فإن العظام جمع عظم وهو مذكر، ولكنه جمع تكسير وجمع التكسير يجوز أن يراعى فيه تأنيث الجماعة وباعتباره قال: (وهي) ولم يقل (وهو) ويراعى فيه معنى الواحد، وباعتباره قال: رميم، كما يقال عظم رميم مع أن رميما يطلق على جمع المذكر مفردا وجمعا قال جرير

(1)– بدائع الفوائد، ابن القيم، 90/3.

(2)– المصدر نفسه، ص91

(3)– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

آل المهلب جذ الله دابرهم أمسوا رميما فلا أصل ولا طرف[1]

وهكذا يرفض هذا النوع من التخريج الذي لا يوافق قياس اللغة. وبروح الفقيه المتحرج يتناول ابن القيم جميع مسالك اللغويين في تخريج الآية المذكورة، ويردها ردا يبين دقته وتحرجه ف تناول النص القرآني بخاصة و النص اللغوي بعامة، فيرفض أن تكون الآية من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف كأنّه قال إنّ مكان الرحمة قريب، ثم حذف المكان وأعطى الرحمة وإعرابه وتذكيره وذلك لأنّ: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ إدعاؤه مطلقا، وإلا التبس الخطاب وفسد التفاهم وتعطلت الأدلة، إذ ما من لفظ أمرٍ أو نهي أو خبر متضمن مأمورا به أو منهيا عنه ومحبرا إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق الأمر والنهي والخبرية، فيقول الملحد في قوله: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ) [آل عمران – 97] أي: معرفة حج البيت، و(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) [البقرة –183] أي: معرفة الصيام، وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب وتعطلت الأدلة، وإنّما يضمر المضاف حيث يتعين ولا يصح الكلام إلا بتقديره للضرورة كما إذا قيل: ((أكلت الشاة))، فإنّ المفهوم من ذلك ((أكلت لحمها))، فحذف المضاف لا يلبس، وكذلك إذا قلت: ((أكل فلان كبد فلان))، إذا أكل ماله، فإن المفهوم: ((أكل ثمرة كبده)) فحذف المضاف هنا لا يلبس، ونظائره كثيرة)[2].

وأبطل ابن القيم تخريج الآية على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، (كأنه قال إنّ رحمة شيء قريب من المحسنين أو لطف قريب أو بقريب) [3] ذلك أن حذف الموصوف عنده يحسن بشرطين:

أحدهما: أن تكون الصفة خاصة يعلم ثبوتها لذلك الموصوف بعينه لا لغيره.

والثاني: أن تكون الصفة قد غلب استعمالها مفردة على الموصوف كالبر والفاجر والعالم والجاهل[4]...، وهو بهذا يضيق باب الحذف الذي يتوسع فيه اللغويون. وينكر على سيبويه حمله

(1)–بدائع الفوائد، ابن القيم، 92/3.

(2)– المصدر نفسه، ص96.

(3)–المصدر نفسه، ص97.

(4)– المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

بعض ألفاظ اللغة التي وردت مذكرة وهي أوصاف المؤنث على هذا الحذف، مثل قولهم المرأة حائض وطامت وطالق، إذ يرى سيبويه أنّه شبيه بقولهم (شيء حائض وشيء طامث) [1].

ويرى ابن القيم أنّ النص القرآني له منهجه الخاص في درسه درسا لغويا وبيان معناه، لأنّه ليس كسائر النصوص ((ولا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام ويكون الكلام به له معنى ما))[2] وذلك أنه (للقرآن عرف خاص ومعانٍ معهودة لا يناسب تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه)[3].

وإذا كان النحاة يرون إمكان اكتساب المضاف حكم المضاف إليه في التذكير والتأنيث ويستشهدون بكثير من الشواهد، فإن ابن القيم يرى أن ذلك (يعرف مجيئه في الشعر ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إلا النادر كقولهم: ((ذهبت بعض أصابعه والذي قوّاه هاهنا شدة اتصال المضاف بالمضاف إليه، وكونه جزؤه حقيقة فكأنه قال: ذهبت إصبع وإصبعان من أصابعه، وحمل القرآن على المكثور الذي خلافه أفصح منه ليس بسهل))[4].

وينكر ابن القيم القول بأن المصادر حقها ألا تؤنث كما لا تُثنى ولا تجمع وينقض قول من يخرج الآية على هذه السبيل، ويعتمد على ما ورد في القرآن الكريم من ذكر الرحمة وأنّها تؤنث دائما كما في قوله تعالى: (ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون) [الأعراف-156][5].

([1])-الكتاب، سيبويه،423/1

([2])-بدائع الفوائد، ابن القيم،3 /98.

([3])-المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

([4])- المصدر نفسه، ص 101.

([5])-المصدر نفسه، ص103.

وينكر رأي الفراء الذي يذهب إلى أن القريب يراد به شيئان: أحدهما النسب والقرابة[1] فهذا تلحقه التاء فنقول، فلانة قريبا منّي، ويرى ابن القيم أن هذا القول مع صحته لا يجوز تخريج الآية عليه لأنّه مشروط بكون لفظ القريب ظرفا فأما إذا كان غير ظرف فلا يصح.

ويفصل ابن القيم تخرج الآية بسبب كون الرحمة مؤنثا مجازيا كما تقول: ((طلع الشمس)) فهذا مع صحته لا ينطبق مع الآية لأنه إنما يسوغ (إذا أسْنِد الفعل إلى ظاهر المؤنث فأمّا إذا أسند إلى ضمير، فلا بد من التاء كقولك: ((الشمس طلعت)) و((الشمس طالعة)) ولا تقول: طالع، لأنّ في الصّفة ضميرها، فهي بمعنى الفعل في ذلك سواء)[2].

وينفي كذلك أن بكون ((قريب)) مصدرا جُرِد من التّاء كما تُجرد المصادر في الإخبار بها من التاء، نحو: ((امرأة عدل وثقة... لأن لفظ (قريب) لا يعرف استعماله مصدرا أبدا، وإنّما المصدر القرب[3].

ويحاول ابن القيم أن ينكر على النحاة قاعدتهم التي مؤداها أن الاسم المؤنث لو كان حقيقي التأنيث فلا بد من لحوق تاء التأنيث في الفعل المسند إليه، وإن كان مجازي التأنيث كنت بالخيار، ويرى أنّ (الأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت العلامة، ولا نبالي أكان التأنيث حقيقيا أم مجازيا، فتقول: طابت الثمرة وجاءت هند إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر ذكر، كالحوادث والحدثات والأرض والمكان، فلذلك جاء:

فإن الحوادث أودي بها

فإن الحوادث في معنى الحدثان، وجاء:

ولا أرض أبقل إبقالها

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 104/3.

[2]– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[3]– المصدر نفسه، ص98

فإنه في معنى: ولا مكان أبقل إبقالها[1].

ويؤكد ابن القيم أن نسبة اتصال الفعل بفاعله المؤنث هي التي تحدد لحوق التاء (فكلما بعد الفعل عن فاعله قوى حذف العلامة، وكلما قَرُبَ، قرب إثباتها وإن توسط توسط) [2]

- **المفرد والمثنى والجمع :**

إن معظم اللغات –اليوم– تقابل المفرد بالجمع فقط، وتخلو من صيغة المثنى والعربية من اللغات القليلة التي لا تزال تحتفظ بصورة المثنى، وتتمتع الصيغة فيها بحياة كاملة ولا تختفي في صيغة الجمع إلا في اللهجات العامية [3].

ويغلب على دراسة النحاة واللغويين القدماء لهذا الموضوع منهجهم التعليمي الممتزج أحيانا بالمنهج الوصفي والميل شيئا ما إلى المنهج الوصفي نلاحظه عند سيبويه وأوائل النحاة، أما النحاة المتأخرون فيغلب عليهم الاتجاه التعليمي فيما يقدمونه من أحكام التثنية والجمع[4].

ويعنى سيبويه بإيراد أحكام المفردات المختلفة وكيفية تثنيتها وجمعهما، فالتثنية لها صيغة واحدة في العربية وهي زيادة الألف والنون ولا فرق بين المفرد العاقل وغيره في إلحاق هذه العلامة، كما يتناول المقصور والمنقوص، وكيفية تثنيتهما ثم يمضي في استخراج أحكام لأوضاع مفترضة قد تستعمل في اللغة وقد لا تستعمل كحكم تثنية ((متى)) إذا صارت اسما و((بلى))[5].

وتثنية ((مقبلات)) إذا صارت اسم رجل (لأنه لا يكون رفعان ولا نصبان ولا جران) وحكم عشرين وثلاثين ومسلمين إذا صارت أعلاما... إلى غير ذلك من الفروض المحتملة[6].

1– ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة ،ص27.

2– المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.

3– المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

4– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5– الكتاب، سيبويه، 389/3.

6– نفسه، ص393.

وللدلالة على الجمع سبيلان في اللغة العربية، إمّا بإلحاق الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي النصب والجر، وذلك في جمع المفرد المذكر العاقل علما أو صفة، أو الألف والتاء في حالة الأسماء المؤنثة، وإمّا عن طريق التكسير، أي تغيير هيئة البنية بشروطها وقوانينها المعروفة عند النحاة[1].

وقد عرّف ابن مالك التثنية بأنّها (جعل الاسم المقابل دليل على اثنين متفقين في اللفظ غالبا، وفي المعنى على رأي بزيادة ألف في آخره رفعا، وياء مفتوح ما قبلها جرا ونصبا تليها نون مكسورة، فتحها لغة وقد تُضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية)[2].

ويعنى الأصوليون في دراسة فصيلة العدد بما يتصل بالدلالة، ويكون له بالتالي أثره في استنباط الحكم الشرعي، لذلك يشيرون إلى ((الجمع)) عند تناول ألفاظ العموم، فمن صيغ العموم جمع السلامة مذكرا أو مؤنثا وجمع التكسير إذا ورد معرفا بـ ((أل)) التي ليست للعهد، أو ورد منكرا، وكذلك الأسماء المؤكدة لها مثل: ((كل)) و((جميع))[3].

والجمع المعرف يفيد عموما أوسع مما يفيده الجمع المنكر، ولهذا يقال ((رجال من الرجال)) ولا عكس، أي أنّ المعرف أعمّ من المنكر.

وقد تناول ابن فارس بعض سنن العرب في استعمال المفرد والجمع، فالواحد قد يراد به الجمع في اللغة، وقد ترد صيغة الجمع والمراد بها المفرد وقد يوصف الجمع بصفة المفرد إلى غير ذلك من أبحاث نجدها عند الأصوليين أشمل وأوفى مما هي عند اللغويين[4].

أمّا ابن القيم فقد تناول: المفرد والمثنى والجمع تناولا مزج فيه بين ثمرات جهود النّحاة والأصوليين واللغويين والبلاغيين وأضفى عليه من نفسه ما ميزه عن جميع الدارسين من قبله،

---

[1]- ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص27.

[2]- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص12.

[3]- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، ت عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض،55/2.

[4]- ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص99

وعرض بإسهابه المعهود ما كشف عن غوامض لم يتناولها السابقون، وفصل فما أجملوه، وانتهى الأمر إلى تصورات وفلسفة لغوية لبعض جوانب القضية لم يسق إليها[1].

قرر ابن القيم – كمن سبقه– أنّ المفرد أصل وأنّ المثنى والجمع فرع عليه أو تابعان له، وعلل بذلك أن المفرد ليس فيه علامة تدل عليه وأن المثنى والجمع تلحقهما علامة زائدة، واعتبر أن تغيير الهيئات في التكسير علامات زائدة على المفرد[2].

ويرى ابن القيم أنّ ألف الاثنين وواو الجماعة المتصلين بالأفعال أصل للعلامتين الدالتين على التثنية والجمع المذكر السالم في الأسماء، لأنها في الأفعال أسماء، (وما يكون اسما وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفا في موضع آخر إذا كان اللفظ واحدا نحو كاف الضمير وكاف للمخاطبة في ذلك)[3].

ويستدل على ذلك بما في واقع اللغة من مناسبة بين استعمال هذه العلامات في الأسماء والأفعال، فألف الاثنين المتصلة بالفعل تدل على العاقل وغيره، وكذلك الألف في المثنى، وواو الجماعة المتصلة بالفعل لا تستعمل إلا للعاقل، وصيغة جمع المذكر السالم تختص أيضا بالعقلاء[4].

ولمّا كان المثنى أقرب إلى الواحد من الجمع فقد اختص بالألف وبأنّه لا يتغير فيه بناء الواحد أبدا بينما يتغير في جموع التكسير، كما أن الفعل المسند إلى المفرد مبني على الفتح، وكذلك الفعل المسند إلى الألف الاثنين[5] والتعليل العقلي لأوضاع اللغة قد يكون مرغوبا عند الدرس اللغوي الحديث، لكن ذلك لا يعني فساده في كل موضع. وجاء عن ابن جني ان التثنية ضرب من الكلام قائم برأسه مخالف للواحد والجمع[6].

1– ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، ص99

2– بدائع الفوائد، ابن القيم، 111/1.

3– المصدر نفسه، ص86.

4– المصدر نفسه،111/1

5– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

6– نفسه، 104/3.

وابن القيم يجعل ذلك من مشاكلة الألفاظ للمعاني، فالمعنى المفرد يستحق في اللغة لفظا مفردا، والطويل يستحق لفظا يناسبه، وقد جعلت الواو للجمع لأنّ الواو ضامة بين الشفتين، وجامعة بينهما وكل محسوس يعبر عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلاته، وكذلك استخدمت الواو حرفا للعطف لأنّ العطف معناه الجمع[1].

وينبه ابن القيم إلى الخصائص الدلالية والوظيفية لكل صيغة من صيغ الجمع الثلاث (المذكر السالم – المؤنث السالم – التكسير)، فالجمع بالواو والنون يسلم فيه بناء الواحد كما يسلم معناه من القصد إليه، وتستعمل الصيغة في الأصل لمن يعقل، ولذلك يراعى في الإخبار في هذه الحالة أن يكون بالواو فتقول: ((هم فعلوا)) أو ((فاعلون))، لأنك في هذه الحالة تقصد كل عاقل دلت عليه صيغة الجمع.

وجمع التكسير وضع أصلا لما لا يعقل، ولذلك جرى مجرى الأسماء المؤنثة المفردة التي تدل على معنى الجمع، كالثلة والأمة، ولذلك تقول: ((الشباب بيعت وذهبت)) ولا تقول: ((بيعوا)) ذلك بأنك تشير إلى الجملة من غير تعيين آحادها وحمل ما يجمع تكسيرا مما يعقل على ما لا يعقل فيه إذ هو الأكثر والخبر معها كأنّه عن الجنس الكثير الجاري في لفظه مجرى الواحد[2].

أمّا الجمع بالألف والتاء، فهو لما قلّ عدده من المؤنث ويشمل ما يعقل وما لا يعقل فإذا كثر جمع بالتكسير[3].

وحول صيغة المثنى يميل ابن القيم إلى اعتبار اللهجات التي تلزمه الألف – برغم قلتها– أقيس من غيرها، ذلك أن علامة التثنية في الأسماء ينبغي أن تكون ألفا في كل الأحوال، لأنها على حد ضمير الاثنين، ولمّا كان ضمير الاثنين في الفعل هو الألف في العاقل، وغيره وكان هو أصلا لعلامة التثنية، فالأصل فيها أن تكون بالألف[4].

1– بدائع الفوائد، ابن القيم،86/1.

2–المصدر نفسه، ص113.

3– المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

4– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

والألف والواو والياء عنده علامات إعراب في المثنى وجمع المذكر السالم وليس الإعراب بالحروف المقدرة فيها، وهو موافق لرأي ابن مالك[1] مخالف لرأي ابن عقيل[2]الذي يرى أن التحقيق أنّها معربة بحركات مقدرة فوق الحروف، والخلاف في هذه المسألة مشهور بين النحويين، وقد أورده صاحب الإنصاف بشيء من التفصيل[3].

وإعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب إلى الزجّاج والزجّاجي، ويقال إنه مذهب الكوفيين، أما سيبويه ومن وافقه فيرون إعرابها بحركات مقدرة على الأحرف[4].

ويبدو رأي ابن القيم ومن وافقه في هذا الموضع أقرب مأخذا وأقرب إلى التصور والواقع من الرأي الآخر المحتاج إلى تقدير

ويعلل ابن القيم التزام الألف – عند بعض القبائل في التثنية وعدم التزام الواو في جمع المذكر السالم بأن الياء قريبة من الواو، بخلاف الألف فإنها تبعد عن أصلها عند قلبها ياء[5].

كما يعلل ما ورد في اللغة من جمع نحو سنة ومائة على سنين ومائتين، وهو ما يعرف عند النحاة بباب سنة وهو كل اسم مؤنث ثلاثي معتل اللام حذفت منه لامه. وهو حرف مد ولين (ياء أو واو)، وعوض عنها بالتاء وليس مذكر، بعلل هذه الظاهرة بأن المفرد لما كان يحتوي في الأصل على ياء أو واو ثم حذفت كان من الأنسب أن يلحق به من الحروف ما يشبه المأخوذ منه وهو في هذا شبيه بحال من أخذ الله منه شيئا وعوضه خيرا منه إذ أن واو الجمع ذات المعنى أفضل من واو الحرف التي لا تدل بمفردها على معنى[6].

---

[1]– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص13.

[2]– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، 53/1.

[3]– الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، ت محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1945، ط1، ج1، ص19.

[4]– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج1، ص88.

[5]– بدائع الفوائد، ابن القيم،86/1.

[6]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ويصل ابن القيم الدرس البياني وصلا محكما بالنحو عندما يتناول استعمال بعض الألفاظ مفردة أو مثناة أو مجموعة من النظم القرآني، فيخرج بملاحظات قيمة لم يسبق إليها ولا إلى بعضها.

فكلمة "الأرض" المؤنثة تجمع جمع السلامة المذكر على "الأرضين" أو جمع تكسير في بعض الأحيان لكنها تلزم الإفراد في النظم القرآني، وتفسير ذلك – عنده– أنها لفظة جارية مجرى المصدر، فهي بمنزلة السفل والتحت، وبمنزلة ما يقابلها كالفوق والعلو، ولكنها وصف بها هذا المكان المحسوس فجرت مجرى: امرأة زور وضيف، ويدل على هذا قول الزاجر:

ولم يقلب أرضها البيطار [1]

وعدول النظم القرآني عن جمع الأرض في مقابلة السموات في جميع آيات الذكر الحكيم يعلله ابن القيم باستثقال صيغة جمع "أرض" جمع تكسير أو جمعا سالما لأنها صيغة تخلو من الفصاحة والحسن والعذوبة وينبو عنها السمع، بينما يستحسن لفظ السماوات[2] أضف إلى ذلك أن لفظ السموات يجيء مجموعا إذا كان مقصودا به ذواتها وعددها لأن العدد قليل وجمع السلامة بالقليل أولا، أما الأرض فأكثر ورودها يقصد فيه معنى التحت والسفل دون قصد ذواتها فلذلك يرد بصيغة المفرد، فإذا قصد تعيين العدد أتى بلفظ يدل عليه وعدل عن صيغة الجمع أيضا كما في قوله تعالى: *خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ* [الطلاق/12] كما أن الأرض وإن تعددت لصغرها وضآلتها بالنسبة إلى السموات وسعتها ناسبها أن تبقى بلفظ الواحد القليل فاختير لها اسم الجنس في مقابلة الجمع في صيغة السموات[3].

وكذلك الشأن في لفظ السماء يأتي مفردا إذا أريد به الوصف الشامل للسموات وهو معنى العلو والفوق لأنه قريب من المصدر كما في قوله تعالى: *أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ (16) أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ (17)* [الملك/16–

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 115/1.

[2]– المصدر نفسه، ص116.

[3]– المصدر نفسه، ص115

17] وأمثال ذلك من الآيات، أما إذا كان المراد بيان ذوات السموات والقصد إليها بأنفسها لا بوصفها فإنها ترد مجموعة كما في قوله تعالى:* يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ* [الجمعة/ 1] لما كان المراد الإخبار عن تسبيح سكانها على كثرتهم وتباين مراتبهم لكم يكن بد من جمع محلهم[1].

ولفظ "الريح" يرد مفردا في القرآن الكريم في سياق العذاب وبصيغة الجمع "الرياح' في سياق الرحمة، على الرغم من أن ابن القيم مسبوق إلى هذه الملاحظة من قبل بعض اللغويين والمفسرين فإنه حاول أن يضع تعليلا لذلك يتمثل في أن رياح الرحمة مختلفة عن الصفات والمهاب والمنافع، وإذا هاجت منها ريح أنشأ لها ما يقابلها ما يكسر سورتها فينشأ من تدافعها ريح لطيفة تنفع الحيوان والنبات، أما في حال العذاب فإنها تأتي من وجه واحد لا يقوم لها شيء، ولا يعارضها غيرها حتى تنتهي إلى حيث أمرت مثل قوله تعالى في قوم عاد: *وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ* [الذاريات/ 41].

ولكن الريح قد تستعمل مفردة في النز القرآني في مقام الرحمة إذا كانت دافعة للسفن مسيرة لها، وابن القيم يرى ذلك مؤكدا في تعليله السابق، ويعلل له بأن تمام الرحمة يحصل في هذا المقام بوحدة الريح لا باختلافها، فالسفينة لا تسير إلا بريح واحدة من وجه واحد فإذا اختلفت عليها الرياح وتصادمت كانت سببا في إغراقها ولذا أفردت في النظم القرآني، ولكنها قيدت بأنها ريح طيبة دفعا لتوهم كونها ريح عذاب عاصفة وذلك في قوله تعالى: *هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ* [يونس: 22][2].

وكلمتا "المشرق والمغرب" وردتا بصيغة الإفراد والتثنية والجمع، وحاول ابن القيم أن يكشف عن سر كل استعمال في موضعه ذلك بأن تغاير هذه المواضع في الإفراد والتثنية والجمع بحسب مواردها يطلعك على عظمة القرآن وجلالته وأنه تنزيل من حكيم حميد فحيث جمعت كان المراد

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 1/117-118

[2]–المصدر نفسه، ص121.

بها مشارق الشمس ومغاربها في أيام السنة، وهي متعددة وحيث أفردت كان المراد أفقي الشمس والمغرب وحيث ثنيا كان المراد مشرقي صعودها وهبوطها مغربيها[1].

- **النكرة والمعرفة:**

إن الأسماء في العربية تقوم بالتعبير عن مجموعة من الوظائف اللغوية، فهي الوحدات الصرفية التي تتعاوها المعاني، وأن التعريف والتنكير من بين الظواهر الصرفية التي تتحدد على أساسها كثير من الوظائف اللغوية[2].

ولقد وقف ابن القيم على نصوص قرآنية كثيرة من أجل إبراز دلالة التنكير والتعريف في الألفاظ، وذلك دأبه دائما، فهو يحاول جاهدا إبراز السمات الدلالية للأسماء في النص، وذلك نجده في حديثه عن التعريف في (الصراط) في قوله تعالى: *اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين* [الفاتحة: 6-7] معتبرا أن التعريف جاء ليؤكد على الصفة، حيث يقول ابن القيم: (اعلم أنّ الألف واللام إذا دخلت على اسم موصوف اقتضت أنه أحق بتلك الصفة من غيره، ألا ترى أن قولك: جالس فقيها أو عالما، ليس كقولك: جالس الفقيه أو العالم، ولا قولك أكلت طيّبا كقولك أكلت الطيّب، ألا ترى قوله صلى الله عليه وسلم: ((ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق))[3] فلم يدخل الألف واللام على الأسماء المحدثة، وأدخلها على اسم الرب تعالى ووعده وكلامه[4] فالصراط في أول النص جاء معرفا بالألف واللام للتأكيد على أنه صراط معين معروف خصّه المولى عزّ وجلّ لعباده المتقين ويوضح ابن القيم أكثر في دلالة التعريف قائلا: (بل المراد الهداية إلى الصراط المعين الذي نصبه الله تعالى لأهل نعمته، وجعله طريقا إلى رضوانه، وهو دينه الذي لا دين له سواه، فالمطلوب أمر معيّن في الخارج والذهن، لا شيء مطلق منكر، واللام هنا للعهد العلمي الذهني، وهو أنّه طلب الهداية إلى سر

---

[1]- بدائع الفوائد، ابن القيم، 23/1

[2]- دراسات البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، عبد المقصود محمد عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006م، ط1، ص155-158.

[3]- صحيح، رواه البخاري (1120) ومسلم (769).

[4]- بدائع الفوائد، ابن القيم، 244/2.

معهود قد قام في القلوب معرفته والتصديق به وتميزه عن سائر طرق الضلال، فلم يكن بدٌ من التعريف).

ويحاول ابن القيم الإجابة عن الفرق في تنكير وتعريف الصراط، مؤكدا على علاقة المتكلم بالمخاطب، وذلك من خلال استشهاده بنصوص قرآنية كثيرة، وهي في مثل قوله تعالى: * وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا * [الفتح: 2] وقوله تعالى: * وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * [الشورى: 52] وقوله تعالى: * قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * [الأنعام: 161]، حيث يقول: (فالجواب عن هذه المواضع بجوابٍ واحد وهو أنها ليست في مقام الدعاء والطلب وإنما هي في مقام الإخبار من الله تعالى عن هدايته إلى صراط مستقيم، وهداية رسوله إليه ولم يكن للمخاطبين عهد به، ولم يكن معروفا لهم فلم يجيء معرفا بلام العهد المشيرة إلى معروفٍ في ذهن المخاطب قائم في خلده، ولا تقدمه في اللفظ معهود لكون اللام معروفة إليه)[1] أي أنه لم يأت باللام باعتباره لم يكن معروفا في ذهن المخاطب، ولكن لام العهد، أي: "الـ" العهدية حسب ابن القيم لا بد أن تكون ظاهرة في اللفظ أو أن يكون لها معهود في الأذهان ومتعارف عليه بقوله: (وإنما تأتي لام العهد في أحد هذين الموضعين، أعني أن يكون لها معهود ذهني أو ذكر لفظي، وإذ لا واحد منهما في هذه المواضع فالتنكير هو الأصل، وهذا بخلاف قوله تعالى: *اهدنا الصراط المستقيم* فإنه لمّا تقرر عند المخاطبين أن لله صراطا مستقيما، هدى إليه أنبياءه ورسله،

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 244/2.

وكان المخاطب سبحانه المسؤول عن هذايته عالما به دخلت اللام عليه فقال: *اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ*[1] أي أن الصراط كان معروفا في أذهاننا، الذي تمت من خلال هداية الأنبياء والرسل، وبالتالي فإن التعريف يقتضي ذكره لفظا، ومعروفا في أذهان المتخاطبين، معهود عندهم، وإذا انعدم أحد الشرطين فالتنكير إذا هو الأصل، فجاء التعريف لأن المقام هنا مقام إخبار، لا مقام دعاء وطلب، باعتبار أنهما يأتيان بالتنكير.

وأمّا عن تعريف "العسر" وتنكير "اليسر" في قوله تعالى: *فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (5) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (6)* [الشرح: 5-6]، فابن القيم يرى أن العسر في النص واحد، واليسر هنا يسران على حد قوله: (لأن المعرف وإن تعدد ذكره، واتّحد لفظه، فهو شيء واحد بخلاف المنكر، ومن فهم هذا، فهم معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((لن يغلب عسر يسرين))[2]، فالعسر وإن تكرر مرتين فتكرر بلفظ المعرفة فهو واحد، واليسر تكرر بلفظ النكرة فهو يُسران فالعسر محفوف بيُسْرين، يسر قبله ويسر بعده، فلن يغلب عسر يسرين)[3] أي أن العسر هنا واحد لدلالة التعريف فيه، وإن تكرر لفظه، بينما أفاد التنكير في اليسر التكرر لمرتين لغلبة اليسرين للعسر الواحد.

وقد تناول ابن القيم حديثي الرسول صلى الله عليه وسلم: ((وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته))[4] الذي وقع في صحيح البخاري وأكثر كتب الحديث، ووقع في صحيح ابن خزيمة والنسائي بإسناد الصحيحين من رواية جابر: ((وابعثه المقام المحمود))[5] يقول بن القيم: (والصحيح ما في البخاري لوجوه:

- أحدهما: اتفاق أكثر الرواة عليه.
- الثاني: موافقته للفظ القرآن.

---

[1]- بدائع الفوائد، ابن القيم، 244/2.

[2]- ضعيف، رواه مالك في الموطأ (446/2) والحاكم في المستدرك (528/2) وضعفه حجر في الفتح (583/8-586) والألباني في ضعيف الجامع.

[3]- بدائع الفوائد، ابن القيم، 378/2.

[4] صحيح رواه البخاري (214، 4719) وأبو داود (529) والترمذي (211) والنسائي (679) وابن ماجة (722) وأحمد (354/3).

[5]- صحيح، رواه النسائي (680).

- الثالث: إن لفظ التنكير فيه مقصود به التعظيم لقوله * ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ * [الأنبياء: 50].
- الرابع: أن دخول اللام بعينه ويخصه بمقام معين، وحذفها بمقتضى إطلاقا وتعددا، كما في قوله تعالى: * رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً * [البقرة: 201] ومقاماته المحمودة في الموقف متعددة، كما دلت عليه الأحاديث، فكان في التنكير من الإطلاق والإشاعة ما ليس في التعريف.
- الخامس: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحافظ على القرآن تقديما وتأخيرا وتعريفا وتنكيرا، كما يحافظ على معانيه[1].

أما عن الحكمة من ابتداء السلام بلفظ النكرة وجوابه بلفظ المعرفة، فيرة ابن القيم أن السلام دعاء وطلب وهم في ألفاظ الدعاء والطلب – العرب– إنما يأتون إما مرفوعة على الابتداء أو منصوبة على المصدر، فمن الأول: ويلٌ له، ومن الثاني: خيبة له، وهذا في الدعاء عليه، وفي الدعاء له: سقيا له...، فجاء (سلام عليكم) بلفظ النكرة كما جاء سائر الفاظ الدعاء (...) فسلام عليك جار مجرى (سلمك الله) والفعل نكرة، فأجبوا أن يجعلوا اللفظ الذي هو جار مجراه، وكالبدل من نكرة مثله[2] .

و قد تحدث ابن القيم كذلك عن عموم النكرة، فذكر أن : (النكرة في سياق النفي تعم مستفاد من قوله تعالى: * وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا * (الكهف – 49)، و: * فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ * (السجدة– 17) وفي الاستفهام من قوله: * هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا * (مريم –26)، * وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ * (التوبة–6) وفي النهي من قوله: * وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ * (هود –81) وفي سياق الاثبات بعموم العامة والمقتضى كقوله : * عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أَحْضَرَتْ * (التكوير– 14)، وإذا أضيف إليها: (كل)، نحو: * وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ* (ق –21): ومن عمومها بعموم المقتضى: * وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * (الشمس–7)[3].

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم ،444/2.

[2]/ المصدر نفسه، ص277.

[3]– بدائع الفوائد، ابن القيم،351/4، الكتاب، سيبويه،108/1

- **الاشتقاق:**

اشتقاق لفظ: الناس:

بين ابن القيم المناسبة بين لفظ الانس والناس في اللفظ والمعنى ويذكر الاشتقاق التوسط، أو عقد تقاليب الكلمة على معنى واحد ويقصد بذلك رجوع تقاليب الكلمة، أي تصريفاتها إلى معنى واحد، فيقول: (وأما الناس فبينه وبين الانس مناسبة في اللفظ والمعنى، وبينهما اشتقاق أوسط وهو عقد تقاليب الكلمة إلى معنى واحد، والانس والانسان مشتق من الايناس وهو الرؤية والاحساس ومنه قوله تعالى: * آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا * [القصص –29] أي رآها، ومنه: * فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا * [النساء– 6]، أي: أحسستموه ورأيتموه، فالإنسان سمي إنسانا لأنه يؤنس أي يرى بالعين، والناس فيه قولان:

أحدهما: أنه مقلوب من أنس وهو بعيد، والأصل عدم، القلب.

و الثاني: وهو الصحيح، أنه من النوس، وهو الحركة المتتابعة، فيسمى الناس ناسا للحركة الظاهرة والباطنة.

أما قول بعضهم: أنه من النسيان، وسمي الإنسان انسانا لنسيانه وكذلك الناس سموا ناسا لنسيانهم، فليس هذا القول بشيء، وأين النسيان الذي مادته (ن س ي) إلى الناس الذي مادته (ن وس)؟ وكذلك أين هو من الانس الذي مادته (أ ن س) ؟[1].

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 3/61–62.

اشتقاق لفظ: الوسواس:

و عن الوسوسة واشتقاقها، وأصل تسميتها، وسر التكرار في سورتي الناس والفلق ومتابعة حركة اللفظ بإزاء المعنى في متابعة حركتها، فيرى ابن القيم أنك الوسواس فعلان، من وسوس، وأصل الوسوسة الحركة، أو الصوت الخفي الذي لا يحس، فيتحرر منه، فالوسواس الالقاء الخفي في النفس، إما بصوت خفي لا يسمعه إلا من ألقي إليه، وإما بغير صوت كما يوسوس الشيطان إلى العبد ومن هذا وسوسة الحلي، وهو حركته الخفية في الأذن، والظاهر– والله أعلم– أنها سميت وسوسة لقربها، وشدة مجاورتها لمحل الوسوسة من شياطين الانس وهو الأذن. فقيل: وسوسة الحلي، لأنه صوت مجاور للأذن، كوسوسة الكلام الذي يلقيه الشيطان في أذن من يوسوس له[1].

و يضيف ابن القيم: (ولما كانت الوسوسة كلاما يكرره الموسوس ويؤكد عند من يلقيه إليه، كرروا لفظها بإزاء تكرير معناها، فقالوا: وسوس ووسوسة، فراعوا تكرار اللفظ ليفهم منه تكرير مسماه، ونظير هذا ما تقدم من متابعتهم حركة اللفظ بإزاء متابعة حركة معناه كالدوران والغليان النزوان، وبابه ونظير ذلك: زلزل ودكدك وقلقل وكبكب الشيء. لان الزلزلة حركة متكررة وكذلك الدكدكة والقلقلة، وكذلك كبكب الشيء إذا كبه في مكان بعيد، فهو يكب فيه كبا بعد كب كقوله تعالى: * فَكُبْكِبُوا فِيهَا * (الشعراء–94). ومثله رضرضه إذا كرر رضه مرة بعد مرة، ومثله ذرذرة: إذا ذره شيئا بعد شيء، ومثله صرصر الباب: إذا تكرر صريره....وهو كثير)[2].

و قد علم بهذا أن من جعل هذا الرباعي بمعنى الثلاثي المضاعف لم يصب، لأن الثلاثي لا يدل على تكرار، بخلاف الرباعي المكرر، فإذا قلت (ذر الشيء، وصر الباب، وكف الثوب، ورض الحب) لم يدل على تكرار الفعل بخلاف ذرذر وصرصر ورضرض .....و نحوه[3].

1– بدائع الفوائد، ابن القيم،49/4

2– المصدر نفسه،61/3_62

3–المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

اشتقاق لفظ: الخناس:

و في الحديث عن لفظ الخناس، وبيان اشتقاقه، قال ابن القيم: (وأما الخناس: فهو فعال من خنس يخنس، إذا توارى واختفى. ومنه قول أبي هريرة: " لقيني النبي صلى الله عليه وسلم في بعض طرق المدينة وأنا جنب فانخنست منه "[1]، وحقيقة اللفظ اختفاء بعد ظهور، فليست لمجرد الاختفاء، لهذا وصفت بها الكواكب في قوله تعالى: * فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ* (التكوير-15) قال قتادة: هي النجوم تبدو بالليل وتخنس بالنهار فلا ترى، وقالت طائفة: الخنس هي الراجعة التي ترجع كل ليلة إلى جهة المشرق، وهي السبعة السيارة، وقالوا: أصل الخنوس: الرجوع إلى الوراء)[2].

و بعد أن تقدم ابن القيم هذه الأدلة يصل إلى المعنى العام للفظ الخناس، فبقول:(والخناس مأخوذ من هذين المعنيين، فهو من الاختفاء والرجوع والتأخر، فإن العبد إذا غفل عن ذكر الله جثم على قلبه الشيطان، وانبسط عليه، وبذر فيه أنواع الوسواس التي هي أصل الذنوب كلها، فإذا ذكر العبد ربه واستعاذ به انخنس وانقبض كما ينخنس الشيء ليتوارى، وذلك الانخناس والانقباض هو أيضا تجمع ورجوع وتأخر عن القلب إلى خارج، فهو تأخر ورجوع معه ، اختفاء وخنس وانخنس يدل على أمرين معا، قال قتادة: الخناس له خرطوم ككرطوم الكلب في صدر الانسان، فإذا ذكر العبد ربه خنس)[3].

اشتقاق لفظ الجلالة: (الله):

نفى ابن القيم ما زعمه السهيلي (أن اسم الله غير مشتق لأن الاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها، واسمه تعالى قديم، والقديم لا مادة له، فيستحيل الاشتقاق) [4].

---

[1]/ صحيح، رواه البخاري، (283) ومسلم(371) وابو داوود(231)

[4]/. بدائع الفوائد، ابن القيم،3/61_62

[3]/ المصدر نفسه، ص49.

[4]/ نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ت إبراهيم البنا ، دار الاعتصام، القاهرة، ص51

و يرد على ما زعمه بقوله: (لكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى، ولا ألم بقلوبهم، وإنما أرادو أنه دال على صفة له تعالى، وهي: الإلاهية، كسائر أسمائه الحسنى: كالعليم والقدير والغفور والرحيم فإن هذه الأسماء مشتقة من مصادر بلا ريب وهي قديمة والقديم لا مادة له، فما كان جوابكم عن هذه الاسماء فهو جواب القائلين باشتقاق اسم (الله)، ثم الجواب عن الجميع أننا لا نعني بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى، لا أنها متولدة منها تولد الفرع عن أصله (....) فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادي، وإنما هو اشتقاق تلازم سمي المتضمن بالكسر مشتقا والمتضمن بالفتح مشتقا منه، ولا محذور في اشتقاق أسماء الله تعالى بهذا المعنى)[1] .

اشتقاق لفظ: (الصلاة):

ذكر ابن القيم كلام السهيلي حول اشتقاق كلمة (الصلاة) حيث قال: (رأيت لأبي القاسم السهيلي كلاما حسنا حول اشتقاق الصلاة، وهذا لفظه، قال: ((معنى الصلاة، اللفظة حيث تصرفت ترجع إلى الحنو والعطف، إلا أن الحنو والعطف يكون محسوسا معقولا، فيضاف إلى الله تعالى منه ما يليق بجلاله، وينفى عنه ما يتقدس عنه كما أن العلو محسوس ومعقول: فالمحسوس منه صفات الأجسام والمعقول منه صفة ذي الجلال والإكرام[2] .

[1]/ بدائع الفوائد، ابن القيم،27/1

[2]/ المصدر نفسه، ص 31.

اشتقاق لفظ:(الصراط):

تناول ابن القيم كذلك لفظ الصراط وبين اشتقاقه، حيث قال: (المشهور أنه من : صرطت الشيء أصرطه: إذا بلعته بلعا سهلا، فسمي الطريق صراطا لأنه يسترط المارة فيه، والصراط ما جمع خمس أوصاف: أن يكون طريقا: مستقيما، سهلا، مسلوكا، واسعا، موصلا إلى المقصود، فلا تسمي العرب الطريق المعوج صراطا، ولا الصعب المشتق، ولا المسدود غير الموصل، ومن تأمل موارد الصراط في لسانهم واستعمالاتهم تبين له ذلك، قال جرير:

أمير المؤمنين على صراط إذا اعوج الموارد مستقيم.

و بنوا الصراط على وزن فعال لأنه مشتمل على سالكه اشتمال الحلق على الشيء المسروط، وهذا الوزن كثير في المشتملات على الأشياء كاللحاف والخمار والرداء والغطاء والفراش والكتاب، إلى سائر الباب)[1].

اشتقاق الحب:

في حديث ابن القيم عن اشتقاق كلمة (حب)، شرح أولا كيف أتو في هذا المسمى بحرفين أحدهما الحاء التي هي أقصى الحلق ثم قرنوها بالباء التي هي من الشفتين، وقدم تفسيرا صوتيا في غاية الدقة، لينتقل بعد ذلك أصل اشتقاقه، فيقول: (و اشتقاقه في الأصل حين الملازمة والثبات من قولهم أحب البعير فهو محب إذا برك فلم يثر، قال:

حلت عليه بالقطيع ضربا **** ضربت بعير السود إذا حبا.

فلما كان المحب ملازما لذكر محبوبه ثابت القلب على حبه، مقيما عليه لا يروم عنه انتقالا ولا يبغي عنه زوالا قد اتخذ له في سويداء قلبه وطنا وجعله له سكنا:

تزول الجبال الراسيات وقلبه **** على العهد لا يلوى ولا يتغير.

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم،47/2، نتائج الفكر، السهيلي، ص27

فلذلك أعطوه هذا الاسم الدال على الثبوت واللزوم، ولما جاءوا إلى المحبوب اعطوه في غالب استعمالهم لفظ فعيل الدال على أن الوصف وهو كون متعلق المحب أمر ثابت لذاته وإن لم يحب فهو حبيب، سواء أحبه غيره أم لا وجاءوا إلى من قام به المحب فأعطوه لفظ محب دون حاب لوجهين:

أحدهما: أن الأصل هو الرباعي، والنطق به أكثر فجاء على الأصل.

الثاني: أن حروفه أكثر من حروف حاب والمحل محل تكثير لا محل تعليل[1] .

- **المصدر:**

و هو الاسم الدال على الحدث الجاري على الفعل، كالضرب والإكرام، ويقول ابن مالك:

المصدر اسم ما سوى الزمان من **** مدلولي الفعل كأمن من أمن.

و مدلولا الفعل هما الحدث والزمان[2] .

و اختلف القدماء حول المصدر والفعل، أيهما أصل وأيهما فرع؟

فذهب البصريون إلى أن المصدر أصل الفعل، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل أصل للمصدر، والمصدر مشتق منه ويختلف عن الفعل في أنه اسم، ويتفق مع الفعل في أنه يدل على حدث غير أن الفعل يدل على الحدث بالإضافة إلى دلالته على الزمان[3] .

و يرى ابن القيم أنه: (إن أريد بحروف (مصدر) صدر يصدر مصدرا، فهو يقوي قول الكوفيون، أن المصدر صادر عن الفعل مشتق منه والفعل أصله، وأصله على هذا صادر ولكن توسعوا فيه كصوم وزوز وعلل في صائم وبابه)[4] .

---

[1]- ابن القيم، بدائع الفوائد، 2/ 314_315

[2]- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل،200/3

[3]- الإنصاف، ابن الانباري، مسألة 28.

[4]- بدائع الفوائد، ابن القيم، 1/ 34.

و قال السهيلي: هو على جهة المكان استعارة كأنه الموضع الذي صدرت منه الأفعال، والأصل الذي نشأت منه. ويعقب عليه ابن القيم بقوله: وكأنه يعني مصدورا عنه لا صادر من غيره)[1].

- **المصدر واسم المصدر:**

تحدث ابن القيم عن الفرق بين المصدر واسم المصدر، وقال أن بينهما فرقان: اللفظي والمعنوي، أما اللفظي فإن المصدر هو الجاري على فعله الذي هو قياسه كالأفعال من أفعل، والتفعيل من فعل، والانفعال من انفعل، والتفعلل من تفعلل...و بابه، وأما السلام والكلام فليس بجاريين على فعليهما، ولو جريا عليه لقيل تسليم وتكليم[2] .

و قد ذكر ابن عقيل أن المراد باسم المصدر ما يساوي المصدر في الدلالة وخالفه يخلوه– لفظا وتقديرا– من بعض ما في فعله دون تعويض[3]. اي أن اسم المصدر يدل على ما يدل عليه المصدر وهو (الحدث) وهذا موضع الموافقة بينهما، والمصدر الأصلي يشتمل على حروف فعله وأكثر، أما اسم المصدر فتقل حروف فعله وهذا موضع المفارق، واسم المصدر يقوم بعمل المصدر، ومثال ذلك الفعل: "اغتسل"، "اغتسلا" هو المصدر و"غسلا" اسم المصدر.

أما الفرق المعنوي كما يذكره ابن القيم فهو (أن المصدر دال على الحدث وفاعله، فإذا قلت: تكليم وتسليم وتعليم ... ونحو ذلك، دل على الحدث ومن قام به، فيدل التسليم على السلام والمسلم وكذلك التعليم والتعليم وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده، فالسلام والكلام لا يدل لفظه على مسلم ولا مكلم بخلاف التكليم والتسليم وسر هذا الفرق أن المصدر في قولك: سلم تسليما، وكلم تكليما بمنزلة تكرار الفعل، كأنك قلت: سام سلم، وتكلم تكلم والفعل لا يخلو عن فاعله أبدا، وأما اسم المصدر فقد جردوه لمجرد الدلالة على الحدث، وهذه النكتة من أسرار العربية، فهذا السلام الذي هو التحية)[4]

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 1/ 34

[2]– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، 67/2

[3] –المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

[4] – بدائع الفوائد، ابن القيم، 34/1.

الفصل الثالث: المسائل الدلالية

- **الفرق بين الدلالة والاستدلال**
- **شروط المجاز**
- **ألفاظ العموم**
- **تعدد الدلالات**
- **الدّال والمدلول والدليل**
- **دلالة المذكور على المحذوف بالضدّية**
- **اللفظ بين الحقيقة والمجاز**
- **تعدد دلالات اللفظ الواحد**
- **دلالات التعجب**
- **السياق**
- **التحليل اللغوي للوصول إلى المعنى**

الفصل الثالث: المسائل الدلالية

تمهيد:

لقد اهتم علماء العربية بالمعنى ودراسته، ووقفوا عنده وقفات جديرة بإمعان النظر فيها، لما لها من قيمة عليمة، (ولقد تجلى هذا الشكل المنظم من الدراسة اللغوية وخاصة البحوث الدلالية في حضارتنا العربية الإسلامية قبل قرون من ظهوره في العقود الأخيرة في الحضارة الغربية المعاصرة التي بهرجت فأنست، وخلبت فاستأصلت، وأجادت فسلبت واحتكرت كل طريق وبديع، حتى كأنّه لم يُعرف عند غيرها من الأمم على تعاقب الحضارات تراكم المعارف الإنسانية، ومن المخالف لسنن الكون أن يظهر شيء لأول مرة مكتملا)[1] ويتأكد لنا هذا القول لدكتور محمد العيد رتيمة عندما نستذكر ما كتبه علماء العربية من بحوث وما أقاموه من دراسات حول فهم القرآن الكريم والحديث الشريف. ولقد امتدت هذه البحوث قرونا عديدة بعد نزول القرآن، كانت بدايتها من القرن الثاني الهجري مع أبي عمرو بن العلاء والأصمعي، وبعدهما أبو عبيدة الذي بحث في (مجاز القرآن) وابن قتيبة في (مشكل القرآن) وغيره، وتبع هؤلاء كثير من العلماء في كل عصر ومصر، ومن أبرزهم ابن جني في الخصائص، وابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة) والزمخشري في معجمه (أساس البلاغة) وغيرهم... ولكل طريقته في دراسة المعنى: فابن جني اشتهر بمبدأ تقاليب المادة، بحيث تنتج عدة مواد ذات معنى متقارب أو متّحد، وابن فارس اشتهر بجمع المعاني المشتركة للمادة الواحدة تحت معنى واحد، وسمّى المعاني أصولا، والزمخشري اشتهر بتمييز المعنى الحقيقي من المعنى المجازي للمادة الواحدة، وغيرهم كثير من العلماء الذين تناولوا المعنى ولاسيما الفلاسفة وعلماء الأصول، وبحث الدلالة عند الفلاسفة المتقدمين كالفارابي وابن سينا والغزالي، "ينحصر على الدلالة اللفظية، فالدلالة بنظرهم تتناول اللفظة والأثر النفسي، أي ما يسمى الذهنية والأمر الخارجي، أمّا الكتابة فهي لا شك تدخل بعين الاعتبار، إذ أنها دالة

[1]– محاضرات مطبوعة في علم الدلالة وفقه اللغة (ألقيت على طلبة الماجستير) بجامعة الجزائر (1998م–1999م) محمد رتيمة، ص2.

على الألفاظ لكن دورها ليس ضروريا عند ابن سينا خلافا لأرسطو"[1] أمّا أنواع الدلالات عندهم فتتمثل في الدلالة العقلية وتقتصر على دلالة الأثر على المؤثر، كدلالة الدخان على النّار وما شابه ذلك، والدلالة الطبيعية التي يشوبها الالتباس: وهي دلالة يجد العقل فيها بين الدال والمدلول علاقة طبيعية، ينقل لأجلها منه إليه، كدلالة الحمرة على الخجل، والصفرة على الوجل..."[2].

والدلالة عند علماء الأصول ثلاثة أنواع: دلالة مطابقة، ودلالة تضمن ودلالة التزام، فدلالة المطابقة هي: دلالة اللفظ على مسمّاه، كدلالة لفظ البيت على جميعه، ودلالة التضمن: هي دلالة اللفظ على جزء مسمّاه، كدلالة لفظ البيت على سقفه، ودلالة الالتزام: هي دلالة اللفظ على لازم مسمّاه، كدلالة السقف على الجدار [3].

وابن القيم من علماء الأصول، واهتم كثيرا بالمعنى ودلالة الألفاظ والتراكيب، سواء أكان ذلك في أثناء تفسيره للقرآن الكريم، أو شرحه للحديث الشريف أو لأقوال العلماء من الفقهاء والنحاة، وغيرهم. وفيما يأتي سأورد أمثلة عن آرائه ضمن هذا المستوى، وذلك من خلال كتابه بدائع الفوائد.

- **الفرق بين الدلالة والاستدلال:**

تكلم ابن القيم كثيرا عن المعنى والدلالة ونظر إليهما من جهات عدة، وهو هنا يفرق بين الدلالة والاستدلال، ويرى أنهما متغايران، إذ إن: (الاستدلال شيء والدلالة شيء آخر، فلا يلزم من الغلط في أحدهما، الغلط في الآخر، فقد يغلط في الاستدلال والدلالة صحيحة، كما يستدل بنص منسوخ، أو مخصوص، على حكم فهو دال عليه تناول، والغلط في الاستدلال لا في الدلالة وعكسه، كما إذا استدللنا للحِيضَة الظاهرة على براءة اللحم، فحكمها يحلّها للزوج، ثم باتت حاملا، فالغلط هنا وقع في الدلالة نفسها لا في الاستدلال [4]. فالاستدلال غير الدلالة عنده، وقد يكون

---

[1]- علم الدلالة عند العرب (دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة) عادل فاخوري، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ص7.

[2]- علم الدلالة عند العرب (دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة) عادل فاخوري، ص15 وما بعدها.

[3]- تقريب الوصول إلى علم الأصول، ابن جزّي، دار التراث الإسلامي، الجزائر، ط1، 1990م، ص53.

[4]- بدائع الفوائد، ابن القيم، 542/4.

أحدهما صحيحا والآخر عكس ذلك، ويفهم من قوله أن الغلط في الاستدلال راجع إلى تطور الدلالة، أمّا الغلط في الدلالة فراجع إلى الخطأ في فهم الإنسان لها، وعلى هذا يكون الاستدلال مبنيا على الدلالة وليس العكس، وكأنّ الدلالة هي الأصل، والاستدلال فرع عليها. ونجد ان ابن العسكري في كتابه: "الفروق اللغوية" يفرق كذلك بين الدلالة والاستدلال، فهو يقول: "الدلالة ما يمكن الاستدلال به، والاستدلال فعل المستدل، فالدلالة عمل المستدل، والاستدلال عبارة عن طلب الدلالة بواسطة المستدل... والدلالة قد تسمى دليلا مجازا "[1].

- **شروط المجاز:**

يضع ابن القيم شروطا لاستعمال اللفظ استعمالا مجازيا، فإن لم تتحقق هذه الشروط أسيء الاستعمال المجازي للفظ، إذ يقول في ذلك: (من ادّعى صرف اللفظ عن ظاهره إلى مجازه لم يتمّ له ذلك إلا بعد أربع مقامات: أحدهما بيان امتناع إرادة الحقيقة، والثاني: بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عيّنه، وإلا كان مفتريا على اللغة، والثالث: بيان تعيين ذلك المجمل إن كان له عدّة مجازات، والرابع: الجواز عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة، فما لم يقم بهذه الأمور الأربعة كانت دعواه صرف اللفظ عن ظاهره دعوة باطلة) [2].

هذه الشروط – في رأي ابن القيم–تؤدي إلى المعنى الصحيح المراد من النّص، ولاسيما النص القرآني، فهي المعالم التي يُهتدى بها في فهم المعنى بعيدا عن الخطأ في التأويل.

وفي موضع آخر يقول في المسألة نفسها: (... لابد من ضابط للقيود التي تجعل اللفظ مجازا، والقيود التي لا تخرجه عن حقيقته ولن يجد مدّعو المجاز إلى ضابط مستقيم سبيلا البتة، فمن كان لديه شيء فليذكره) [3].

يظهر من كلامه هذا أن تحوّل اللفظ من الحقيقة إلى المجاز له ضوابط، هي التي ذكرناها، غير أنّها ليست ثابتة ولا كافية في كل الحالات، فمن غير الممكن تحديد الاستعمال المجازي

---

[1]– الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة،1353هـ، ص54.

[2]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 541/4.

[3]– المصدر نفسه، ص540.

وضبطه لارتباطه بذهن المتكلم، وعدم ظهوره مثل الحقيقة وعليه، فإنه لا بد –حسب رأيه–من ربط المجاز بالحقيقة والاستعمال ليفهم من خلال ذلك، لا على إطلاقه.

- **ألفاظ العموم:**

دلالة العموم والخصوص من المسائل المشهورة لدى الفقهاء، وهي مما اختلفوا فيه عند استنباط الأحكام من النصوص، وقد تناول ابن القيم هذه المسألة في مواضع عديدة، نذكر منها هنا ما ذكره عن دلالة العموم التي تؤديها بعض الألفاظ، كلفظ النكرة – وقد سبق ذكرها في الفصل السابق–أما دلالة المعرفة على العموم في رأي ابن القيم، فلها مواضع أخرى نوجزها فيما يأتي:

يرى ابن القيم أن دلالة المفرد المحلّى باللاّم تظهر في قوله تعالى: *إنّ الإنسان لفي خسر* [العصر–2] وقوله تعالى: *وسيعلم الكافر* [الرعد–42]، وعموم المفرد المعرّف بالإضافة (المضاف) يظهر في قوله تعالى *وصدّقت بكلمات ربّها وكُتبه* [التحريم–12] وقوله تعالى: *هذا كتابنا ينطق عليهم بالحق* [الجاثية–29] والمراد جميع الكتب التي أحصيت فيها أعمالهم[1].

في الآيات السابقة دلّت الألفاظ المفردة المعرفة بـ: (ال) أو (بالإضافة) على العموم، فكل لفظ منها يَعُمْ بدلالته الإجمالية.

ويتكلم ابن القيم عن عموم لفظ الجمع المحلّى باللام (أي الألف واللام) كما في قوله تعالى * وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ * [المرسلات 11] وقوله تعالى: * وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ* [الأحزاب–7] وقوله * إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ * [الأحزاب–35] وأمّا المضاف (أي المعرف بالإضافة) فدلالته على العموم في مثل قوله تعالى: * كُلٌّ آَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ * [البقرة–285] [2].

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم،351/4.

[2]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ثم ينتقل إلى دلالة الأدوات على العموم، مثل أدوات الشرط، كما في قوله تعالى: * وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا * [طه–112] وقوله تعالى: * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ * [الزلزلة–7] وقوله تعالى: * وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ * [البقرة–197] وغيرهما من الآيات (1).

فهذه الدلالة عامّة مجملة ليست لمُعيَّن مقصود دون غيره، وهذه القضية (قضية العموم والخصوص) يقابلها في الدراسات الدلالية الحديثة ما يسمى بالتطور الدلالي للكلمات، كتوسيع المعنى وتضييقه، وقد تناول علماء الأصول في هذه القضية دلالات الألفاظ والعبارات، وكان هذا ممّا اختلفوا فيه. فقد ذكروا للعموم ألفاظا كثيرة تدل عليه، وهم الملقبون بأرباب العموم، وفي هذه المسالة أقوال أخرى[2]، وذكر العلائي اربعة وعشرين لفظا منها).

- **تعدد الدلالات:**

دلالة الألفاظ عند علماء الأصول متنوعة ومتعددة. ومن ذلك ما أثبته ابن القيم في قوله تعالى: (إن رحمة الله قريب من المحسنين) (الاعراف 56) من تعدد الدلالات، موضحا كل دلالة منها، وهذه الدلالات هي: دلالات المنطوق، ودلالة الإيماء والتعليل، ودلالة بمفهومه. فدلالته بمنطوقه على قرب الرحمة من أهل الإحسان، ودلالته بتعليله وإيمائه على أن هذا القرب مستحق بالإحسان، فهو السبب في قرب الرحمة منهم، ودلالته بمفهومه على بعد الرحمة من غير المحسنين، فهذه ثلاث دلالات لهذه الجملة. وإنما اختص أهل الاحسان بقرب الرحمة منهم لأنها إحسان من الله أرحم الراحمين وإحسانه تعالى إنما يكون لأهل الاحسان، لأن الجزاء من جنس العمل، فكما أحسنوا بأعمالهم أحسن الله إليهم برحمته) [3].

---

[1] – بدائع الفوائد، ابن القيم،351/4.

[2] _ شرح الكوكب المنير، ابن النجار، ت محمد الزحيلي ونزيه حماد، دار الفكر، دمشق، ج3 ، ص108، البرهان في أصول الفقه ،الجويني ،ت عبد العظيم الديب ،ج1، ص320

[3] _تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، خليل بن كيكلدي العلائي، دار الأرقم، بيروت، ط1، ص250

4_ بدائع الفوائد، ابن القيم،3/88_89

فهذه الآية تحمل ثلاث دلالات: إحداهما ظاهرة في النطق وهي قرب الرحمة من المحسنين، والثانية: تتعلق بالعلة والسبب، إذ أن الاحسان سبب في هذه الرحمة، ويضيف ابن القيم هنا الإيماء، ويعني به ما تشير إليه الآية من تلازم بين الرحمة والاحسان، والثالثة: دلالة المفهوم، وهي ما يدرك من الآية وما يفهم من خلالها إذ أن قرب الرحمة من المحسنين يفهم منه بعدها عن غير المحسنين.

- **الدال والمدلول والدليل:**

تكلم ابن القيم عن هذه المسألة كلاما مستفيضا، وذلك في رده على المتكلمين الذين قالو بأن الاسم هو المسمى. وعليه فاسم الله هو ذاته، وقد انطلق في ذلك من لفظ (زيد) وما يدل عليه قائلا: (اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال مثلا له حقيقة متميزة متحصلة، فاستحق أن يوضع له لفظ يدل عليه، لأنه شيء موجود في اللسان مسموع بالآذان، فاللفظ المؤلف من : (همزة الوصل، والسين والميم) عبارة عن اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال مثلا، واللفظ المؤلف من: (الزاي والياء والدال) عبارة عن الشخص الموجود في الأعيان والأذهان وهو المسمى، واللفظ الدال عليه، الذي هو (الزاي والياء والدال) هو الاسم، وهذا اللفظ أيضا قد صار مسمى من حيث كان لفظ الهمزة والسين والميم عبارة عنه، فقد بان لك أن الاسم في أصل الوضع ليس هو المسمى ولهذا نقول: سميت هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول حليته بهذه الحلية والحلية غير المحلى، فكذلك الاسم غير المسمى)[1].

لقد ذكر ابن القيم أن الاسم غير المسمى، أي أن الدال غير المدلول، وقال إن لفظ (زيد) وهو الدال له لفظ يدل عليه وهو (اسم)، ثم قال يأتي الدال (زيد) له مدلوله، وهو (الشخص الموجود في الأعيان والأذهان) وهو المسمى والمعنى. فلفظ (زيد) هو الصورة الصوتية للدليل، والشخص

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 1/ 21.

المسمى والمقصود بهذا اللفظ هو مدلوله، وأما الدليل، فهو ما أطلق عليه ابن القيم هنا: الاسم أو الحلية، فهذا الاسم أو الحلية هو الجامع بين الدال والمدلول، ونوضح على النحو الآتي:

- زيد ← دال لصورة صوتية
- الشخص المسمى ← مدلول
- الاسم أو الحلية ← دليل

ويزيد ابن القيم هذه القضية – الكلامية الجدلية–توضيحا، فيقول بأن سيبويه صرح بأن الاسم والمسمى ليسا شيئا واحد، وأن من نسبوا إليه هذا، قد غلطوا وغرهم في ذلك قوله: (الأفعال أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء) وأشار ابن القيم إلى أن في كتاب سيبويه، أكثر من ألف موضع ذكر فيها أن الاسم غير المسمى بأنك تقول: سميت زيدا بهذا الاسم، كما تقول: علمته بهذه العلامة.... وما قال نحوي قط ولا عربي أن الاسم هو المسمى واستشهد بقول العرب: (سمى هذا الاسم كذا) و(هذا الرجل مسمى بزيد) ولا يقولون: (هذا الرجل اسم زيد)، ويقولون: (باسم الله) ولا يقولون: (بمسمى الله)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لي خمسة أسماء"[1]. وقال: " سموا باسمي"[2]. ولا يصح أن يقال: (تسموا–بمسمياتي)، و(له تسعة وتسعون اسما) [3]. ولا يصح أن يقال: (تسعة وتسعون مسمى). فقد ظهر الفرق بين الاسم والمسمى، وبقي ها هنا "التسمية"، وهي عبارة عن فعل المسمى ووضعه الاسم للمسمى، كما أن التحلية عبارة عن فعل المحلي ووضعه الحلية على المحلى. فهنا ثلاث حقائق كما قال ابن القيم: (اسم ومسمى وتسمية، كحلية ومحلى وتحلية، وعلامة ومعلم وتعليم). ولا سبيل إلى لفظين منهما مترادفين على معنى واحد لتباين حقائقها[4].

هكذا يوضح ابن القيم أن هناك عدة حقائق في هذه القضية، وقد استعمل مصطلحات تناسب الطريقة التي يريدها في الرد على من أنكروا ذلك فنجده يستعمل ألفاظ: (الاسم والتحلية

[1]/ صحيح البخاري(3532)، والترمذي (3840) ومالك في الموطأ (1003/2).

[2]/ صحيح، رواه البخاري (3537) ومسلم (2131).

[3]/ صحيح، رواه البخاري(2736)، ومسلم (2677).

[4]/ بدائع الفوائد، ابن القيم 1/ 22.

والتعليم) للتعبير عن (الدال)، ويستعمل ألفاظ (المسمى والمحلى والمعلم) للتعبير عن (المدلول)، ويستعمل (التسمية، أو الحلية أو العلامة) للتعبير عما يجمع بينهما وهو (الدليل)، وهي مصطلحات حديثة في لفظها ومفهومها.

ولولا أنه كان منشغلا بالرد على المتكلمين، الذين قالوا إن أسماء الله صفات، وقادهم هذا إلى أن يقولوا إن الاسم هو المسمى. ولو أفرغ جهده في معالجة هذه القضية من وجهة لغوية بحتة لوقفنا من ابن القيم على فوائد جمة في مجال الدالة، لكن هذا شأنه في كثير من المسائل اللغوية والنحوية التي ينبغي علينا أن نستخرجها من ضمن مسائل في الفقه والتفسير وعلم الكلام وغير ذلك. وقد صرح هو نفسه بهذا الانشغال عدة مرات.وممن ذهب إلى ان الاسم غير المسمى، ابن جني [1]، وابن حزم [2]، والسهيلي [3].

- **دلالة المذكور على المحذوف بالضدية:**

الكلام هنا عن الحذف الحاصل في قوله تعالى على لسان نبيه سليمان (مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ) (النمل–20).

وهو من باب حذف الفعل مع فاعله. وهذا الحذف من بلاغة القرآن ،ذ أن المذكور يدل على المحذوف. ويوضح ابن القيم ذلك قائلا: (كيف تجد المعنى، أحضر أم كان من الغائبين؟ وهذا يظهر كل الظهور فيما إذا كان الذي دخلت عليه (أم) له ضد، وقد حصل التردد بينهما، فإذا ذكر أحدهما استغنى به عن ذكر الآخر، لأن الضد يخطر بالقلب، وهو عند شعوره بضده. فإذا قلت: (مالي لا أرى زيدا أم هو من الأموات؟) كان المعنى الذي لا معنى للكلام سواه: (أخي هو من الأموات؟). وكذلك قوله تعالى: * أم أنا خير من هذا الذي هو مهين* (الزخرف–52). معناه: أهو خير مني أم أنا خير منه؟ وهي من باب الاكتفاء عن غير الأهم يذكر الأهم لدلالته

[1]/ الخصائص، ابن جني،3/24_32

[2]/ المفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج5، ص27_36

[3]/ نتائج الفكر، السهيلي، ص39

عليه، فأحدهما مذكور صريحا والآخر ضمنا ولذلك أمثلة في القرآن يحذف منها الشيء للعلم بموضعه) [1].

فالمحذوف هنا هو (أحضر) وهو حذف جملة فعلية من الجملة الأصلية التي تسمى في نظرية تشومسكي بالجملة النواة التوليدية، وهي الجملة الفعلية: (أحضر أم كان من الغائبين؟). والملاحظ أن الحذف هنا جاء لغرض الايجاز، إذ بقيت الجملة النواة تحمل نفس الدلالة، غير أن هذا الحذف جعلها جملة تحويلية، والغرض فيها هو الإيجاز والبلاغة، وهو ما تتميز به العربية، وكلام ابن القيم عن الحذف كثير في مؤلفاته، خاصة ما يتعلق بالقرآن الكريم وبلاغته المعجزة.

- **اللفظ بين الحقيقة والمجاز:**

لابن القيم وقفات كثيرة عند الآيات التي تصدى فيها للفرق الكلامية في نسبة الأفعال إلى الله. ومن ذلك دلالة الفعل (كلم) في قوله تعالى: * وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا * (النساء 164). إذ أن الجهمية والمعتزلة ومن ذهب مذهبهم كانوا يرون أن التكليم هنا من الإلهام والإشارة أو الدلالة على معنى نفسي آخر غير التكليم الحقيقي.

فلفظ التكليم عندهم هو على سبيل المجاز لا الحقيقة، وهذا ما يرده عليهم ابن القيم **الذي** يرى أن التكليم ههنا حقيقي وكان يقظة بلا واسطة وفي ذلك يقول: (الآية صريحة في أن المراد بها تكليم أخص من الإيحاء، فإنه ذكر أنه أوحى إلى نوح والنبيين من بعده وهذا الوحي هو التكليم العام المشترك، ثم خص موسى باسم خاص وفعل خاص وهو كلم تكليما، ورفع توهم إرادة التكليم العام عن الفعل بتأكيده بالمصدر، وهذا يدل على اختصاص موسى بهذا التكليم ولو كان المراد تكليما ما، لكان مساويا، لما تقدم من الوحي أو دونه وهو باطل، وأيضا فإن التكليم في مثل هذا السياق صريح في التعظيم وتثبيت حقيقة الكلام والتكليم فعلا ومصدرا ووصفه مما يشعر بالتقليل مضاد للسياق....فتأمله)[2].

---

[1]/ بدائع الفوائد، ابن القيم، 1/206-207.

[2]- المصدر نفسه، 2/306،305.

هكذا يثبت ابن القيم أن تكليم الله لموسى كان حقيقة لا مجازا، والقرينة الدالة على ذلك من الآية سبقه كلامه عن الوحي إلى نوح والنبيين، ثم خص موسى بالتكليم، أما من حيث اللغة فالفعل إذا تم تأكيده بمصدر، كان دالا على الحقيقة لا على المجاز. وقد تحدث أبو جعفر النحاس عن هذه المسالة فقال:"(وكلم الله موسى تكليما) مصدر مؤكد، واجمع النحويون على أنك إذا أكدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازا...فكذا لما قال(تكليما) وجب ان يكون كلاما على الحقيقة من الكلام **الذي** يعقل"[1]

- **تعدد دلالات اللفظ الواحد:**

تحدث ابن القيم عن الدلالات التي يمكن أن تحملها لفظة واحدة، وذلك من خلال تناوله لفظة (العين) واطلاقها، فيقول في ذلك: (العين يراد بها حقيقة الشيء المدركة بالعيان، أو ما يقوم مقام العيان، وليست اللفظة على أصول موضوعها، لأن أصلها أن يكون مصدرا وصفة لمن قامت به، ثم عبر عن حقيقة الشيء بالعين كما عبر عن الوحش بالصيد وإنما في أصل موضوعه مصدر من صاد يصيد، ومن ههنا لم يرد في الشريعة عبارة عن نفس البارئ –سبحانه وتعالى – لأن نفسه غير مدركة بالعيان في حقنا اليوم. وأما عين القبلة وعين الذهب وعين الميزان، فراجعة إلى هذا المعنى. وأما العين الجارية فمشبهة بعين الإنسان لموافقتها لها في كثير من صفاتها.

و أما عين الانسان فمسماة بما أصله أن يكون صفة ومصدرا، لأن العين في أصل الوضع مصدر، كالدين والزين والبين والأين وما جاء على بنائه، ألا تراهم يقولون، (رجل عيون وعاين)، ويقولون: (عنته) أي أصبته بالعين، و(عاينته) أي رأيته بالعين. وفرقوا بين المعنيين، وكأن عاينته من الرؤية أولى من عنته، لأنه بمنزلة المفاعلة والمقابلة، فقد تقابلتما وتعاينتما بخلاف عنته فإنك تفرد بإصابته العين من حيث لا يشعر) [2].

---

[1]–إعراب القران، أبو جعفر النحاس، ت زهير زاهد، عالم الكتب، القاهرة، ج1، ص507

[2]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 2/ 233.

و يواصل ابن القيم تقديم الأدلة ليثبت أن لفظ (عين) مصدر في الأصل، فيقول: (ومما يدل على أنها مصدر في الأصل، قوله تعالى: * عَيْنَ الْيَقِينِ * (التكاثر–7)، كما قال: * عِلْمَ الْيَقِينِ * (التكاثر–5) و * حَقُّ الْيَقِينِ * (الواقعة–95)، فالعلم والحق مصدران مضافان إلى اليقين، فكذلك العين، هكذا قال السهيلي – رحمه الله تعالى – وفيه نظر، لأن إضافة عين إلى اليقين، من باب قولهم: نفس الشيء وذاته، فعين اليقين، نفي اليقين، والعين التي هي عضو، سميت عينا لأنها آلة، ومحل لهذه الصفة التي هي العين، وهذا من باب قولهم: امرأة ضيف وعدل، تسمية للفاعل باسم المصدر، والعين التي هي حقيقة الشيء ونفسه، من باب تسمية المفعول بالمصدر كصيد)[1]. وتعدد المعاني للفظ واحد هو ما يعرف بالمشترك اللفظي، الذي يعرفه ابن فارس بأنه "اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"[2] كما يعرفه الزبيدي بقوله: "هو اللفظ الذي تشترك فيه معان كثيرة"[3]

- **دلالات التعجب:**

يقول ابن القيم في هذا: (التعجب كما يدل على محبة الله للفعل، نحو: عجب ربك من شاب ليست له صبوة ويعجب ربك من رجل ثار من فراشه ووطائه إلى الصلاة، ونحو ذلك، وقد يدل بعض الفعل، نحو قوله تعالى: * وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ * (الرعد –5). وقوله: * بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ * (الصافات–12).* كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ * (البقرة–28) .

و قوله: * وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ * (آل عمران –101). وقد يدل على امتناع الحكم وعدم حسنه، نحو: * كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ * (التوبة–7)، وقد يدل على حسن المنع منه، وأنه لا يليق به فعله، نحو قوله تعالى: * كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا * (آل عمران–86)[4].

1– بدائع الفوائد، ابن القيم، 2/ 233.

2– الصاحبي، ابن فارس، ص261

3– تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، ت علي شيري، دار الفكر، بيروت،1994م،ج3،ص594

4– بدائع الفوائد، ابن القيم، 4/356،355.

- **السياق:**

إذا كان المعنى عند فيرث لا يتحدد بتحليل النص لغويا، وإنما يقتضي استصحاب سياق الحال، فقد عنى ابن القيم ببيان أهمية السياق في تحديد المعنى، فالألفاظ عنده لم تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق عمل بمقتضاه سواء كان بإشارة أو كتابة أو بإيماءة أو دلالة عقلية أو قرينة حالية، أو عادة له مطردة لا يخل بها)[1].

و ما ذكره ابن القيم هو عناصر السياق التي يستعان بها في الوصول إلى المعنى.

و العناية بالسياق وسيلة للوصول للمعنى وتحديده تتمثل في قول ابن القيم:

(السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته، فانظر إلى قوله تعالى: * ذق إنك أنت العزيز الحكيم* (الدخان، 49) كيف تجد سياقه يدل على أنه الدليل الحقير)[2].

إن جلاء المعنى على المستوى الوظيفي (الصوتي والصرفي والنحوي) وعلى المستوى المعجمي فوق ذلك لا يعطينا إلا المعنى الحرفي أو معنى ظاهر النص، وهو معنى فارغ تماما من محتواه الاجتماعي والتاريخي، معتزل تماما عن كل ما يحيط بالنص من القرائن الحالية.

هناك فرق بين المعنى المقالي الذي يعتمد على المعنى الوظيفي والمعجمي ويشمل القرائن المقالية فحسب، وبين المعنى المقامي أو السياقي الذي يضيف إلى ما تقدم ظروف أداء المقال أو ما يسمى بقرائن الحال.

لقد تنبه ابن القيم إلى هذه الحقائق، وأشار إليها في ثنايا كتبه إشارات كثيرة تنم عن فهمه وإدراكه لها، وطبقا في دراسته للنصوص تطبيقا رائعا، ولبين كيف يختل المعنى اختلالا واضحا إذا صرفنا النظر عن قرائن سياق الحالية. وقد تحدث ابن دقيق عن السياق ولم يبتعد عما أشار

[1]– إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، ت محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، 1955م، ج 1، ص 218.

[2]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 356/4

إليه ابن القيم، فهو يقول: "أما السياق والقرائن فإنها دالة على مراد المتكلم من كلامه"[1]. وقال السلجماسي في تعريف السياق:"هو ربط القول بغرض مقصود على القصد الأول"[2]

- **التحليل اللغوي للوصول إلى المعنى:**

عنى ابن القيم فيما تناوله من نصوص بتحليلها تحليلا لغويا يستثمر نتائجه في الوصول إلى المعنى، بالإضافة إلى قرائن السياق، وعناصر الموقف الكلامي المختلفة، ولكننا لا نزعم أنه حلل جميع النصوص على جميع مستويات الدرس اللغوي، وإنما كان يكتفي بالتحليل النحوي في بعض الأحيان، وبالتحليل النحوي والصرفي في أحيان أخرى، ويضيف إلى ذلك تحليلا مجديا في بعض المواضع.

إن خير مثال يوضح لنا منهج ابن القيم في التحليل بغية الوصول إلى المعنى يتمثل في تناوله لقوله تعالى* اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ (7) * [الفاتحة 6-7].

لقد بسط الكلام فيها وقسمه على طريقته إلى عشرين مسألة:

الأولى : ما فائدة البدل في الدعاء والداعي مخاطبا لمن يحتاج البيان، والبدل القصد به بيان الاسم الأول؟

الثانية: ما فائدة تعريف (الصراط المستقيم) باللام؟ وهل أخبر عنه بمجرد اللفظ دونها كما قال: * وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * [الشورى-52]؟.

الثالثة: ما معنى الصراط؟ ومن أي شيء اشتقاقه؟ ولم جاء على وزن فعال؟ ولم ذكر في أكثر المواضع في القرآن الكريم بهذا اللفظ؟ وفي سورة الأحقاف ذكر بلفظ الطريق، فقال * يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ * [الأحقاف 30].

---

[1]- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، في الدين ابن دقيق، ت احمد محمد شاكر، مكتبة السنة، القاهرة،1994 م، ص405

[2]- المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، أبو محمد القاسم السلجماسي، ت علال الغازي، مكتبة المعارف، الرباط، ط1980،1،ص118

الرابعة: ما الحكمة من اضافته إلى قوله تعالى: * الَّذِينَ أَنْعَمْتَ * بهذا اللفظ ولم يذكرهم بخصوصهم، فيقول: صراط النبيين والصديقين، فلم عدل إلى اللفظ المبهم دون المفسر؟.

الخامسة: ما الحكمة في التعبير عنهم بلفظ (الذي) مع صلتها دون أن يقال: المنعم عليهم وهو أخصر، كما قال * الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ * وما الفرق؟.

السادسة: لم فرق بين المنعم عليهم والمغضوب عليهم فقال في أهل النعمة * الذين أنعمت * وقال في أهل الغضب * المغضوب عليهم* بحذف الفاعل؟.

السابعة: لم قال: * اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * فعدى الفعل بنفسه، ولم يعده بإلى، كما قال تعالى: *وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ* وقال تعالى * وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * [الأنعام 87].

الثامنة: أن قوله تعالى: * الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ * يقتضي أن نعمته مختصة بالأولين دون المغضوب عليهم ولا الضالين. وهذا حجة لمن ذهب إلى أنه لا نعمة له على كافر فهل هذا استدلال صحيح أم لا؟[1].

التاسعة: ان يقال: لِمَ وصفهم بلفظ (غير) وهلا قال تعالى: لا المغضوب عليهم كما فال: ولا الضالين، وهذا كما تقول: مررت بزيد لا عمرو وبالعاقل لا الأحمق.

العاشرة: كيف جرت (غير) صفة على الموصوف وهي لا تتعرف بالإضافة، وليس المحَلْ محل عطف بيان، إذ بابه الإعلام، ولا محل لذلك، إذ المقصود في باب البدل هو الثاني والأول توطئة وفي باب الصفات المقصود الأوّل، والثاني بيان، وهذا شأن هذا الموضع فإن المقصود ذكر المنعم عليهم، ووصفهم بمغايرتهم معنى الغضب والضلال.

الحادية عشرة: إذا ثبت ذلك في البدل، فالصراط المستقيم مقصود الإخبار عنه بذلك، وليس في نية الطرح، فكيف جاء (صراط الذين أنعمت عليهم) بدلا منه، وما فائدة البدل هنا؟

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 2/ 241.

الثانية عشرة: أنّه قد ثبت في الحديث الذي رواه الترمذي والإمام أحمد وابن أبي حاتم تفسير المغضوب عليهم بأنهم اليهود والنصارى بأنهم ضالون، فما وجه هذا التقسيم والاختصاص، وكل من الطائفتين ضال ومغضوب عليه؟

الثالثة عشرة: لِمَ قدم المغضوب عليهم في اللفظ على الضالين؟

الرابعة عشرة: لِمَ أتى في أهل الغصب بصيغة مفعول المأخوذة من فعل، ولم يأتِ في أهل الضلال بذلك، فيُقال: المضلين بل أتى فيهم بصيغة فاعل المأخوذة من فعل؟

الخامسة عشرة: ما فائدة العطف بـ (لا) هنا؟ ولو قيل المغضوب عليهم والضالين لم يختل الكلام وكان أوجز[1].

السادسة عشرة: إذ قد عطف بها فيأتي العطف بها مع الواو لمنفي نحو: (ما قام زيد ولا عمرو) وكقوله تعالى: * لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ * (التوبة – 91) إلى قوله تعالى: * وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ * [التوبة 92]. وأما بدون الواو، فبابها الإيجاب، نحو: (مررت بزيد لا عمرو).

السابعة عشرة: هل الهداية هنا هداية التعريف و" البيان أو هداية التوفيق والإلهام؟

الثامنة عشرة: كل مؤمن مأمور بهذا الدعاء أمرا لازما لا يقوم غيره مقامه، ولا بد منه، وهذا إنما نسأله في الصلاة بعد هدايته، فما وجه السؤال لأمر حاصل، وكيف يطلب لتحصيل الحاصل؟

التاسعة عشرة: ما فائدة الإتيان بضمير الجمع في (اهدنا) والداعي يسأل ربه لنفسه في الصلاة وخارجها، ولا يليق به ضمير الجمع، لهذا يقول: ((رب اغفر لي وارحمني وتب عليّ)).

العشرون: ما حقيقة الصراط المستقيم الذي يتصوره العبد وقت سؤاله[2]؟

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 2/ 242.

[2]– المصدر نفسه، 242، 243.

إن النظر في هذه المسائل التي عرضها ابن القيم، تكشف عن مقدرته الفائقة في التحليل اللغوي بجوانبه المختلفة تحليلا يهدف إلى الوصول إلى المعنى المقصود ويعين على تحديده.

لقد استغرق هذا التحليل صفحات طوال تدل على تمكن صاحبه من أنواع التحليل التي تناولها، وتدل على سلوكه منهجا واضحا في دراسة المعنى، ويكفينا هنا تجنبا للإطالة أن نحيل إلى هذه الدراسة القيّمة التي قدّمها ابن القيم والتي أردنا أن نمثّل بهذا التحليل اللغوي أساسا من أسس دراسة المعنى.

يتضح أن ابن القيم قد تنبّه في دراسة المعنى إلى كثير مما نادى به "فيرث" وأصحابه من علماء المدرسة الاجتماعية الإنجليزية.

لقد فطن ابن القيم إلى ضرورة تحليل النص على المستويات اللغوية المختلفة وقدّم في كتابه أمثلة كثيرة لهذا النوع من التحليل، كالمثال الذي سقناه آنفا، كما نبّه في أكثر من موطن إلى أهمية سياق الحال بما يشغله من دراسة المتكلم والسامع، وتناول جميع الظروف المحيطة بالكلام، بل إنّه هاجم الذين لا يراعون سياق الحال في استنتاج المعنى، وبيّن أن نتائج دراستهم للمعنى تكون فاسدة، بل داعية إلى السخرية في بعض الأحيان[1].

لقد عنى في دراسته للنص ببيان نوع الوظيفة الكلامية من تمنٍ وإغراءٍ أو نفي أو غير ذلك لما له من أثر في تحديد المعنى.

وسياق النص أو تحليله ليس كافيا لإدراك المعنى، بل لا بد من إشراك العناصر التي بيّناها، وقد نبّه إلى ذلك ابن القيم –أيضا– صدد حديثه عن النص القرآني إذ شرط أن يكون دارسه عارفا بطرائقه وعرفه هذا لا يجوز أن يحمل كلام الله عزّ وجل ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما، وذلك أنّه للقرآن عرف خاص، ومعانٍ معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه المعهود من معانيه[2].

[1]–طاهر سليمان حمودة، ابن القيم وجهوده في الدرس اللغوي، ص187.

[2]– المصدر نفسه، ص 188.

تلك أهم المعالم المميزة لمنهج ابن القيم في دراسة المعنى، رأينا كيف أنّه قد سبق بها كثيرا مما تناوله اللغويون المحدثون في الغرب، ولا يتوصل إلى ذاك إلا من يعنى بحقائق الأمور وجوهرها، ولا ينخدع بالظاهر الزائف لبعض المصطلحات والتقسيمات والأسماء.

الفصل الرابع: المسائل الخلافية

- (إما) لا تكون من حروف العطف
- المستثنى إذا جعل تابعا لما قبله
- اتصال (لولا) بالضمائر
- التنوين
- امتناع مجيء الحال من المضاف إليه
- ظروف الزمان إذا أُضيفت للأحداث
- الأصل في (لكنّ)
- الاسم من (هذا) الذال وحدها دون الألف
- البدل ليس في نية تكرار العامل
- اشتراك المصدر واسم المصدر في عمل الفعل
- المتعدي إلى مفعولين
- المؤنث بغير علامة تأنيث
- اشتقاق الفعل من المصدر
- جواز حذف الضمير العائد من الخبر على المبتدأ
- تذكير الفعل وتأنيثه.

الفصل الرابع: المسائل الخلافية

تمهيد:

إن عالما كابن قيم الجوزية من خلال ما تصفه كتب التراجم لا بد أن تكون له آراء اجتهادية في كثير من علوم العربية، فتراه تارة مؤيدا لما ذهب إليه غيره وتارة مخالفا لمل ذهب إليه الآخرون، وفيما يأتي بعض القضايا التي وافق وخلف فيها النحاة، على سبيل الاستدلال لا الحصر:

- **إما لا تكون من حروف العطف:**

يري ابن القيم أن (إما) لا تكون من حروف العطف لأربعة أوجه:

أحدهما : أنك تقول: ضربت إما زيدا وإما عمرا، فتذكره قبل معمول الفعل، فلو كانت (إما) من حروف العطف لكنت قد عطفت معمول الفعل عليه وهو ممتنع، فلما وقعت (إما) بين الفعل ومعموله علم أنها ليست بعاطفة.

الثاني: أنك تقول: جاءني إما زيد وإما عمرو، فتقع (إما) بين الفعل والفاعل، ومعلوم أن الفاعل كجزء من الفعل فلا يصح الفصل بينهما بالعاطف.

الثالث: أن تقول: وإما عمرو، فتدخل الواو فيه، ولو كانت حرف عطف لم يدخل عليها حرف عطف آخر، كما لا تقول: ضربت زيدا أو عمرا.

الرابع: أن العطف لا بد أن يكون عطف جملة على جملة أو مفرد على مفرد، وإذا قلت: ضربت إما زيدا وإما عمرا: فإما الأولى لم تعطف زيدا على مفرد، ولا يصح عطفه على الجملة بوجه، فالصواب أن حروف العطف تسعة لا عشرة[1] .

و هو بهذا خالف سيبويه، الذي ذهب إلى أن (إما) من حروف العطف ومعناها معنى (أو)[2] .

---

[1]- بدائع الفوائد، ابن القيم، 537/4-538.

[2]- الكتاب، سيبويه،182/3.

أما الفراء، فلم يذكر (إما) إن كانت من حروف العطف أو لا، لكنه ذكر أنها للتخيير[1]. ويفهم من كلامه أنها من حروف العطف عنده ومن وافقه ابن القيم برأيه هذا: المبرد، الذي ذهب إلى أن (إما) ليست من حروف العطف وأبا علي الفارسي والرماني وابن الشجري وابن عصفور وابن مالك، وخالف كل من ابن السراج والزجاجي وابن جني.

- **المستثنى إذا جعل تابعا لما قبله:**

تحدث ابن القيم في كتابه عن مسألة المستثنى إذا جعل تابعا لما قبله، وقد بين رأي كل من البصريين والكوفيين في هذه المسألة، فالبصريون يعربونه بدلا، أما الكوفيون فيعربونه عطفا. وقد بين حجج كل من الفريقين، فضلا عن ذلك ذكر رأي أبي العباس ثعلب الكوفي[2]الذي يذهب ما ذهب إليه الكوفيون والملاحظ أن ابن القيم كان مع البصريين في كون الاستثناء إذا كان غير موجب وكان متصلا فإنهم يعربونه بدلا. وقد رد على ما ذهب إليه ثعلب والكوفيون فقال: (وهو مذهب ضعيف، لأننا نقول: ليس هذا من الاشتراك في الحروف، فإن (إلا) للإخراج على بابها، وإنما سموا هذا النوع من الإخراج عطفا على نحو تسميتهم الإخراج ب (بل ولكن)[3] .

فابن القيم يرى أن قول البصريين بالبدلية عليه إشكالان:

أحدهما: أنه لو كان بدل بعض، إذ يمتنع أن يكون بدل كل من كل .

الثاني: أن حكم البدل حكم المبدل منه .

و أما قول الكوفيين أنه عطف فإنهم جعلوا (إلا) من حروف العطف في هذا الباب خاصة. وقول ثعلب: كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي، والعطف توجد فيه المخالفة في المعنى كالمعطوف بـ (بل ولكن) وهذا ممكن خال من التكلف.

---

[1]– معاني القرآن، أبو زكريا يحي بن زياد الفراء، ت أحمد يوسف نجاشي ومحمد علي النجار، ط1، دار الكتب المصرية القاهرة، 1955م، ج2، ص389.

[2]– المقتضب، أبو العباس ثعلب، ت محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت 1963م، ج3، ص27.

[3]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 130/3.

فرد ابن القيم ما ذهب إليه ثعلب والكوفيون ووافق البصريين. لقد كان ابن القيم برأيه هذا موافقا كلا من سيبويه والفراء وأبي علي الفارسي وابن جني وابن الثجري والأندلسي والسكاكي وابن يعيش[1] ومن النحاة من أجاز الوجهين، أي البدل والعطف، وهما لمبرد وابن السراج والزجاجي وقد نص على المسألة كل من ابن عصفور وابن مالك وابن هشام وابن عقيل والغلاييني .

- **اتصال (لولا) بالضمائر:**

تحدث ابن القيم في كتابه عن مسألة اتصال (لولا) بالضمائر واختلاف الكوفيين والبصريين في ذلك. وبين رأي كل من سيبويه والأخفش والمبرد دون تأييد أو معارضة[2]، لقد ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف في: (لولاي ولولاك) في موضع رفع. وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف في موضع جر ب: (لولا). أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن الياء والكاف في موضع رفع، لأن الظاهر الذي قدم الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا وبالابتداء على مذهبكم فكذلك ما قام مقامه[3]، أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن المكني في (لولاي ولولاك) في موضع جر لأن الياء والكاف لا تكون علامة مرفوع والمصير إلى ما لا ضمير له في كلامهم محال ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب لأن (لولا) حرف ليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يمكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر[4] .

أما مذهب سيبويه فإن (لولا) إذا اتصل بها الضمير المتصل نحو: (لولاه ولولاك) كان مجرورا[5]. وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال: (لولاي ولولاك) ويجب أن يقال: (لوى أنا ولولا أنت) فيأتي بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله *لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ* [سبأ-31]

---

[1]- الكتاب، سيبويه،311/2، معاني القرآن، الفراء،166/1.

[2]- بدائع الفوائد، ابن القيم، ص125.

[3]- الإنصاف في مسائل الخلاف، الانباري، مسالة 20/ 401.

[4]- المصدر نفسه،الصفحة نفسها.

[5]- الكتاب، سيبويه، ص 373،374.

و ذهب الأخفش إلى ما ذهب إليه الفراء والكوفيون. أما السكاكي فقد ذهب إلى جواز الأمرين بقوله (والضمير بعد لولا إما أن يكون منفصلا مرفوعا نحو (لولا أنا ولولا أنت) وهو القياس، وإما أن يكون متصلا غير مرفوع نحو (لولاي ولولاك)[1]. ومن كلامه نفهم أنه كان مؤيدا لما ذهب إليه المبرد. ونص على المسألة كل من ابن الشجري والاندلسي وابن يعيش وابن مالك والمرادي وابن هشام وابن عقيل والزركشي.

- **التنوين:**

تحدث ابن القيم عن التنوين، وذكر أن فائدة التنوين هي التفرقة بين فصل الكلمة ووصلها، فلا يدخل الاسم إلا علامة على انفصاله عما بعده، لهذا كثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيها على أنها غير مضافة [2].

ثم ذكر أن التنوين من علامات الإعراب، ولهذه العلة لا ينون الفعل لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده وهذا ما ذكره سيبويه والفراء الذي قال: التنوين فارق بين الاسماء والأفعال فقيل له: فهلا جعل لازما للأفعال، فقال: الأفعال ثقيلة والاسماء خفيفة فجعل لازما للأخف) [3]. وهذا ما نص عليه سيبويه في كتابه يقوله: (اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض... فالأفعال أثقل من الاسماء، لان الاسماء هي الأول وهي الأشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون) [4].

فقول الفراء مأخوذ من قول سيبويه، وقد تحدث أغلب النحوين عن التنوين، مبينين أنواعه والأغراض التي ورد من أجلها، ومن جملة ما ذكره الزجاجي وأبو على الفارسي والرماني والزمخشري وابن يعيش وابن مالك والاسترابادي والمرادي وابن هشام وابن عقيل والسيوطي والاشموني.

---

[1]- مفتاح العلوم، السكاكي ت: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، لبنان، ط1، 1981، ص281.

[2]- بدائع الفوائد، ابن القيم، ج1، ص40.

[3]- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ت: مازن مبارك، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، مصر، 1959م، ص97.

[4]- الكتاب، سيبويه، 1/20-21.

- **امتناع مجيء الحال من المضاف إليه:**

ابن القيم يمنع مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف فيه معنى الفعل، وضرب مثلا لذلك بقوله: (هذا ضارب هند قائمة، وأعجبني خروجها راكبة) وقد أجاز انتصاب الحال من المضاف إليه، لأن ما في المضاف من معنى الفعل واقع على المضاف إليه، وعامل فيها هو حال منه، وكذلك أجاز انتصاب الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا (جزءا من المضاف إليه) أو منزلا منزلة جزئه، وضرب لذلك مثلا بقوله: (رأيت وجه هند قائمة) فهو يرى أن البعض يجري عليه حكم الكل من اقتناء العامل فجاز أن يعمل في الحال ما يعمل في بعض صاحبها لتنزله منزلته، وسريان حكم البعض على الكل[1].

فالعامل في الحال عند ابن القيم عامل لفظي، بدليل قوله في تفسير قوله تعالى: (لسانا عربيا) [الأحقاف–12] فهي حال من قوله (مصدق) لا من (كتاب) لأنه نكرة والعامل في الحال ما في مصدق من معنى الفعل.

وهو بهذا لم يختلف عما ذهب إليه ابن الشجري في العامل وامتناع مجيء الحال من المضاف إليه. فقال ابن الشجري في هذه المسألة: إنما ضعف مجيء الحال من المضاف إليه لأن العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال)[2] وهذا ما ذهب إليه سيبويه[3] الذي أجاز أن يكون العامل في الحال من المضاف مستشهدا بقوله تعالى: *بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا* [البقرة –135] وقد أجاز ابن مالك مجيء الحال من المضاف إليه إذ كانت الاضافة غير محضة[4] أما ابن الناظم فقد تابع جمهور النحاة في جواز مجيء الحال من المضاف إليه إذ كان المضاف عاملا في الحال أو جزء ما أضيف إليه، أو مثل جزئه، فإن لم يكن شيئا من ذلك، امتنع مجيء الحال من المضاف إليه[5] ونص على المسألة ابن العيني وابن مالك.

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 277/1.

[2]– الأمالي الشجرية، ابن الشجري دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج1، ص 18–19.

[3]– الكتاب، سيبويه، 257/1.

[4]– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك، ص11.

[5]– ابن الناظم، رسالة ماجستير تقدم بها علي حمزة سعيدة، سنة 1975م، مطبوعة كتاب في مطبعة أسعد، بغداد.

- **ظروف الزمان إذا أضيفت للأحداث:**

تحدث ابن القيم عن مسألة إضافة الظروف إلى الأحداث الواقعة فيها، وخص في ذلك ظروف الزمان، فقال: (إنما أضيفت ظروف الزمان إلى الأحداث الواقعة فيها نحو: يوم يقود زيد، لأنها أوقات لها وواقعة فيها، فهي لاختصاصها بها أضيفت إليها، وهذا بخلاف ظروف المكان) [1].

لقد خص ابن القيم ظروف الزمان لأن ظروف المكان لا تختص بتلك الأحداث، فإن اختصت غالبا حسنت الإضافة، نحو: هذا مكان يجلس القاضي ويكون بمنزلة: " يوم يجلس القاضي".

كما تحدث عن غير الممكن من الظروف مثل: (قبل وبعد)، فقال: (لا يضاف إلى الفعل لأنك لو أضفتها إليه لاقتضت إضافتها إليه ما لا يقتضيه قولك (يوم قام زيد) وذلك محال في مثل (يوم وبعد)، لأنه يؤول إلى إبطال القبلية والبعدية، وأما (سحر) يوم بعينه فيمتنع من الإضافة إلى الفعل لما فيه من معنى اللام) [2]، وقد نص على هذه المسألة كل من سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي والزمخشري والأندلسي والسكاكي وابن يعيش وابن مالك وابن هشام والسيوطي والعيني.

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 42/1.

[2]–المصدر نفسه، ص43

- **الأصل في (لكن):**

ذكر الكوفيون أن الأصل في (لكن)، (إن) زيدت عليها (لا) و(الكاف) فصارتا جميعا حرفا واحدا، أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم [1].

وابن القيم يوافق الكوفيين في هذا، وقال عن قول الكوفيين: (وفي هذا من التعسف والبعد عن اللغة والمعنى ما لا يخفى، وأي حاجة إلى هذا، بل هي حرف شرط موضوع للمعنى المفهوم منها ولا تقع إلا بين كلامين متنافيين، ومن هنا قال: إنها ركبت من (لا والكاف وإن) إلا أنهم لما حذفوا الهمزة المذكورة كسروا الكاف إشعارا بها، ولابد بعدها من جمالة إذا كان قبلها موجبا شددت نونها أو خففت.

فإذا كان ما قبلها منفيا، اكتفيت بالاسم المفرد بعدها إذ خففت النون منها لعلم المخاطب أنه لا يضاء النفي إلا بالإيجاب، فلما اكتفيت باسم مفرد، وكانت إذا خفت نونها لا تعمل صارت كحروف العطف فألحقوها بها لأنهم حين استغنوا عن خبرها، بما تقدم من الدلالة، كان إجراء ما بعدها على ما قبلها أولى وأحرى ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى) [2].

- **الاسم من (هذا) الذال وحدها دون الألف:**

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من (هذا) الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لها. وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيها، واختلفوا في (ذا)[3].

أما ابن القيم فيرى أن أصح القولين قول الكوفيين، (بدليل سقوط الألف في التثنية والمؤنث، وخصت الذال بهذا الاسم، لأنها من طرف اللسان والمهم مشار إليه، فالمتكلم يشير نحوه بلفظه أو بيده، ويشير مع ذلك بلسانه، فأن الجوارح خدم القلب، فإذا ذهب القلب إلى شيء ذهابا معقولا،

---

[1]– الإنصاف في مسائل الخلاف، الانباري، مسألة25، ص 213–214.

[2]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 199/1.

[3]–الإنصاف، الأنباري، مسألة 95، ص669.

ذهبت الجوارح نحوه ذهابا محسوسا، والعمدة في الإشارة في مواطن التخاطب على اللسان، ولا يمكن إشارته إلا بحرف يكون مخرجه من عذبة اللسان التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزائه)[1].

- **البدل ليس في نية تكرار العامل:**

يقول ابن القيم (قولهم: البدل في نية تكرار العامل، إن أريد به أن العامل فيه غير العامل في متبوعة فلا بد من إعادته، إما ظاهرا وإما مقدرا، كما هو مذهب ابن خروف. وغيره، فضعيف جدا، وهو مخالف لمذهب سيبويه، فإن الذي دل عليه كلامه أن العامل فيهما هو الاول، ويتعين هذا لأن من المبدلات ما يبدل من مجرور ومجزوم ولإبعاد عامله، فلو كان العامل مقدرا لزم إطراء إضمار الجار في الجازم في الإبدال من المجرور المجزوم وهو ممتنع، والذي أوجب لهم ما ادعوه أمران:

أحدهما: أنهم رأوا البدل كثيرا ما يعاد معه العامل، كقوله تعالى: *قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ * [الأعراف–75] ولم يروه معادا مع غيره من التوابع إلا نادرا.

الثاني: أن البدل المقصود بالذكر، والأول في نية الإطراح، فلما كان هو المقصود في النعت وعطف البيان والتأكيد هو الأول، والثاني توضيح وتبيين. أما عطف النسق وإن قصد فيه التابع والمتبوع، فالمعطوف فيه ثان تابع لمقصود فاكتفى فيه بالعامل الأول ولا حجة في شيء من ذلك. أما الأول فمجيء البدل غالبا من تكرار العامل أكثر من اقترانه بإعادة العامل، وإنما أعيدت اللام في الآية لمزيد البيان والاختصاص، وأن القول (من المستكبرين) إنما كان للمؤمنين المستضعفين خاصة) [(2)].

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 1/ 182.

[2]– المصدر نفسه، 4/ 534.

- **اشتراك المصدر واسم الفاعل في عمل الفعل:**

يشترك المصدر واسم الفاعل في عملهما عمل الفعل، ويفترقان في عشرة أحكام، وقد ذكرها ابن القيم في البدائع [1].

الأول: أن اسم الفاعل يتصل ضميرا مستترا نحو: (هذا ضارب زيد)، والمصدر لا يتحمله، فإذا قلت: يعجبني أكل الخبز، لم يكن في (أكل)ضمير، فقيل: لأنه ليس بمشتق، والضمير إنما يحمله المشتقات.

الثاني: أن المصدر يعمل بمعنى المضي والحال والاستقبال، لأنه أصل الفعل، واسم الفاعل يختص عمله بما إذا كان في معنى الحال والاستقبال، لأنه يتحمله لشبهه بالفعل المضارع الذي لا يكون إلا لأحدهما.

الثالث: أن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول كما يسلط الفعل عليهما واسم الفاعل لا يضاف إلى الفاعل لاستحالة إضافته في نفسه.

الرابع: أن اسم الفاعل يعمل فيما قبله والمصدر لا يعمل فيما قبله وسر الفرق أن المصدر في تقدير: (أن والفعل) فمعموله من صلته فلا يتقدم عليه بخلاف اسم الفاعل.

الخامس: أن اضافة اسم الفاعل لا يفيد التعريف إلا إذا كان بمعنى المضي، وإضافة المصدر تفيد التعريف مطلقا.

السادس: أن الألف واللام إذا دخلت على اسم الفاعل كانت موصولة، وإذا دخلت على المصدر لم تكن موصولة. ومن الفرق عودة الضمير عليها من اسم الفاعل دون المصدر.

السابع: أن المصدر ينعقد منه ومن معموله كلام تام، لا يفتقر إلى شيء قبله، نحو: ضربا زيدا، واسم الفاعل لا ينعقد منه ومن معموله كلام تام حتى يعتمد على شيء قبله، نحو: هذا ضارب زيدا.

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 1/ 536

الثامن: أن جهة عمل المصدر كونه أصلا للفعل وجهة عمل اسم الفاعل كونه فرعا على الفاعل.

التاسع: أن إضافة المصدر لا يمنع من نصب مفعوله، وإضافة اسم الفاعل تمنع من نصب مفعوله، إلا أن يتعدى فعله إلى أكثر من واحد، فينتصب حينئذ ما عدا المفعول الأول.

العاشر: أن الألف واللام إذا دخلت على المصدر أذهبت عمله، فلم الكل عن الضرب مسمعا شاذ نادر، وإذا دخلت على اسم الفاعل قرت عمله، ولهذا لا يعمل بمعنى المضي، فإن اقترنت به الألف واللام فيه موصولة، تقوي جانب الفعلية فيه بخلافها في المصدر.)

لقد نص جميع النحاة على هذه المسألة، ومنهم سيبويه، والمبرد، وابن السراج وأبو علي الفارسي وابن هشام وابن جني ومن النحاة الذين أشاروا إلى هذه المسألة السيوطي [1]. فقد ذكر نقلا عن ابن السراج في (الأصول) الفرق بين المصدر واسم الفاعل، في أن المصدر يحوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول: نقول: عجبت من ضرب زيدا عمرو، فيكون زيد هو المفعول في المعنى، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل، كما لا يجوز أن يقال: عجبت من ضارب زيد، وزيد فاعل. ونقل السيوطي عن المهلبي الفرق بين المصدر واسم الفاعل في ستة أوجه وهي:

أن اسم الفاعل يتحمل الضمير خلافا للمصدر، وأن الألف واللام تفيد فيه شيئين: التعريف والمواصلة، وفي المصدر تفيد التعريف فقط. وأنه يجوز تقديم معموله عليه، نحو: هذا زيد ضارب، بخلاف المصدر، وأنه يعمل ليشبه والمصدر قائم بنفسه لا يعمل ليشبه شيء لأنه الأصل، وأنهلا يعمل إلا في الحال والاستقبال، والمصدر يعمل في الازمنة الثلاثة، والسادس ما ذكره ابن السراج عن الإضافة. كما نقل السيوطي عن ابن الصائغ أن المصدر يفارق اسم الفاعل في عمله مطلقا وعد تقديم معموله وإضافته للفاعل وتعريفه بأن العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين (ال) الاضافة وعدم الاعتماد والعمل فيغير المفرد.

[1]– الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، 193/2

- **المتعدي إلى مفعولين:**

اختلف النحاة في مسألة الوسائل التي يتعدى بها الفعل إلى المفعول به، فذكر البعض منهم أنه يتعدى إلى المفعول به بثلاث وسائل: الهمزة، والتضعيف وحروف الجر. وقد بين ابن هشام الأمور التي يتعدى بها الفعل إلى المفعول في كتابه [1]، بشكل مفصل، ومن جملة ما اختلف به النحاة، مسألة المتعدي إلى مفعولين من باب (كسا)، أهو قياسي بالهمزة أم سماعي. وكانت هذه المسألة من ضمن المسائل التي تحدث عنها ابن القيم في كتابه [2]، وذهب ابن القيم إلى أنه سماعي وضابط ذلك عنده هو أن ينظر إلى كل فعل حصل منه الفاعل على صفة ما فهو الذي يجوز فيه النقل. وابن القيم في رأيه كان موافقا لسيبويه [3]الذي ذهب إلى أنه سماعي.

وقد نص على المسألة كلا من المبرد وابن السراج، وابن جني وابن يعيش وابن عصفور وابن مالك والعيني وابن عقيل، والجرجاني والأندلسي.

- **المؤنث بغير علامة تأنيث:**

يرى ابن القيم أن (التاء) حذفت من (حائض) و(طالق) و(طامث) لعدم الحاجة إليها، فإن التاء إنما دخلت للفرق بين المذكر والمؤنث في محل اللبس، فإذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث، فلا لبس، فلا حاجة إلى التاء، وهذا هو الصواب في ذلك، وهو المذهب الكوفي [4].

أما مذهب البصريين: فإنها حذفت لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنهم حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى، فهو من باب حذف الموصوف أي: (شيء حائض أو طامث) [5]، وقد أورد على هذا المذهب: (مرضع) بالتاء في قوله تعالى: * يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ * [الحج –2] وهو وصف تختص به الإناث.

---

[1]– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،1991 ج2، ص23.

[2]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 2/ 283.

[3]– الكتاب، سيبويه ،1/ 37.

[4]– بدائع الفوائد، ابن القيم،3/ 99.

[5]– الإنصاف، الانباري، 758/2.

قال ابن القيم: (فإن قلت: هذا خلاف مذهب سيبويه، قلت: فهل يرتضي محمل برد موجب الدليل الصحيح لكونه خلاف قول عالم معين، هذه طريقة الخفافيش، فأما أهل البصائر فإنهم لا يردون الدليل وموجبه بقول معين أبدا، وقليل ما هم، ولا ريب أن أبا بشر رحمه الله ضرب في هذا العلم بالقدح العلمي، وأحرز من قصبات سبقه واستولى من أمده على ما لم يستول عليه غيره، فهو المصلي في هذا المضمار، ولكن لا يوجب ذلك أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب، وأن لا حق إلا ما قاله، وكم لسيبويه من نص قد خالفه جمهور أصحابه فيه، والمبرزون منهم، ولو ذهبنا نذكر ذلك لطال الكلام فيه)[1].

اشتقاق الفعل من المصدر:

لقد اختلف البصريون والكوفيون في مسألة اشتقاق الفعل من المصدر، فذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، وقد وضح الانباري هذه المسألة بالتفصيل والخلاف حولها [2].

ومن النحاة من يذهب إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، وهم: سيبويه وابن السراج وابن جني والزمخشري والأندلسي وابن يعيش وابن مالك وابن الناظم والاسترابادي وابن عقيل، والسيوطي والاشموني.

أما ابن القيم فقد تحدث عن هذه المسألة في موضعين في كتابه، وجاء برأي مخالف لما ذهب إليه غيره، فهو يرى أن تسمية النحاة للمصدر والمشتق فيه أصلا وفرعا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر. والملاحظ في مخالفة ابن القيم للسهيلي وشيخه في هذه المسألة هو استعماله لفظ: (زعم) وعبارة (وهو باطل) [3].

ورأي ابن القيم موافق لرأي ابن طلحة الذي ذكر في عدد من الكتب النحوية، وهو يرى أن كلا من الفعل والمصدر أصل برأسه، وليس أحدهما مشتق من الآخر.

---

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم،99/3

[2]–الإنصاف، الانباري، 144/1.

[3]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 27/1.

- **جواز حذف الضمير العائد من الخبر على المبتدأ:**

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسما محضا، (أي: جامدا) يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ نحو: (زيد أخوك وعمر غلامك) وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميرا وأجمعوا أنه إذا كان صفة فإنه يتضمن الضمير، نحو: (زيد قائم وعمر حسن) وما أشبه ذلك [1].

و يرى ابن القيم أن الخبر الجامد يحتاج إلى ضمير يربطه بالمبتدأ، لأن تفصيل المبتدأ بالجملة بعده رابط أغنى عن ضمير فتأمل: السمن منوان بدرهم، أما المفرد فقد اشتهر على ألسنة النحاة أنه إذا كان مشتقا، فلابد من ضمير يربطه بالمبتدأ وإن كان جامدا لم يحتج إلى ضمير، وبعضهم يتكلف تأويله بالمشتق، وتعليل ابن القيم لذلك، أن (الخبر المفرد لما كان نفس المبتدأ كان اتحادهما أعظم رابط ممكن، فلا وجه لاشتراط الرابط بعد هذا أصلا، فإن المخاطب يعرف أن الخبر مسند إلى المبتدأ وأنه هو نفسه، ومن هنا يعلم غلط المنطقيين في قولهم: إنه لابد من الرابط، إما مضمرا وإما مظهرا)[2].

- **تنكير الفعل وتأنيثه:**

حيث قال تعالى في قصة صالح: *وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ* [هود-67]

وقال في قصة شعيب: *وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ* [هود-94]، فجعل الأوّل (مذكر) وفي الآية الثانية (مؤنث) نجد التعليل في كتب النحو وكتب إعراب القرآن ينحصر في كون المصدر مؤنثا، بمعنى أن الصيحة يراح بها الصياح، وهو الصياح وهو تأنيث لفظ لا حقيقة تحته[3].

أما ابن القيم، فيظهر لنا تعليلا استمده من طريقة نظم القرآن، ذلك أنّه ربط قصة شعيب بما أخبر عنها القرآن في مواضع متعددة، وذكر أن تأنيث الفعل إنما هو لمشاكلة الآية لنظائرها، وقد اخبر تعالى عن العذاب الذي أصاب به قوم شعيب بثلاثة أمور كلها مؤنثة اللفظ، أحدها "الرجفة" في قوله تعالى: *فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ* [الأعراف -78]، والثاني

---

[1]- الإنصاف، الانباري، 1، ص 55-56 مسألة 7.

[2]- بدائع الفوائد، ابن القيم،2/ 107.

[3]- معاني القرآن، الفراء، 231/1.

"الظلة" في قوله تعالى: *فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ* [الشعراء–189]، والثالث "الصيحة" في قوله تعالى: *وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ* [هود–94] وجمع لهم بين الثلاثة، فإن (الرجفة) بدأت بهم فأصحروا إلى الفضاء خوفا من سقوط الأبنية عليهم، فَصَهَرَتْهُمْ الشمس بحرّها، ورفعت لهم (الظُّلة) فأهرعوا إليها يستظلون بها من الشمس، فنزل عليهم العذاب وفيه (الصيحة)، فكان ذكر يستظلون بها من الشمس، فنزل عليهم العذاب وفيه (الصيحة)، فكان ذكر الصيحة مع الرجفة والظُّلة أحسن من ذكر الصياح وكان ذكر التاء... والله أعلم[1].

يبدو واضحا أن ابن القيم اسقط مذهبه الفقهي على آرائه اللغوية والنحوية، فنبذ التأويلات المتكلفة اليت لا يُصار إليها إلا عند اقتضاء المعنى، أو استعصاء الحمل على الظاهر، الأمر الذي جعله أقرب إلى المذهب الكوفي في كثير من المسائل، لأنّ الكوفيين كانوا يأخذون بظاهر النص القرآن ولا يؤولون إلا عند الضرورة، ولعلّ ما يميز مذهبه السلفي أيضا الدعوة إلى إنكار المجاز اللغوي الذي يدور في فلك الصفات الإلهية وغيرها، وإنكار عطف المترادفات وادّعاء الزيادة في القرآن، والدعوة إلى القياس على الحديث النبوي الشريف، والاحتجاج بالقراءات القرآنية، كلها المتواتر منها والشاذ، والدعوة إلى الحمل على الظاهر في كثير من المسائل.

ولم يكن متعصبا للكوفيين أو للبصريين في المسائل التي اختارها، أو عززها بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب: شعره ونثره.

[1]– بدائع الفوائد، ابن القيم، 128/1.

خاتمة

خاتمة:

يعد ابن القيم من أعلام النحو واللغة المبرزين الذين لهم باع طويل في توجيه علوم العربية، ويعد كتاب بدائع الفوائد ثمرة لجهود عظيمة قدمها خدمة لعلوم العربية والشريعة.

لقد أثبت ابن القيم في كتابه (بدائع الفوائد) فوائدا تعد بمثابة قواعد وضوابط يستخدمها النحوي والبلاغي والمفسر والفقيه والأصولي، فتكون له عونا في توجيه المعاني والأحكام الشرعية

كان ابن القيم يتبع ما يؤيد الدليل وينبذ التعصب، والتسيير والعمل على الظاهر ونبذ التأويلات المتكلفة التي تبعد النص القرآني وغيره عما يراد منه.

كانت دراسته وأبحاثه دراسة مجالها التطبيقي النصوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وقد استمد من هذه النصوص قواعد اللغة والنحو والتصريف فجاء مذهبه اللغوي تبعا لمذهبه الفقهي.

لم يقف ابن القيم عند نقل آراء ومذاهب السابقين، بل كان ينفرد بآراء وجيهة يقطع بها كل معاند.

السياق اللغوي يلعب دورا مهما في تحديد المعنى العام، وقد جعل الله وسيلة لفهم النص الديني واستخراج الحكم الشرعي.

اهتم ابن القيم كثيرا بالمعنى، فدائما يشير إلى مصطلحات الدلالة، الدال، المدلول، العلامة، السياق، وما في هذا المعنى مما يدل على تركيز بحوثه على الدلالة بأنواعها الصوفية والمعجمية والصرفية والتركيبية.

وبالمختصر، تتجلى أهمية الكتاب في نقاط عديدة، أولها: أنه من أكبر آثار ابن القيم، حيث يحتوي يحتوي على الكثير من المسائل التي تتعلق بالعربية وعلومها ومباحثها.

ثانيها: أن ابن القيم لم يكن يورده من مباحث العربية ناقلا فحسب، بل كان ناقدا ناقلا. ثالثها: اشتماله على تفسير كثير من الآيات الكريمة، وهو في تفسيره يغوص إلى ما يتضمنه القرآن من الأسرار والحكم والعجائب والإعجاز.

ملخص:

يحتوي كتاب "بدائع الفوائد" لابن قيم الجوزية على العديد من الفوائد النادرة والقواعد الضابطة والنقول الغزيرة، والنِّكات الطريفة في التفسير والحديث والفقه وعلوم العربية، وكان موضوع بحثي حول الآراء اللغوية لابن القيم في هذا الكتاب، وقد رأيت أن يكون الحديث بداية عن حياة ابن القيم، والعصر الذي عاش فيه وأهم ما يميز منهجه في البحث، والتعريف بكتاب بدائع الفوائد.

أما الفصل الأول فكان للحديث عن المسائل النحوية التي تطرق اليها ابن القيم، وفي الفصل الثاني تنازلت المسائل الصرفية، وفي الفصل الثالث حاولت أن أجمع المسائل الدلالية التي عالجها ابن القيم، أما الفصل الرابع، فكان للمسائل الخلافية وأنهيت بخاتمة كانت لأهم نتائج البحث ثم مجموعة المصادر والمراجع.

Résumé :

Le livre ‘’BADAI El FOUAID’’ de l’ecrivain INB EL KAIM EL DJOUZAIA comprend un certain nombre d’intérêts rares dans la traduction de l’hadith, la théologie et les sciences de l’arabe.

J’ai axé ma recherche sur les airs linguistique d’Jbn El kaiem El Djouzia parus dans ce livre.

J’ai préféré commencer par parler tout d’abord de la vie de cet écrivain et de la période durant laquelle il a vécu.

Dans le premier chapitre j’ai évoqué les problèmes grammaticaux dont a parlé l’auteur dans le deuxième chapitre j’ai parlé des questions de conjugaison tandis que dans le troisième chapitre j’ai essayé de fusionner les questions sémantiques qu’a traitées.

Ibn el Kaiem, quand au quatrième chapitre ce sont les problèmes de dissensions.

Enfin j’ai terminé par une conclusion sur les principaux résultats de la recherche ensuite une série de sources et de références.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

أولا: القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

ثانيا: الكتب المطبوعة:

1 –ابن الشجري، الأمالي الشجرية، دار المعرفة، بيروت.

2–ابن العباد، شذرات الذهب في اخبار من ذهب، المكتب التجاري للطباعة، بيروت.

3–ابن النجار، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، دار الفكر، دمشق.

4–ابن جزي، تقريب الأصول إلى علم الأصول، دار التراث الإسلامي، الجزائر.

5–ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثمانية، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، بيروت.

6–ابن حزم الأندلسي، المفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة.

7–ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية ،1952م

8–ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية.

9–ابن فارس، الصاحبي في فقه العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق احمد صقر، مطبعة عيسى البابلي الحلبي، القاهرة.

10–ابن قيم الجوزية، إعلام الموقين عن رب العالمين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة ،1955م.

–بدائع الفوائد، تحقيق صلاح الدين محمود السعيد، دار البيان العربي، الازهر.

–زاد المعاد في هدي خير العباد، المطبعة المصرية، القاهرة.

11–ابن مالك، الخلاصة الألفية، تحقيق سليمان العيوني.

–تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتب العربي، القاهرة،1968م.

12–ابن هشام الأنصار، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد حير طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت.

–مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،1991م.

13–أبو العباس ثعلب، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت،1963م.

14–أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، عالم الكتب، القاهرة.

15–أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، تحقيق مصطفى احمد النحاس، مطبعة الخانجي، القاهرة.

16–أبو هلال العسكري، مكتبة القدسي، القاهرة ،1353هـ.

17–الاشموني، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية القاهرة.

18–الآمدي، الإحكام في أصول الإحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الرياض.

20–الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، القاهرة ،1945م.

21–البرهان في أصول الفقه، تحقيق صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت،1997م.

22–الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، مطبعة المدني، مصر، 1959م.

23–الزمخشري، المفصل في علم اللغة تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي، القاهرة.

24–السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بيروت ،1981م.

25–السلجماسي، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، تحقيق علال غازي، مكتبة المعارف، الرباط ،1980م.

26–السهيلي، نتائج الفكر، تحقيق إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة.

27–الشوكاني، البدر الطالع، مطبعة السعادة، القاهرة،1348هـ.

28–العلائي، تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم، دار الأرقم، بيروت.

29–الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت،1983 م.

30–القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية، القاهرة،1952 م.

31–جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990م.

–المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد احمد جاد المولى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

32–طاهر سليمان حمودة، ابن قيم الجوزية وجهوده في الدرس اللغوي، دار الجامعات المصرية.

33–عادل فاخوري، علم الدلالة عند العرب (دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة)، دار الطليعة، بيروت ،1985م.

34–عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، دار المعارف، القاهرة،1963م.

35–عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسات البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، بيروت ،2006م.

36–سيبويه، الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

37–فندريس، اللغة.

38–محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار المعارف، الاسكندرية،1963م.

39–مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت،1994م.

فهرس الموضوعات:

مقدمة 1

مدخل: ابن القيم الجوزية وكتابه بدائع الفوائد 3

I- حياة ابن القيم 3

– الخصائص العلمية للعصر 4

– معاهد الدرس 6

– حياة ابن القيم وثقافته 7

– شيوخه 7

– ثقافته 8

– تلاميذه 9

– منهجه 9

– أسلوبه 11

– وفاته 13

– آثاره 14

II- كتاب بدائع الفوائد 16

الفصل الأول: المسائل النحوية في بدائع الفوائد 18

– السبب في اختصاص الإعراب بالأواخر 18

– تعليله لحركات الإعراب 19

– فائدة التنوين في الكلمة 20

- الجملة 22
أ- المبتدأ والخبر 22
ب- الشرط 25
- الأفعال 30
- الضمائر 33
- الحروف 36
- بعض الحروف التي ذكرها ابن القيم في البدائع 36
- الوصلات الخمسة 39

الفصل الثاني: المسائل الصرفية

- المذكر والمثنى والجمع 47
- النكرة والمعرفة 54
- الاشتقاق 58
- المصدر 63
- المصدر واسم المصدر 64

الفصل الثالث: المسائل الدلالية

- الفرق بين الدلالة والاستدلال 66
- شروط المجاز 67
- ألفاظ العموم 68
- تعدد الدلالات 69
- الدال والمدلول والدليل 70
- دلالة المذكور على المحذوف بالضدية 72
- اللفظ بين الحقيقة والمجاز 73
- تعدد دلالات اللفظ الواحد 74
- دلالات التعجب 75

- السياق 76
- التحليل اللغوي للوصول إلى المعنى 77

الفصل الرابع: المسائل الخلافية

- "إما" لا تكون من حروف العطف 82
- المستثنى إذا جُعل تابعا لما قبله 83
- اتصال "لولا" بالضمائر 84
- التنوين 85
- امتناع مجيء الحال من المضاف إليه 86
- ظروف الزمان إذا أضيفت للأحداث 87
- الأصل في لكن 88
- الاسم من "هذا" الذال وحدها دون الألف 88
- "البدل" ليس في نية تكرار العامل 89
- اشتراك المصدر واسم الفاعل في عمل الفعل 90
- المتعدي إلى مفعولين 92
- المؤنث بغير علامة تأنيث 92
- اشتقاق الفعل من المصدر 93
- جواز حذف الضمير العائد من الخبر على المبتدأ 94
- تنكير الفعل وتأنيثه 94

خاتمة 97

ملخص باللغة العربية 98

ملخص باللغة الأجنبية 99

قائمة المصادر والمصادر